تقـــريـــر

الاجتماع السادس والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (كومسيك)

(أنطاليا ، ١٠-١٢ مايو / أيار ٢٠١٠)

مكتب تنسيق الكومسيك
أنقرة ، مايو / أيار ٢٠١٠

OIC/COMCEC-FC/26-10/REP.
تقـــريـــر الاجتماع السادس والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (كومسيك)

OIC/COMCEC-FC/26-10/REP

C O M C E C

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة المؤتمر الإسلامي
(الكومسيك)

تقـــريـــر

الاجتماع السادس والعشرون
للجنة المتابعة المنبثقة عن
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة المؤتمر الإسلامي
(أنطاليـــا، ١٠-١٢ مايو/أيار ٢٠١٠)

مكتب تنسيق الكومسيك
أنقرة، مايو/ أيار ٢٠١٠

العنوان

مكتب تنسيق الكومسيك

بهيئة التخطيط الحكومية

Necatibey Cad. 108
Ankara-TURKEY
Phone : 90-312-294 55 10
90-312-294 55 03
Fax : 90-312-294 55 77
Website : www.comcec.org
e-mail : comcec@ dpt.gov.tr

المحتويات

الصفحة

تقرير الاجتماع السادس والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك) ٧

المرفقات

١- قائمة المشاركين في الاجتماع السادس والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك..... ٢٧

٢- رسالة فخامة الرئيس عبدالله جول، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك..... ٣٧

٣- الكلمة الافتتاحية لمعالي الدكتور جودت يلماز، وزير الدولة بالجمهورية التركية..... ٤٣

٤- رسالة معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.. ٥١

٥- جدول أعمال الاجتماع السادس والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك ٥٧

٦- تقرير مقدم من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري وخطة العمل بغية تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ٦١

٧- تقرير الاجتماع السادس عشر للجنة الدورة..... ٧٩

٨- تقرير متابعة مقدم من قبل المركز الإسلامي لتنمية التجارة بشأن تنفيذ "البرنامج التنفيذي للخريطة الاسترشادية لتحقيق أهداف التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"..... ٨٧

٩- تقرير المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة بشأن أنشطة تعزيز التجارة ٩٥

١٠- تقرير مقدم من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة حول أنشطتها ١١٥

١١- تقرير مقدم من البنك الإسلامي للتنمية بشأن وضع تنفيذ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ١٣٧

١٢- تقرير سير العمل المقدم من فريق عمل الكومسيك بشأن الأمن الغذائي ١٤٥

١٣- مشروع جدول أعمال الدورة السادسة والعشرين للكومسيك ١٥١

١٤- الكلمة الختامية لمعالي الاستاذ كمال مادن أوغلو، وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية، رئيس الجلسة الختامية للاجتماع السادس والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك..... ١٥٥

تقـريــر

الاجتماع السادس والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة

عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة المؤتمر الإسلامي "الكومسيك"

(أنطاليا، ١٠-١٢ مايو/أيار ٢٠١٠)

الأصل: بالإنجليزية

تقرير
الاجتماع السادس والعشرين
للجنة المتابعة المنبثقة عن
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة المؤتمر الإسلامي (كومسيك)
(أنطاليا، ١٠-١٢ مايو/أيار ٢٠١٠)

١- انعقد الاجتماع السادس والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (كومسيك) في أنطاليا، في الفترة من ١٠-١٢ مايو/أيار ٢٠١٠.

٢- وحضر الاجتماع ممثلون للدول التالية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي:

١- الجمهورية التركية	:(رئيس، دائم)
٢- المملكة العربية السعودية	:(نائب الرئيس، عضو دائم)
٣- دولة فلسطين	:(نائب الرئيس، عضو دائم)
٤-جمهورية السنغال	:(نائب رئيس القمة الإسلامية الحالية)
٥- دولة الكويت	:(نائب الرئيس، ممثلا للمنطقة العربية)
٦- جمهورية إيران الإسلامية	:(نائب الرئيس، ممثلا للمنطقة الآسيوية)
٧- جمهورية الكاميرون	:(نائب الرئيس، ممثلا للمنطقة الأفريقية)
٨- جمهورية باكستان الإسلامية	:(مقرر)
٩- دولة قطر	:(عضو المكتب السابق)
١٠- جمهورية إندونيسيا	:(عضو المكتب السابق)
١١- جمهورية سيراليون	:(عضو المكتب السابق)

٣- كما حضر الاجتماع ممثلون من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر.

٤- وحضر الاجتماع أيضاً ممثلون من منظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

(ترد نسخة من قائمة المشاركين في المرفق ١).

الجلسة الافتتاحية (البند ١ من جدول الأعمال)

٥- افتتح الاجتماع معالي الدكتور جودت يلماز، وزير الدولة بالجمهورية التركية، بعد تلاوة ما تيسّر من آيات القرآن الكريم.

٦- قرأ معالي الأستاذ كمال مادن أوغلو، وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية، رسالة فخامة الرئيس عبد الله جول، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك. وقد أكد فخامة الرئيس عبد الله جول في رسالته أهمية إرساء التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، كما ذكَّر السادة الحضور بأن الكومسيك، بمناسبة عيدها الخامس والعشرين، قد استعرضت القضايا السابقة، وكذا قامت بتقييم القضايا التي تتطلب أن نضعها نصب أعيننا في مساعينا المستقبلية.

٧- أكد فخامة الرئيس عبد الله جول على ضرورة وضع مجالات السياحة، والنقل، والزراعة في صدارة أولويات الأعمال المستقبلية للكومسيك. كما أعرب فخامة الرئيس عبد الله جول عن ارتياحه لاختيار "الزراعة والتنمية الريفية" عنواناً لجلسة تبادل وجهات النظر، المزمع عقدها أثناء الدورة السادسة والعشرين للكومسيك.

٨- رحب فخامة الرئيس عبد الله جول ببلوغ نسبة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ١٦.٦% في عام ٢٠٠٨. كما أكد فخامة الرئيس عبد الله جول على أهمية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في تحقيق نسبة الـ ٢٠% المستهدفة للتجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على النحو المنصوص عليه في برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وأكد أيضاً فخامة الرئيس عبد الله جول على أهمية استكمال عملية المصادقة على قواعد المنشأ من أجل دخول نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حيز النفاذ. وفي هذا المضمار، أهاب فخامة الرئيس عبد الله جول بالدول الأعضاء التي لم تبادر بالتوقيع والمصادقة على نظام الأفضليات التجارية أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن.

٩- اختتم فخامة الرئيس عبد الله جول رسالته معربًا عن خالص تمنياته بالنجاح للاجتماع.
(ترد نسخة من نص خطاب فخامة الرئيس عبد الله جول في المرفق ٢).

١٠- عقب رسالة فخامة الرئيس عبد الله جول، ألقى معالي الدكتور جودت يلماز، وزير الدولة بالجمهورية التركية كلمته أمام الاجتماع. وقد أعرب معالي الدكتور جودت يلماز عن ترحابه بالوفود، كما أكد على أهمية تنفيذ القرارات التي خلصت إليها القمة الإسلامية لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة يوم ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ في اسطنبول. كما ألقى معالي الدكتور جودت يلماز على تداعيات الآثار السلبية التي خلفتها كل من الأزمة المالية، وأزمة الطاقة والغذاء، وما كان لها من تداعيات سلبية على كافة الدول الأعضاء، كما استعرض بعض البيانات الاقتصادية على الساحة العالمية، وذلك مثل معدلات البطالة العالمية التي تأرجحت عند متوسط نسبته ٦.٦% في عام ٢٠٠٩، وكذا توقعاتها لعام ٢٠١٠.

١١- أكد معالي الأستاذ جودت يلماز أنه من المقدّر للاقتصاد العالمي الذي قد تقلّص بنسبة ٠.٦% في عام ٢٠٠٩، نتيجة لما خلفته الأزمة الاقتصادية من آثار، أن ينمو بنسبة ٤.٢% في عام ٢٠١٠ وبنسبة ٤.٣% في عام ٢٠١١. وفي هذا السياق، ألمح معالي الأستاذ يلماز إلى أن تشجيع التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يتم تعزيزها بوصفها مكونًا أساسيًا لاستقرار وتيرة النمو. وفيما يتعلق بالبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ذكر معالي الأستاذ يلماز إن التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي قد بلغت نسبتها ١٦.٦% بما يعادل إجمالي ٢٧٥ مليار دولار أمريكي في مايو/أيار ٢٠٠٨، قد تحقق الاستدامة من خلال تنوع المنتجات والأسواق في مجال أنشطة التصدير. وفي ظل الأمل المعقود على استدامة هذا الاتجاه، متجاوزًا مرحلة الأزمة الاقتصادية، أكد معالي الأستاذ جودت يلماز على أن تركيا تواصل القيام بالأنشطة التشغيلية الرامية إلى تعزيز العلاقات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

١٢- مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية التي تمثلها البرامج المعنية بالتخفيف من حدة الفقر، مثل خطة العمل في مجال القطن، والأمن الغذائي، وصناديق التضامن، وتنمية الزراعة والتنمية الريفية، شدّد معالي الأستاذ جودت يلماز على ضرورة تحديد استراتيجيات الاقتصاد الكلي، ألا وهي: حشد القدرات المحلية، واستخدام الإمكانات الإقليمية – وخاصةً التخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية من خلال تعزيز الإنتاج والرفاهة في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

(يرد نص كلمة معالي الدكتور جودت يلماز، وزير الدولة بالجمهورية التركية في المرفق ٣).

١٣- قرأ سعادة السفير حميد أوبلبور، مساعد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، رسالة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو، على الاجتماع. وفي رسالته، ألقى معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الضوء على التدابير الاقتصادية المدرجة في جدول أعمال منظمة المؤتمر الإسلامي في مجالات التجارة والاستثمار، والتخفيف من حدة الفقر، والصناعة، وبناء القدرات البشرية، وتطوير البنية التحية، وتعزيز الأمن الغذائي. كما حث معاليه الاجتماع على الوقوف بكافة هذه الأنشطة على نحو شمولي بغية تحديد الخطوات المختلفة اللازمة لتحقيق أهداف برنامج العمل العشري.

١٤- وفي شأن تنفيذ نظام الأفضليات التجارية الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي، **ذكّرت** الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بضرورة المصادقة المبكرة على قواعد المنشأ، والتعاون مع الكتل والبلدان الاقتصادية الإقليمية التي تحظي بإمكانات تجارية هائلة. وإذ **تدعو** الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والمؤسسات المعنية التابعة للمنظمة، والمجتمع الدولي، إلى إقامة الشراكات اللازمة للتغلب على ويلات الفقر، والجوع، والحرمان التي تعاني منها البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، **أعربت** الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي

عن التزامها بمواصلة العمل من أجل تحقيق الأهداف النبيلة المعنية بالتخفيف من حدة الفقر، وتحقيق الرفاهة الكاملة لشعوب الأمة الإسلامية.
(ترد نسخة من رسالة معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو في المرفق ٤).

١٥- ثم توجه رؤساء الوفود لإلقاء خطبهم أمام الاجتماع، وهم وفود دولة الكويت، وجمهورية السنغال، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية سيراليون. وقد أعربوا عن خالص شكرهم وتقديرهم لفخامة رئيس الجمهورية التركية وللشعب التركي لما قدموه من دعم متواصل من أجل التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، هذا بالإضافة إلى حسن الضيافة والترتيبات الممتازة التي أعدّت للاجتماع. وأعرب الوفود عن آرائهم فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل العشري، كما أكدوا على أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري الذي تم تحقيقه تحت مظلة الكومسيك.

جلسات العمل:

١٦- ترأّس جلسات العمل المنبثقة عن الاجتماع معالي الأستاذ كمال مادن أوغلو، وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية.

١٧- قام الاجتماع، بعد اعتماد جدول الأعمال، بتشكيل لجنة صياغة مفتوحة العضوية، تحت رئاسة المقرِّر، السيد الدكتور يوسف جنيد، رئيس وفد جمهورية باكستان الإسلامية.

(ترد نسخة من جدول الأعمال كما اعتمدتها اللجنة في المرفق ٥).

استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وخطة العمل لتعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (البند ٢ من جدول الأعمال)

أ) النهوض بمستوى تنفيذ برنامج العمل العشري وخطة العمل الخاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي:

١٨- **أخذت** اللجنة **علماً** بالتقرير المرجعي والتوصيات المقدمة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وطلبت من أمانة العامة تقديم توصياتها بالتفصيل للنظر فيها من قبل الكومسيك في دورتها السادسة والعشرين.

١٩- **دعت** اللجنة الدول الأعضاء للإسهام في تنفيذ برنامج العمل العشري من خلال تقديمهم كامل الدعم السياسي والمعنوي والمالي، كما **شجعت** اللجنة البلدان الأعضاء على النظر في إمكانية جمع مختلف مبادراتها ومشروعاتها وبرامجها الجارية بما يتماشى مع أهداف برنامج العمل العشري، وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، وتقديمها إلى الكومسيك في دورتها السادسة والعشرين.

٢٠- **طلبت** اللجنة من البنك الإسلامي للتنمية، بما يتماشى مع إعلان اسطنبول الذي اعتمدته قمة الكومسيك الاقتصادية، وبالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب تنسيق

الكومسيك، وضع آلية من أجل تقديم الدعم المالي والمساعدة التقنية للبرامج والمشروعات التابعة للكومسيك.

٢١- **طلبت** اللجنة من المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تشارك بفعالية في اجتماع منتصف المدة لبرنامج العمل العشري والمزمع عقده في اسطنبول في الفترة ما بين ٢٨ – ٣٠ يوليا/تموز ٢٠١٠ لتحديد المعوقات التي تقف عقبة أمام تنفيذ برنامج العمل العشري، وإيجاد السبل والوسائل لتذليل تلك العقبات.

٢٢. **طلبت** اللجنة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي توزيع النتائج التي خلص إليها الاجتماع التحضيري على الدول الأعضاء للاستفادة منها في الإعداد لجلسة استعراض منتصف المدة المزمع عقدها أثناء انعقاد الدورة السادسة والعشرين للكومسيك.

٢٣- **حثت** اللجنة الدول الأعضاء، التي لم تقم بالتوقيع والمصادقة على الاتفاقيات في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، بالمبادرة إلى ذلك.

٢٤- **طلبت** اللجنة من الدول الأعضاء زيادة حجم التعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والمؤسسات ذات الصلة والتابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وإنجاز الأنشطة المخطط لها في المواعيد المعلنة، وذلك لضمان المشاركة الفاعلة للدول الأعضاء من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري.

٢٥- **حثت** اللجنة البلدان الأعضاء المستفيدة على تشجيع النهج القائم على تعدد أصحاب المصلحة من أجل حشد دعم التمويل متعدد الأطراف، وغيره من أشكال الدعم الفني اللازمة لتنفيذ "مشروع خط سكك حديد داكار–بورسودان التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي".

٢٦- **ناشدت** اللجنة كافة الدول الأعضاء لاتخاذ التدابير المناسبة من أجل التنفيذ الفاعل للوثيقة الإطارية في مجال السياحة.

٢٧- **ترحب** اللجنة بالعرض المقدم من جمهورية إيران لاستضافة المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في اجتماعه السابع، وتهيب بكافة الدول الأعضاء، والمؤسسات المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي للمشاركة في هذا الاجتماع.

(ترد نسخة من تقرير الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الخاص باستعراض تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وخطة العمل في المرفق ٦).

ب) مقترحات المشروعات من أجل إثراء جدول أعمال الكومسيك

٢٨- **طلبت** اللجنة من المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تأخذ في اعتبارها مقترحات المشروعات المتعلقة ببرامج ومشروعات التعاون المستمر.

٢٩- **طلبت** اللجنة من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع كل من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية

للتجارة والصناعة دراسة مقترح المشروع "إنشاء آلية بهدف تسوية النزاعات فيما يتعلق بالاستثمار والتجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ثم تقديم مشروع خطة عمل للدورة السادسة والعشرين للكومسيك.

ج) عمل لجنة الدورة

٣٠- **اعتمدت** اللجنة تقرير لجنة الدورة، ورحبت بالإنجازات الإيجابية فيما يتعلق بتنفيذ المشروعات المدرجة على جدول أعمال لجنة الدورة.

٣١- **طلبت** اللجنة من الدول الأعضاء المعنية للمشاركة بفعالية في تنفيذ المشروعات الواردة في جدول أعمال الكومسيك.

٣٢- **أهابت** اللجنة بالدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية بتقديم الدعم الواجب من أجل تنفيذ المشروعات الواردة في جدول أعمال لجنة الدورة، والتي تتطلب الدعم المالي والفني.

(يرد تقرير الاجتماع السادس عشر للجنة الدورة في المرفق ٧).

تشجيع التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (البند ٣ من جدول الأعمال):

أ) نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

٣٣- **رحبت** اللجنة بدخول بروتوكول التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس)، حيز التنفيذ في ٥ فبراير/شباط ٢٠١٠.

٣٤- **دعت** اللجنة الدول الأعضاء التي صادقت على بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاص بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس)، إلى إخطار الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية في أسرع وقت ممكن، بأقساط التخفيض السنوية الخاصة بها، بالإضافة إلى قائمة المنتجات، والنسب المطبقة في الدول الأولى بالرعاية السارية اعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣، وهي نسبة الأساس للتعريفات الجمركية المستخدمة للتخفيض.

٣٥- **أهابت** اللجنة بالدول الأعضاء التي قامت بالفعل بالتوقيع على اتفاقية قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بالانتهاء من عملية المصادقة في أقرب وقت ممكن، وذلك بهدف تفعيل اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٣٦- كما **طالبت** اللجنة الدول الأعضاء التي صادقت على قواعد المنشأ أن تستكمل التدابير التشريعية والإدارية الداخلية اللازمة، مثل طباعة شهادة المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول

الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وإمداد الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية بنماذج أختام، وذلك قبل تفعيل نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٣٧- **حثت** اللجنة الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصادق بعد على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء أن تبادر بذلك في أقرب وقت ممكن حتى يتم تفعيلها.

ب) الخريطة الاسترشادية الخاصة بتعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

٣٨- **أحيطت** اللجنة **علماً** بالتقرير السنوي الصادر عن المركز الإسلامي لتنمية التجارة في ٢٠١٠ حول التجارة فيمل بين البلدان الأعضاء. و**رحبت** بالتقدم الذي تم تحقيقه من أجل تنفيذ البرنامج التنفيذي للخريطة الاسترشادية التي تتعلق بتحقيق أهداف التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٣٩- **طلبت** اللجنة من المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي القيام بأنشطتها وفقاً للبرنامج التنفيذي، كما **طلبت** من البنك الإسلامي للتنمية توفير الإسهامات المالية الضرورية، من أجل تنفيذ الأنشطة والمشروعات المدرجة في البرنامج التنفيذي.

٤٠- **حثت** اللجنة الدول الأعضاء على تقديم الدعم اللازم لمؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تنفيذ البرنامج التنفيذي، والمشاركة الفعالة في هذه الأنشطة.

٤١- **طلبت** اللجنة من المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تشارك بشكل فعال في الاجتماع الاستشاري الثاني الذي سينعقد في الدار البيضاء في الفترة ما بين ٣١ مايو/أيار - ١ يونيو/حزيران لعام ٢٠١٠، والاجتماع الذي سينعقد في باكو في الفترة ما بين ٢١-٢٢ يونيو/حزيران ٢٠١٠ من أجل تطوير الخريطة الاسترشادية.

٤٢- **طلبت** اللجنة من المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي مواصلة عقد الاجتماعات الاستشارية بشكل دوري، من أجل الوقوف على التقدم الذي تم إحرازه، وتعزيز التنسيق، وتجنب الازدواجية في الجهود.

٤٣- **طلبت** اللجنة من الدول الأعضاء مواصلة إمداد المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالبيانات المتعلقة بإحصائيات ولوائح التجارة والاستثمار، و**كلفت** للمركز الإسلامي لتنمية التجارة بمتابعة المسائل المتعلقة بتوسيع حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ورفع التقارير إلى الكومسيك والمحافل الأخرى التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

(يرد تقرير المتابعة الخاص بالبرنامج التنفيذي للخريطة الاسترشادية في المرفق ٨).

ج) المساعدة الفنية ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية

٤٤- **أكدت** اللجنة على أهمية الاختتام المبكر لأجندة الدوحة للتنمية من أجل تحقيق العناصر التنموية المدرجة عليها تحقيقًا كاملاً.

٤٥- **دعت** اللجنة كلاً من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى تنسيق الجهود من أجل تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي لتسهيل إدماجها بشكل كامل في نظام التجارة متعدد الأطراف على أساس عادل ومنصف.

٤٦- **دعت** اللجنة كلا من البنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والمؤسسات الأخرى ذات الصلة لمواصلة تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء بخصوص المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية.

د) أنشطة تمويل التجارة

٤٧- **حثت** اللجنة الدول الأعضاء على زيادة الدعم الذي تقدمه، والتنسيق والتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من أجل تحقيق إنجازات أكبر في هذه المجالات.

٤٨- **طلبت** اللجنة من المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة استعراض معدلات الترميز وشروط برامج تمويل التجارة الخاصة بها من أجل الخروج بها إلى المنافسة مع الموارد المالية الدولية أو الوطنية الأخرى.

٤٩- **طلبت** اللجنة من المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة تطوير برامج خاصة لتفي باحتياجات القطاع الخاص في فترات الصدمات والأزمات، والاستجابة لطلبات عملائها في وقت ملائم.

(يرد تقرير المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة في المرفق ٩).

التعاون بين منظمات القطاع الخاص (البند ٤ من جدول الأعمال)

أ) المعارض التجارية الإسلامية

٥٠- **طلبت** اللجنة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة، في إطار اللوائح المعتمدة من قبل الكومسيك، تنظيم المعارض التجارية الإسلامية، والمعارض المعنية بقطاعات متخصصة بالتزامن مع معارض القطاع الخاص، وذلك بصورة مكثفة قدر الإمكان.

٥١- **حثت** اللجنة البلدان الأعضاء على تشجيع القطاع الخاص لديها على المشاركة بفعالية في "معرض البناء والعقارات للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" (OIC Building Expo)، والمزمع عقده في دكار في الفترة من ٢٤-٢٧ يونيو/حزيران، وكذلك في "معرض الصحة الأولى للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" (OIC Health Expo)، والمزمع عقده في تونس في الفترة من ٢٤-٢٧ فبراير/شباط ٢٠١١.

٥٢- **حثت** اللجنة بالبلدان الأعضاء المشاركة بنشاط في كل من المعرض السياحي الثاني للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المقرر إقامته في القاهرة، جمهورية مصر العربية في الفترة من ١٠ – ١٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ والمعرض التجاري الثالث عشر للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المقرر إقامته في الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٢٤ – ٢٩ أبريل/نيسان ٢٠١١.

٥٣- **طالبت** اللجنة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة بعرض تقرير مرحلي حول المعارض التجارية للبلدان الإسلامية على أن يتضمن معلومات حول المشاكل والإنجازات ذات الصلة، فضلاً عن المعارض السياحية ومعارض متخصصة أخرى، على الدورة السادسة والعشرين للكومسيك.

ب) ***اجتماعات القطاع الخاص***

٥٤- **رحبت** اللجنة بالمبادرات التي قامت بها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بغية تركيز أنشطتها في القطاع الخاص في المنطقة الإفريقية، وكذا في مجال تمكين المرأة في عالم الأعمال.

٥٥- **أهابت** اللجنة بالدول الأعضاء تيسير إجراءات استخراج التأشيرة للعاملين في مجال الأعمال، وذلك لدعم السلع والخدمات، بغية تعزيز التعاون المشترك فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٥٦- **دعت** اللجنة الدول الأعضاء إلى تنظيم منتديات الأعمال للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، من أجل حشد المشاركة من قبل القطاع الخاص في إطار الجهود المبذولة لزيادة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٥٧- **رحبت** اللجنة بالمبادرة التي قام بها كل من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة، لتنظيم الاجتماع الرابع عشر للقطاع الخاص، وذلك بالتزامن مع المعرض التجاري الإسلامي الثالث عشر.

٥٨- **طلبت** اللجنة من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة عقد اجتماعات للقطاع الخاص معنية بقطاعات متخصصة، وتقديم تقرير حول هذه الاجتماعات أمام دورات الكومسيك.

٥٩- **طلبت** اللجنة من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة وكافة المؤسسات الأخرى التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تشجيع المشاركة من قبل القطاع الخاص في أنشطة التعاون الاقتصادي والتجاري.

٦٠- **أهابت** اللجنة بالدول الأعضاء أن تشجع القطاع الخاص على المشاركة في كل من منتدى الأعمال الدولي، ومعرض الجمعية التركية المستقلة لرجال الأعمال والصناعة (موسياد)، الذي تنظمه الجمعية على هامش الدورة السادسة والعشرين للكومسيك.

(يرد تقرير الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة حول أنشطة الغرفة في المرفق ١٠).

التخفيف من حدة الفقر، وتقديم المساعدة الاقتصادية/الفنية للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (البند ٥ من جدول الأعمال)

أ) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

٦١- **أهابت** اللجنة بالدول الأعضاء أن تقدم المزيد من المساهمات في صورة موارد مالية أو إسهامات عينية لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وذلك بغية الوصول إلى مبلغ رأس المال الخاص به وهو ١٠ مليار دولار.

٦٢- **حثت** اللجنة الدول التي تعهدت لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية على الوفاء بالتزاماتها، لكي يتمكن من تقديم التمويل اللازم لمشروعات الحد من الفقر في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية.

٦٣- **رحبت** اللجنة بالدور بالمبادرة التي اتخذها فخامة الرئيس عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، لتشكيل مجموعة من الأشخاص البارزين للعمل على الإسراع بوتيرة صندوق التضمن الإسلامي للتنمية من أجل رأس المال الخاص به والبالغ ١٠ مليار دولار.

٦٤- **دعت** اللجنة كافة الدول الأعضاء، وكذا الدول المانحة، و جهات التنمية الدولية إلى حشد الموارد اللازمة من أجل سد الفجوة التي تقدر بـ ٨ مليار دولار، والحادثة بين مساهمات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المقدمة للبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، والمبلغ الإجمالي المقترح للبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا والذي يصل إلى ١٢ مليار دولار.

٦٥- **طلبت** اللجنة من الدول الأعضاء في شرق، ووسط، وجنوب إفريقيا المشاركة الفعالة في المنتدى الوزاري الثاني للبرنامج الخاص بتنمية إفريقيا، الخاص بدول شرق ووسط وجنوب إفريقيا، والمزمع عقده في ياوندي بجمهورية الكاميرون في الفترة من ٨-٩ يونيو/حزيران ٢٠١٠.

٦٦- **طلبت** اللجنة من البنك الإسلامي للتنمية تقديم تقرير بشأن وضع تنفيذ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا بصفة منتظمة أمام دورات الكومسيك.

(يرد تقرير البنك الإسلامي للتنمية حول وضع تنفيذ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية في المرفق ١١)

ب) استعراض تنفيذ "برنامج العمل الخاص بإستراتيجية تنمية التعاون فيما بين الدول المنتجة للقطن الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" (٢٠٠٧-٢٠١١)"

٦٧- **دعت** اللجنة الدول الأعضاء المالكة للمشروع إلى تقديم مقترحات المشروع الخاصة بها والمعتمدة من قِبَل لجنة المشروع في عام ٢٠٠٩ إلى البنك الإسلامي للتنمية، وذلك من خلال القنوات الرسمية المناسبة ، من أجل بحثها بغية توفير الدعم المالي لها.

٦٨- **دعت** اللجنة البنك الإسلامي للتنمية بوصفه رئيساً للجنة المشروع وغيرها من المؤسسات المالية ذات الصلة للنظر في تمويل المشروعات التي لم يُبت في أمرها، والتي اعتمدت في عام ٢٠٠٩ من قِبل لجنة المشروع، وذلك من أجل الإسراع بالبدء في تلك المشروعات في أقرب وقت ممكن.

٦٩- **دعت** اللجنة الدول الأعضاء المعنية، وكذا المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي للإسهام بمعلومات مفيدة حول البوابة الإلكترونية الخاصة بالقطن (www.oic-cotton.org)، وذلك من خلال الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تعزيز التواصل والتعاون بين الدول الأعضاء بعضها البعض.

٧٠- **طلبت** اللجنة من كل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة، والبنك الإسلامي للتنمية تنظيم اجتماعات اللجنة التوجيهية ولجنة المشروع في الدار البيضاء بالمملكة المغربية في سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٠ وقبل حلول موعد الدورة السادسة والعشرين للكومسيك.

ج) التعاون بين مؤسسات التعاون الإنمائي بالدول الأعضاء

٧١- **رحبت** اللجنة بالقرار الذي خرج به الاجتماع الثاني للمؤسسات التعاون الإنمائي حول مواصلة أنشطتها في إطار منتدى التعاون الإنمائي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، و**طلبت** من مؤسسات التعاون الإنمائي في الدول الأعضاء توسيع نطاق التعاون عن طريق تبادل الخبرات والبرامج المشتركة في الدول الأعضاء، لاسيما في الدول الأعضاء الأقل نمواً.

د) البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

٧٢- **أعربت** اللجنة عن تقديرها لمركز أنقرة للجهود التي يبذلها في مجال تنفيذ البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، و**رحبت** بإطلاق عدد من المشاريع التجريبية ليتم تنفيذها في ٢٠١٠ بالتنسيق مع نقاط الاتصال الوطنية للدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة.

٧٣- **دعت** اللجنة الدول الأعضاء التي لم تقم حتى الآن بتحديد نقاط الاتصال المحلية لبرنامج التعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى القيام بذلك من أجل تيسير الاتصال بين مركز أنقرة والدول الأعضاء ذات الصلة، كما **حثت** الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في تنفيذ عملية البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٧٤- **رحبت** اللجنة بالعرض المقدم من البنك الإسلامي للتنمية إلى مركز أنقرة بشأن تشكيل فريق عمل بالمشاركة مع البنك الإسلامي للتنمية، ومركز أنقرة، ومكتب تنسيق الكومسيك من أجل العمل على إنشاء برنامج فرعي للبرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يغطي مجالات التجارة، والاقتصاد، والمالية؛ كما **طلبت** من قوة العمل تقديم مشروع برنامج عمل لاعتماده من قبل الكومسيك في دورتها السادسة والعشرين.

٧٥- **أعربت** اللجنة عن تقديرها لمركز أنقرة لتنظيم الاجتماع الثاني للجنة الاستشارية للرصد التابعة لبرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والمنعقد في

١١ مايو/أيار ٢٠١٠ في أنطاليا بالجمهورية التركية، والذي تدارس المشروعات التجريبية المقترحة من قبل نقاط الاتصال الوطنية.

التعاون المالي فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي وتعزيز تدفقات الاستثمار فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (البند ٦ من جدول الأعمال)

أ) التعاون بين بورصات الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي

٧٦- **لاحظت** اللجنة **مع الارتياح** التقدم الذي تم إحرازه في مجال التعاون بين بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٧٧- **طلبت** اللجنة **أيضاً** من بورصات الدول الأعضاء وبنوكها المركزية التنسيق بين أنشطتها التعاونية.

٧٨- **رحبت** اللجنة بالعرض الذي تقدمت به الجمهورية التركية لاستضافة الاجتماع الرابع لمنتدى بورصات منظمة المؤتمر الإسلامي في الفترة ما بين ٢ – ٣ أكتوبر/ تشرين الأول في اسطنبول، بالجمهورية التركية.

ب) التعاون بين البنوك المركزية للدول الأعضاء

٧٩- **أكدت** اللجنة على أهمية التعاون في مجال النظام المصرفي الإسلامي، و**رحبت** بالدعوة التي وجهتها جمهورية السنغال لعقد كل من مؤتمر العلماء الأفارقة المزمع انعقاده في الفترة ما بين ٧–٩ يونيو/ حزيران ٢٠١٠، ومؤتمر علماء العالم الإسلامي والمقرر انعقاده في الربع الأول من عام ٢٠١١ في دكار بجمهورية السنغال.

٨٠- **رحبت** اللجنة بالعرض المقدم من الجمهورية التركية لاستضافة الاجتماع العاشر للبنوك المركزية، أو المؤسسات النقدية للدول الأعضاء، والمزمع عقده في الفترة ما بين ٢٦–٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، كما **طلبت** من الدول الأعضاء المشاركة الفاعلة في الاجتماع والذي سوف يلقي الضوء، ضمن جملة أمور أخرى، على تبادل الخبرات في مجال النظام المصرفي الإسلامي.

الزراعة والتنمية الريفية (البند ٧ من جدول الأعمال)

أ) الإعداد لجلسة تبادل وجهات النظر

٨١- **طلبت** اللجنة من كل الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية ومكتب تنسيق الكومسيك إجراء المشاورات من أجل تنظيم ورشة عمل تحت عنوان "الزراعة والتنمية الريفية" تمهيداً لجلسة تبادل وجهات النظر التي ستعقد في إطار فعاليات الدورة السادسة والعشرين للكومسيك.

٨٢- **طلبت** اللجنة من ورشة العمل أن تأخذ بعين الاعتبار النتائج التي خلصت إليها جلسة تبادل وجهات النظر المنعقدة أثناء الدورة الخامسة والعشرين للكومسيك.

٨٣- **حثت** اللجنة الدول الأعضاء على وضع تصور لمقترحات مشروعات، بغية مناقشتها في ورشة العمل، كما طلبت من ورشة العمل التركيز على مشروعات التعاون المحددة التي يمكن تنفيذها فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، بما في ذلك مشروعات الشراكة الإقليمية ومشروعات التعاون.

٨٤- **اطّلعت** اللجنة على المقترحات التالية، باعتبارها موضوعات ممكنة لتبادل الآراء في الجلسات، على أن يتم طرحها أثناء دورات الكومسيك اللاحقة.

الموضوع (١): أثر سياسات سعر الفائدة وتوحيد العملة على التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

الموضوع (٢): إعداد الهيكل المالي في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

الموضوع (٣): المعاملات المصرفية الإسلامية في ظل النظام المالي الجديد.

ويُرحب بأي موضوعات جديدة يتم تقديمها من قبل الدول الأعضاء من أجل طرحها للمناقشة في دورات الكومسيك.

٨٥- **طلبت** اللجنة من مكتب أنقرة توزيع استبيان على الدول الأعضاء يهدف إلى استكشاف آرائهم بشأن الموضوعات المذكورة عاليه؛ ومن ثم رفع تقرير إلى دورة الكومسيك السادسة والعشرين.

ب) برنامج الأمن الغذائي

٨٦- **اطّلعت** اللجنة **مع التقدير** على تقرير المتابعة الذي قدمه فريق عمل الكومسيك المعني ببرنامج الأمن الغذائي، و**دعت** الدول الأعضاء إلى تزويد فريق العمل بما يلزم من دعم لتنفيذ الأنشطة المذكورة في تقرير سير العمل.

٨٧- وقد **أطلع** رئيس وفد جمهورية سيراليون اللجنة بالمشروعات التي أعدتها بلاده بشأن الأمن الغذائي، والتي تم تقديمها للبنك الإسلامي للتنمية، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل توفير التمويل المطلوب. وعلى ذلك، **طلبت** اللجنة من فريق العمل تقييم هذه المشروعات من أجل تزويدها بما يلزم من تمويل.

٨٨- **طلبت** اللجنة من جمهورية السودان الإعلان عن المواعيد الدقيقة للاجتماع الوزاري الخاص بالزراعة، المزمع عقده في الربع الأخير من عام ٢٠١٠.

٨٩- **أعربت** اللجنة **عن ترحيبها** بالعرض الذي قدمته الجمهورية التركية باستضافة اجتماع كبار الموظفين المعني ببرنامج الأمن الغذائي، وذلك في.نهاية شهر سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٠، في إزمير بالجمهورية التركية.

(يرد تقرير سير العمل الخاص بفريق عمل الكومسيك المعني ببرنامج الأمن الغذائي في المرفق ١٢).

وضع معايير وإجراءات الأغذية الحلال لمنظمة المؤتمر الإسلامي (البند ٨ من جدول الأعمال)

٩٠- فيما يتعلق بمعايير الأغذية الحلال، **أحيطت** اللجنة **علماً** بالفقرة رقم ٦٥ الواردة عن الكومسيك في دورتها الخامسة والعشرين، و**طلبت** اللجنة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي توزيع التقرير الخاص باجتماع فريق خبراء منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بتوحيد معايير الأغذية الحلال على الدول الأعضاء، من أجل إبداء أي تعليقات إضافية علية، ورفع تقرير في هذا الصدد إلى الدورة السادسة والعشرين للكومسيك من أجل اعتماده.

٩١- **طلبت** اللجنة من الدول الأعضاء التوقيع والمصادقة على النظام الأساسي الخاص بمعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية، الذي سيقوم بدور محوري في توحيد المعايير في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

تطبيقات الحكومة الإلكترونية وانعكاساتها الاقتصادية على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (البند ٩ من جدول الأعمال)

٩٢- **أخذت** اللجنة **علماً** بالتوصيات الصادرة عن المؤتمر الذي نظّمه مركز أنقرة في ٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ في أنطاليا بشأن تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

٩٣- **أعربت** اللجنة **عن ترحيبها** بالجهود المبذولة من قبل مكتب أنقرة من أجل إنشاء بوابة معلومات من شأنها تضمين المعلومات ذات الصلة، مثل قاعدة بيانات للحكومة الإلكترونية خاصة بالخبراء، ومجتمع لمنظمة المؤتمر الإسلامي يُعنى بالأنشطة الإلكترونية، ومبادرة لإعداد برنامج للمنح الدراسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما إلي ذلك.

أنشطة فريق العمل الإحصائي (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٩٤- **طلبت** اللجنة من الدول الأعضاء المشاركة بفعالية في الأنشطة المتعلقة بالإحصائيات.

٩٥- **أحيطت** اللجنة **علماً مع التقدير** بتنظيم البنك الإسلامي للتنمية للاجتماع الثالث لفريق العمل الإحصائي في مقره بجدة، وذلك أثناء النصف الثاني من عام ٢٠١٠ من أجل استعراض الأنشطة وتجديد المهام التي خلص إليها إعلان اسطنبول، والذي تم اعتماده من قبل اجتماع مكاتب الإحصاء الوطنية للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٣ مارس/آذار ٢٠١٠.

٩٦- **طلبت** اللجنة من كل من مركز أنقرة، والبنك الإسلامي للتنمية، بالمشاركة مع مؤسسات الإحصاء الوطنية في الدول الأعضاء، وضع خريطة استرشادية للتعاون في مجال الإحصائيات، إلى جانب إنشاء بوابة الكترونية تعمل مصدرًا لتبادل المعلومات في مجال الإحصائيات.

جدول أعمال الدورة السادسة والعشرين للكومسيك (البند ١١ من جدول الأعمال):

٩٧- **قررت** اللجنة رفع جدول الأعمال إلى الدورة السادسة والعشرين للكومسيك، مصحوباً ببعض التعديلات.

٩٨- **أوصت** اللجنة مكتب تنسيق الكومسيك بالنظر في تبسيط البنود المدرجة على جدول أعمال الكومسيك، واقتراح مجموعة من المبادئ على الكومسيك في دورتها السادسة والعشرين في هذا الصدد.

(ترد نسخة من جدول أعمال الدورة السادسة والعشرين للكومسيك، كما تم تعديله من قبل اللجنة، في المرفق ١٣).

تجديد عضوية أعضاء المكتب (البند ١٢ من جدول الأعمال):

٩٩- **طلبت** اللجنة من الأمانة العامة أن تخطر الدول الأعضاء التي تمثل الأقاليم الجغرافية الثلاثة في مكتب الأمانة العامة، وهي جمهورية الكاميرون بصفتها نائب الرئيس، جمهورية إيران، ودولة الكويت، ضرورة إجراء المشاورات مع البلدان الأعضاء في أقاليمها الجغرافية، وذلك للتقدم بترشيحاتها لانتخاب الأعضاء في مكتب الأمانة العامة.

شكر وتقدير

١٠٠- **أزجت اللجنة الشكر والتقدير** لجهود الجمهورية التركية بوصفها الدولة المضيفة، وإلى الدول الأعضاء، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، والبنك الإسلامي للتنمية، ومركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، وكافة الشركاء المتعاونين الذين قاموا بتنفيذ الأنشطة المبينة في قسم "جلسات العمل" من هذا التقرير.

الجلسة الختامية

١٠١- قامت اللجنة في جلستها الختامية، برئاسة معالي الأستاذ كمال مادن أوغلو، وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية، باعتماد تقريرها ومرفقاته. كما طلبت اللجنة من مكتب تنسيق الكومسيك بتوزيع التقرير على الدول الأعضاء، وتقديمه للكومسيك في دورتها السادسة والعشرين.

١٠٢- واقترح السيد عمران أحمد صدّيقي، المستشار بالقنصلية الباكستانية في جدة، بإرسال رسالة شكر إلى فخامة الرئيس عبد الله جول، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، لرسالته الملهمة التي وجهها للاجتماع. وقد وافق الاجتماع على هذا الاقتراح بالإجماع.

١٠٣- وقام سعادة السفير حميد أ. أوبيلييرو، مساعد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بقراءة رسالة معالي البروفيسور الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ حيث أعرب في رسالته عن شكره للحكومة التركية ولاسيما مكتب تنسيق الكومسيك للترتيبات الممتازة

التي أُعدّت للاجتماع، ولحسن الضيافة وكرم الوفادة التي حظي بها كافة المشاركين. وأكد معالي البروفيسور الأمين العام على أهمية الاجتماع السادس والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك التي اعتمدت قرارات هامة من أجل تنفيذ برنامج العمل العشري، وتحديد السبل والوسائل اللازمة من أجل التصدي للتحديات القائمة؛ كما أعدت اللجنة جدول أعمال الدورة السادسة والعشرين للكومسيك. وأكد معالي البروفيسور الأمين العام من جديد على الدعم المقدم من منظمة المؤتمر الإسلامي لأنشطة الكومسيك، وعلى استعداده لتقديم كامل الدعم لكافة الأنشطة التي سوف تسهم في تقدم الأمة الإسلامية.

١٠٤- ألقى سعادة السفير إيا تيدياني، سفير الكاميرون في المملكة العربية السعودية ورئيس وفد جمهورية الكاميرون بياناً نيابة عن الوفود؛ أكد فيها سعادة السفير إيا تيدياني على أهمية تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، كما أبرز الدور الحيوي الذي تلعبه المشاركة الفاعلة للدول الأعضاء، والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والقطاع الخاص، والذي كان من شأنه تعزيز التعاون فيما بينها. وأعرب سعادة السفير إيا تيدياني عن شكره العميق للجمهورية التركية حكومة وشعباً لحسن الضيافة وكرم الوفادة التي قدموها للوفود خلال فترة إقامتهم في أنطاليا. كما تقدم معالية بالشكر العميق لرئيس الاجتماع، وفريق العمل المعاون للترتيبات الممتازة التي قاموا بها في هذا الاجتماع.

١٠٥- وفي كلمته الختامية، أعرب معالي الأستاذ كمال مادن أوغلو، وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية عن شكره للوفود لإسهاماتهم القيمة وروح التعاون التي أبدوها. كما شكر معالي الأستاذ كمال مادن أوغلو، وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والأجهزة التابعة لها والمنبثقة عنها لما قدموه من مساعدات قيمة. وعند الإشارة للمداولات التي جرت في اجتماع لجنة المتابعة وما تلاها من توصيا، أعرب معالي الأستاذ كمال مادن أوغلو عن ارتياحه إزاء التقدم الملموس الذي تم إحرازه في القضايا المرتبطة بالتجارة، ومعايير الأغذية الحلال، وتنفيذ خطة عمل القطن لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي الختام، تمنى معالي الأستاذ كمال مادن أوغلو لكل الوفود رحلة سالمة إلى ديارهم.

(ترد نسخة من نص الكلمة الختامية لمعالي الأستاذ كمال مادن أوغلو في المرفق ١٤).

المرفقات

المرفق
(١)

الأصل : بالانجليزية

قائمة المشاركين

في الاجتماع السادس والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة

عن الكومسيك

(أنطاليا، ١٠-١٢ مايو/ آيار ٢٠١٠)

A. MEMBER STATES OF THE OIC

REPUBLIC OF CAMEROON

- H.E. IYA TIDJANI
  Ambassador of Cameroon to Saudi Arabia
- Mrs. MBAJON MARTHE CHANTAL
  Senior Adviser Presidency of the Republic of Cameroon
- Mr. BOUBA AOUSSINE
  Deputy Director for the Commercial Exchanges, Ministry of Commerce
- Mrs. TASHA MBUR ANNA BNINLA
  Director in the Ministry of External Relations
- Mr. NDOH NDZIE JOSEPH
  Research Officer at the Ministry of Economic,
  Planning and Development of the Territory
- Mr. NOUGA MAHOP BASILE
  Head of Studies and Conflicts Office at the Ministry of Commerce

REPUBLIC OF INDONESIA

- Mrs. ANDANTE WIDI ARUNDHATI
  Counsellor, Embassy of the Republic of Indonesia, Ankara
- Mr. MOHAMMAD MUSTAGHFIRIN AMIN
  Official of DTVE-MONE Indonesia

ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN

- Mr. AHMAD JAMALI
  General Director, Ministry of Economy and Finance Affairs
- Mr. REZA BAJOULVAND
  Deputy Direct General, Research and Planning
- Mr. MORTEZA KHANSARI BOZORGI
  Expert, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. MOHAMMAD ALISHAHI
  Expert, International Affairs

STATE OF KUWAIT

- Mr. ISHAQ ABDULKARIM
  Director of the International Economic Co-operation Department, Ministry of Finance
- Mr. SAAD ALRASHIDI
  Head of OIC Affairs Division, Ministry of Finance
- Mr. SALEM ALBATHER
  Economic Researcher, Ministry of Finance

ISLAMIC REPUBLIC OF PAKISTAN

- Dr. YOUSAF JUNAID
  Consul General, Consulate General of Pakistan to Turkey
- Mr. IMRAN AHMAD SIDDIQUI
  Counsellor, Consulate General of Pakistan to Jeddah

STATE OF PALESTINE

- Mrs. SAIDAH SHOBAKI ABBAS
  Director of International Relations

STATE OF QATAR

- Mr. AHMED SALEH AL MOHANNADI
  Head, Arab and Islamic Affairs Section
- Mr. AHMED MOHD AL MARZOUQI
  Head of International Organization Section

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

- Mr. ABDULLAH BIN ABDULWAHAB AL-NAFISAN
  Director General, Ministry of Commerce and Industry
- Mr. NASER MOHAMMED AL-MOTLAQ
  Economic Researcher, Ministry of Finance
- Mr. FARES BIN SULAIMAN AL-MADOUJ
  Foreign Ministry Delegate
- Mr. HUSEEN BIN EAD AL-RASHEED
  Economist, Ministry of Commerce and Industry
- Mr. KHALED BIN ABDOLLAH AL-JAMIAH
  Economist, Ministry of Commerce and Industry

REPUBLIC OF SENEGAL

- H.E. MOUHAMADOU DOUDOU LO
  Ambassador of Senegal to the Kingdom of Saudi Arabia
- Mr. ISMAILA DIOP
  Director of Cabinet, Ministry of Trade
- Mr. VINCENT BADJI
  Second Counselor of the Senegal Embassy in Ankara

REPUBLIC OF SIERRA LEONE

- H.E. WUSU MUNU
  Ambassador of Republic of Sierre Leone to Saudi Arabia
- Mr. IBRAHIM SINEH YILLA
  Minister Counselor of Republic of Sierre Leone to Saudi Arabia

REPUBLIC OF TURKEY

- H.E. Dr. CEVDET YILMAZ
  Minister of State
- Mr. KEMAL MADENOĞLU
  Undersecretary of State Planning Organization
- Mr. AHMET YAMAN
  Deputy Undersecretary of State Planning Organization
- Mr. İSMAİL KALENDER
  General Director, Ministry of Industry and Trade
- Mr. OSMAN ASLAN
  Assistant Director General, Export Credit Bank of Turkey
- Mr. SALİH MUTLU ŞEN
  Consul General of Turkey to Jeddah
- Mr. MUSTAFA İMİR
  Head of Department, Ministry of Agriculture and Rural Affairs
- Mrs. ÇİĞDEM KILIÇKAYA
  Head of Department, Undersecretariat of Foreign Trade
- Mr. A. RIDVAN AĞAOĞLU
  Principal Clerk, Ministry of State
- Mr. İHSAN ÖVÜT
  Director of International Relations, Turkish Standards Institutions
- Mrs. DENİZ BERBER
  Acting Head of Section, Ministry of Agriculture and Rural Affairs

- Dr. ERALP POLAT
  International Relations Director, İstanbul Stock Exchange Chamber
- Dr. ABDULHAMİT YAĞMURCU
  Expert, State Planning Organization
- Mr. BAHADIR KARA
  Expert, Ministry of Tourism and Culture
- Mrs. CAHİDE EKİZ
  Expert, Turkish Standards Institutions
- Mrs. ESRA HATİNOĞLU
  Architect, Ministry of Industry and Trade
- Mr. GÜRDAL GEDİK
  Group Editor for International Cooperation, Turkish Statistical Institutions
- Mr. TEOMAN ATAİNCİ
  Press and Public Relations Counselor
- Mr. MEHMET SERHAT AKGÜL
  Expert, Central Bank of the Republic of Turkey
- Mr. YUSUF YÜKSEL
  Adviser of Undersecretary of State Planning Organization
- Mrs. NERMİN CAN
  Attache, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. ABDULLAH BAYRAK
  Assistant Expert, Undersecretariat of Treasury
- Mrs. GAMZE KÜSMEN
  Assistant Expert, Central Bank of the Republic of Turkey

Sessional Committee

- Prof. Dr. MUSTAFA CAVCAR
  Director, University of Anatolia
- Mr. YUSUF ŞENGÜR
  Research Assistant, University of Anatolia
- Mr. NURİ GÖKÇEK
  Assistant Expert, State Planning Organization
- Mrs. AYNUR ODAMAN
  Director of International Relations,
  Small and Medium Enterprises Development Organization (KOSGEB)

- Mrs. FÜSUN ATASAY
  Head of Section, Turkish Patent Institute

B. THE OIC GENERAL SECRETARIAT

- H. E. Amb. HAMEED A. OPELOYERU
  Assistant Secretary General for Economic Affairs
- Mr. CHEIKH OUMAR T. SOW
  Director General of the Economic Affairs Department
- H. E. Amb. THIERNO NABIKA DIALLO
  Adviser to the Secretary General on Economic Affairs
- Mr. HASAN OKER GÜRLER
  Adviser to the Secretary General on Economic Affairs
- Mr. JAKHONGIR KHASANOV
  Professional Officer in the Economic Affairs Department
- Mr. ABDUNUR SEKINDI
  Professional Officer in the Cabinet

C. OIC SUBSIDIARY ORGANS

STATISTICAL, ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH AND TRAINING CENTER FOR ISLAMIC COUNTRIES (SESRIC)

- Mr. NABIL DABOUR
  Director of Research Department
- Mr. M. FATİH SERENLİ
  Director of Technical Cooperation Department
- Mr. MURAT İLKİN
  Researcher
- Mr. NADER ABDULHAMID
  Researcher

ISLAMIC CENTRE FOR DEVELOPMENT OF TRADE (ICDT)

- Mr. EL HASSANE HZAINE
  Director of Studies and Training Department
- Mr. MAMOUDOU BOCAR SALL
  Head of Studies Department

D. .SPECIALIZED ORGANS OF THE OIC

ISLAMIC DEVELOPMENT BANK (IDB)

- Mr. OSMAN MAHGOUB ELFIEL
  Division Manager, Agriculture and Rural Development Department
- Mr. AFTAB AHMAD CHEEMA
  Expert/Senior Economist Cooperation Department

INTERNATIONAL ISLAMIC TRADE FINANCE CORPORATION (ITFC)

- Mr. ABOU JALLOW
  Assistant General Manager

E. AFFILIATED ORGANS OF THE OIC

ISLAMIC CHAMBER OF COMMERCE AND INDUSTRY (ICCI)

- Mrs. ATTIYA NAWAZISH ALI AYAZ
  Assistant Secretary General

ORGANIZATION OF ISLAMIC SHIPOWNERS ASSOCIATION (OISA)

- Mr. MOHAMMAD ZAFAR BHATTI
  Director Finance

F. OTHER INTERNATIONAL INSTITUTIONS

ECONOMIC COOPERATION ORGANIZATION (ECO)

- Mr. Fatih ÜNLÜ
  Deputy Secretary General

FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION (FAO)

- Mrs. AYŞEGÜL AKIN
  Assistant Representative for FAO in Turkey
- Mrs. BARBARA HUDDLESTON
  Resource Person, FAO

G. COMCEC COORDINATION OFFICE

- Mr. FERRUH TIĞLI
  Director General,
  Head of COMCEC Coordination Office
- Mr. EBUBEKİR MEMİŞ
  Head of Department

- Mr. METİN EKER
  Expert, Organisation Coordinator
- Mr. METİN GENÇKOL
  Expert, Drafting
- Mr. AHMET BAŞAK KAYIRAN
  Expert, Press Relations
- Mr. ORHAN ÖZTAŞKIN
  Protocol Relations
- Dr. NAZIM GÜMÜŞ
  Protocol Relations
- Mr. MURAT DELİÇAY
  Expert, Drafting
- Mr. ALP TOLGA ŞİMŞEK
  Expert, Drafting
- Mr. GÖKTEN DAMAR
  Expert, Drafting
- Mr. ALİ İŞLER
  Expert, Drafting
- Mrs. AYLİN ŞENOL GÜN
  Assistant Expert, Drafting
- Mrs. MÜKERREM ÖZKILIÇ
  Coordinator of Registration Office
- Mrs. BİGE HAMURDAN
  Social Program
- Mr. KEMAL ARSLAN
  Coordinator of Meeting Rooms
- Mr. ERCAN İBİK
  Assistant Coordinator of Meeting Rooms
- Mrs. SEHER KURUGÜL
  Coordinator of Documentation Center
- Mrs. Z. LEYLA AŞK
  Assistant Coordinator of Documentation Center
- Mrs. ŞERİFE MENGİ
  Executive Secretary

H. DEPARTMENT OF ADMINISTRATIVE AND FINANCIAL AFFAIRS OF THE STATE PLANNING ORGANIZATION

- Mr. YASAR GÜLSOY
  Head of Department
- Mr. MEVLUT YASAR
  Coordinator of Transport Relations
- Mr. NURETTIN AYDIN
  Coordinator of Accomodation
- Mr. SEYFİ UYANIK
  Press Relations
- Mr. CAFER ERDOĞAN
  Stock Coordinator
- Mr. TAYFUR YÜKSEL
  Protocol Relations
- Mrs. MERAL ALPASLAN
  Executive Secretary
- Mr. ÖMER BIYIK
  Technician
- Mr. GÜRKAN YAHYA
  Driver

المرفق
(٢)

الأصل: بالتركية

رسالة فخامة الرئيس عبدالله جول،
رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك،
للاجتماع السادس والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)
(أنطاليا، ١٠ مايو/أيار ٢٠١٠)

معالي السيد الرئيس،
السادة الموقرون أعضاء لجنة المتابعة،

إنه لمن دواعي سرورنا أن يجتمع في بلادنا كافة ممثلي الدول الأعضاء المشاركين في الاجتماع السادس والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك).

لقد اجتمعتم معاً لمناقشة العديد من القضايا الهامة المطروحة على الساحة الاقتصادية والتعاونية، وكذا لتوطيد أواصر التعاون فيما بين بلادنا في هذه المجالات.

المندوبون الموقرون،

لقد احتفلنا معاً في عامنا المنصرم بالعيد الخامس والعشرين للكومسيك، بيد أننا لم نكتفِ بإقامة مراسم الاحتفال فحسب، بل إننا انتهزنا فرصة لقائنا معاً كي نستعرض ما مضى من أحداث ونقيم القضايا التي يجب أن نضعها نصب أعيننا في مساعينا المستقبلية.

وبغية توطيد أواصر التعاون فيما بيننا، أود مرة أخرى أن أنتهز هذه الفرصة لكي ألقي الضوء على أهدافنا الموحدة، والتي تتضمن تعزيز الهيكل المؤسسي للكومسيك، وإيجاد سبل تمويل مختلفة، ووضع مشروعات واقعية، وإبداء روح سياسية أقوى؛ هذا إلى جانب ضرورة سعي الدول الأعضاء لتحقيق هذه الأهداف وعزمها على ذلك.

معالي السيد الرئيس،
المندوبون الموقرون،

إني أرى من الضرورة إيلاء أولوية لمجالات السياحة، والنقل، والزراعة في أعمالنا المستقبلية، وهذا ما قد خلصت إليه القمة الاقتصادية للكومسيك التي تم عقدها بالتزامن مع العيد الخامس والعشرين للكومسيك. ولسوف تدفع الأنشطة التي سنقيمها في هذا الصدد عجلة التعاون فيما بيننا.

وإن لِمجال السياحة العديد من مزاياه الهامة، فبالإضافة إلى ما يقدمه لبلادنا من إسهامات اقتصادية، تساعد السياحة على توطيد أواصر العلاقات بين شعوبنا، تلك الشعوب التي يجمع بينها عبق التاريخ وروح القيم الثقافية المشتركة؛ بل ومن شأن السياحة أيضاً إثراء هذه الثقافات من خلال إقرار الاختلافات التي تكمن بيننا. وإني

لمُمتن للكومسيك على الأنشطة التي تزاولها في مجال السياحة، وآمل أن تتتوَّج هذه الجهود بمشروعات ملموسة.

ويعد قطاع النقل أحد القطاعات الهامة بالنسبة للتعاون الاقتصادي فيما بين بلداننا. وتزيد التغيرات السريعة والتطورات التكنولوجية التي تطرأ على الساحة العالمية من فرص التعاون في هذا المجال. ونحن في حاجة إلى تطوير البنية الأساسية الملموسة والقانونية في بلادنا في مجالي النقل واللوجيستات، كما أننا في حاجة إلى زيادة الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف فيما بيننا، وإلى إيجاد الحلول للمشكلات الخاصة بالنقل عبر الحدود؛ هذا بالإضافة إلى حاجتنا للعمل على زيادة استثماراتنا المشتركة من أجل تحقيق التكامل بيننا وبين العالم بأسره.

وعلى الرغم من تباين المستويات التنموية بين بلداننا، فإن مجال الزراعة، بما له من أهمية إستراتيجية بالنسبة لكافة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، لمن المجالات الأخرى التي تتطلب منا الرعاية؛ فعلينا الاهتمام بتحديث مراحل الإنتاج المختلفة، وتعزيز إنتاجيتنا، وزيادة القيمة المضافة وعمليات التسويق لمنتجاتنا الزراعية. وإني أهيب بكافة الدول الأعضاء أن تشارك بفعالية في برنامج الأمن الغذائي الذي بادرت الكومسيك بتقديمه داخل إطارها.

وفي هذا المضمار، فإن تحديد "الزراعة والتنمية الريفية" عنواناً لجلسة تبادل وجهات النظر المزمع عقدها هذا العام لهو أفضل خيار.

المندوبون الموقرون،

لقد كان من أهداف خطة العمل العشرية التي اعتمدناها عام ٢٠٠٥ زيادة حجم التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى نسبة ٢٠% بحلول عام ٢٠١٥.

في هذا الصدد، نحن نرحب بالزيادة المسجلة في حصة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى ١٦.٦% من إجمالي حجم التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠٠٨.

ومن شأن الإسراع بإدخال نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حيز النفاذ أن يمكننا من تعزيز حجم التجارة البينية؛ وهكذا، فإن تنفيذ نظام الأفضليات التجارية في أسرع وقت ممكن لهو في غاية الأهمية. وإنه لمن دواعي سروري أن أعلن عليكم دخول الاتفاقية التجارية لنظام الأفضليات التجارية، ألا وهي بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس)، حيز النفاذ بعد حصولها على ما يكفي من مصادقات. وسوف نحقق هدفنا نحو تفعيل نظام الأفضليات التجارية فور استكمال عملية المصادقة على قواعد المنشأ التي تعتبر اتفاقاً تكميلياً لبروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس).

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن قواعد المنشأ لا تزال في حاجة إلى ما لا يقل عن أربع مصادقات من قِبل الدول الأعضاء، هذا بالإضافة إلى المصادقات الست التي حصلت عليها بالفعل. وأود أن أؤكد من جديد دعوتي

للدول الأعضاء لاستكمال التدابير اللازمة لتوقيع نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمصادقة عليه في أقرب وقت ممكن.

المندوبون الموقرون،

في كافة مساعينا نحو تعزيز التجارة فيما بيننا، ينبغي أن نضع نصب أعيننا هدف خلق بيئة مستدامة كي يزدهر فيها القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، فإننا نولي أهمية خاصة لما للقطاع الخاص من دور في أنشطة الكومسيك، وكذا في تعزيز التجارة البينية بصفة عامة. ومن هذا المنطلق، أرى أنه لمما يعود بالفائدة أن نعمل على دعم أنشطة القطاع الخاص وتكثيفها، وذلك من خلال عقد الاجتماعات، وتنظيم المعارض، والمحافل الخاصة بهذا القطاع على هامش دورات الكومسيك.

ويجب أن نولي أيضاً أهمية خاصة لمجال التعاون المالي حتى نتمكن من زيادة تدفقات رأس المال فيما بين بلداننا. وفي هذا الصدد، فإني لعلى إيمان بالجدوى والنفع المرتجى من وراء كل من منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، واجتماعات محافظي البنوك المركزية، والأنشطة التعاونية المزمع إقامتها فيما بين الأجهزة التنظيمية للأسواق.

المندوبون الموقرون،

أود أن أُذكِّر سيادتكم مرة أخرى أن ٢٢ من بين ٩٤ بلداً من أقل البلدان نمواً هي من بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وهذا ما يلقي الضوء على أهمية برنامج مكافحة الفقر ويزيد من أهميته. وبغية التخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء، علينا تعظيم الاستفادة من برنامج القطن الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وبرنامج التدريب المهني، وكذا التعاون بين المؤسسات التنموية والتعاونية بالدول الأعضاء، وصندوق التضامن الاجتماعي التابع للبنك الإسلامي للتنمية والتي أُعِدت جميعاً لهذا الغرض. وإني لعلى يقين أن هذه البرامج ستؤتي ثمارها الرطبة التي تتمثل في مشروعات ومخرجات ملموسة.

أتوقع أن يلقي العمل الدءوب الذي يقوم به مكتب تنسيق الكومسيك بالتعاون مع مركز أنقرة الضوء على الجهود المبذولة نحو إثراء جدول أعمال الكومسيك.

معالي السيد الرئيس،
المندوبون الموقرون،

ستواصل تركيا دعمها لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إذ تضطلع بدورها الريادي في توجيه الديناميكيات والمستجدات الدولية التي تطرأ على منظمة المؤتمر الإسلامي بنطاقها الجغرافي.

وفي الآونة الأخيرة، أصبح لوجود منظمة المؤتمر الإسلامي وفعالياتها حضورها الملموس، كما أصبح لها أيضاً صيتها المشرف، وباتت الأطراف الفاعلة الدولية تقدر آراءها وتعاونها الملحوظ. وقد كان للجهود الحثيثة المبذولة من قِبل الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذا اعتماد ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، دورها الفاعل

في هذا الصدد. وإننا لعلى يقين بأن تنفيذ هذا الميثاق الجديد قد أسهم إسهاماً إيجابياً في تعزيز الهيكل المؤسسي للمنظمة وأضاف إليه.

ونحن باقين على عزمنا على استضافة قمة منظمة المؤتمر الإسلامي المزمع عقدها في عام ٢٠١٤، ونتوقع من الدول الأعضاء تقديم دعمها القيم في هذا الصدد.

ومع أخذ هذه الأفكار في الاعتبار، أتقدم إلى كافة المشاركين في هذا الاجتماع بأسمى تحياتي القلبية، وأدعو الله أن يمن علينا جميعاً بالتوفيق والنجاح.

المرفق
(٣)

الأصل: بالتركية

الكلمة الافتتاحية لمعالي الدكتور جودت يلماز،
وزير الدولة بالجمهورية التركية
الاجتماع السادس والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(أنطاليا، ١٠ مايو/أيار ٢٠١٠)

أصحاب السعادة أعضاء لجنة المتابعة،
السادة الضيوف الموقرون،

أود أن أعرب عن مدى سروري للاجتماع بكم واستضافتكم؛ أيها السادة الكرام ممثلي البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أرحب مجددًا بكم جميعًا – هنا في أنطاليا – بمناسبة انعقاد الاجتماع السادس والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.

المندوبون الموقرون،

كما هو معلوم لديكم جميعًا، بعد النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، كان للأزمة المالية وأزمة الطاقة والغذاء أثر عميق على كافة البلدان. وإني أعتقد أن الفترة القادمة ستكون بمثابة مرحلة للتعافي الاقتصادي، حيث لاحظنا المؤشرات الأولى لما طرأ على الأسواق العالمية من تطورات إيجابية. ومما لا شك فيه أن المناقشات قد اعتلت المنابر المختلفة حول تدابير معينة من شأنها التقليل من الآثار التي خلّفتها الأزمة في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتم اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون فيما بينها. وإذ ندرك هذا الأمر، تم القيام ببعض الأعمال الواردة في جدول أعمال الكومسيك التي قيّمت الوضع الدولي. وفي هذا السياق، قمنا بتنظيم القمة الاقتصادية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، حيث اتخذنا قرارات هامة لتعزيز التعاون فيما بيننا. والآن، علينا أن نتحلى بنفس الحماس ونبذل ذات الجهد من أجل تنفيذ هذه القرارات.

إن اجتماعات لجنة المتابعة تقوم بدور عظيم فيما يتعلق بمتابعة القرارات وتقديمها للجلسة الوزارية للكومسيك. وفي هذا الصدد، أود أن أزجي الشكر للحضور الكرام لما سيسهمون به من أجل اختتام اجتماع لجنة المتابعة بكل النجاح، متمنيًا لكم جميعًا التوفيق.

المندوبون الموقرون،

إن البيانات التي صرحت بها المنظمات الدولية مؤخرًا تبشّر بأن الاقتصاد العالمي قد خرج من عنق الزجاجة، تاركًا خلفه الأزمة، ماضياً في طريقه نحو مرحلة التعافي. وفيما ازدادت توقعات النمو في اقتصاد الولايات المتحدة، جاءت تقديرات النمو الخاصة بالاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو أكثر تحفظًا. ولكن رغم هذه المؤشرات

الإيجابية، تزداد الشكوك حول المستقبل؛ إذ إن المشكلات في أسواق الائتمان لا تزال قائمة جزئيًا، ومعدلات البطالة لا تزال عند مستويات مرتفعة. ووفقًا للمعايير الواردة عن منظمة العمل الدولية في شهر يناير/كانون الثاني ٢٠١٠، فإن معدلات البطالة العالمية التي ظلت تتأرجح عند متوسط نسبته ٦.٦% في عام ٢٠٠٩، تعكس كذلك توقعات عام ٢٠١٠. كما أن الازدياد السريع في عجز الموازنات، وارتفاع أرصدة الديون العامة الذي كان نتاجًا للسياسات المالية التوسعية التي تم تنفيذها في البلدان النامية على وجه الخصوص، هما عاملان من عوامل المخاطرة التي قد تدفع بمعدلات الفائدة طويلة الأجل إلى أعلى، وقد تخلّف أثرًا سلبيًا على حجم طلب القطاع الخاص.

وقد لاحظنا القفزة التي شهدها هامش سعر الفائدة المرتبط بالمخاطرة في البلدان المثقلة بأعباء كبيرة من الديون، كما أن الشكوك إزاء عام ٢٠١٠، فيما يتعلق بما ستفقده التدابير النقدية والمالية من فعالية في أثنائه، لا تزال تمثل باعثًا للقلق العميق. وفي المرحلة المقبلة، سيحدث تمييزًا جليًا بين البلدان على مستوى أعباء الديون التي تواجهها، ارتفاعًا وانخفاضًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن الانضباط المالي، والنظام المصرفي السليم سيحددان اقتصادات البلدان على نطاق أوسع مما كانت عليه. ومع ذلك، بفضل الدعم التي سوف يقدَّم للسياسات النقدية، من المتوقع أن تستمر التطورات الإيجابية التي تشهدها أسواق الائتمان، وتنفرج الضائقة المحيطة بالظروف المالية، ويخطو التعافي خطوات في سوق القوى العاملة، وإن كانت محدودة.

وطبقًا للبيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، يقدَّر للاقتصاد العالمي الذي شهد انحسارًا بنسبة ٠.٦% في عام ٢٠٠٩ – لما خلفته الأزمة من أثر سلبي – أن ينمو بنسبة ٤.٢% في عام ٢٠١٠ وبنسبة ٤.٣% في عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن يكتسب النمو قوة دافعة تقودها اقتصادات الصين والهند وغيرها من الاقتصادات الآسيوية النامية.

وعلى الرغم من تقلُّص الحجم العالمي للتجارة في السلع والخدمات؛ مما كان له أثر كبير على انكماش حجم الإنتاج العالمي، وصلت نسبته ١٠.٧% في عام ٢٠٠٩، فمن المقدر أن تزداد نسبته بما يعادل ٧% في عام ٢٠١٠. ومن الملاحظ مجددًا أن كلا من هيكل الطلب لدى البلدان المتقدمة وازدياد حجم النشاط التجاري لدى البلدان النامية يسهمان على نحو كبير في الزخم الذي تشهده الأنشطة الاقتصادية في العالم. وبعبارة أخرى، نرى بوضوح أن التنمية التجارية فيما بين البلدان هي أحد المكونات الهامة لاستقرار وتيرة النمو. وفيما يتعلق بالبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، من الممكن تحقيق نمو اقتصادي تتراوح نسبته ما بين ٥% و٦% اعتبارًا من عام ٢٠١٠، وذلك بأن نمضي قدمًا في مجال التجارة.

السادة الضيوف الأجلاء،

إن نصيب البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من صادرات السلع العالمية في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣، و٢٠٠٨ قد ارتفعت نسبته من ٨.١% إلى ١١.٢%. والصادرات والواردات التي بلغ إجمالي حجمها ١,٨٩ تريليون دولار أمريكي، و١,٤٩ تريليون دولار أمريكي على التوالي في عام ٢٠٠٨–هذا النصيب سوف يكتسب قوة دافعة جديدة في عام ٢٠١٠ بعد الركود الذي حل خلال فترة الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠٩. وإني

أؤمن بأن التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي قد بلغت نسبتها ١٦.٦%، بما يعادل حجم إجمالي قيمته ٢٧٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨- ستحقق الاستدامة من خلال التنوع في المنتجات والأسواق في مجال التصدير. وعندما نلاحظ هيكل التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي عن كثب، فإن نسبة العناصر المكونة للمنتجات الرائدة هي ٢٩% نفط، و٢٧% منتجات صناعية، و١٧% منتجات زراعية. وفي هذا المقام، أرى أن المبدأ التكميلي سيمنح فرصة جد عظيمة من أجل تعزيز تجارتنا. ومن ثم، فمن الضروري أن تنهض البلدان الأعضاء بمستوى جودة منتجاتها، وأن تتأهب للخوض في منافسة دولية ولتحديد أفضلياتها في التجارة بما يعود بالنفع المتبادل بين البلدان وبعضها البعض.

ومن جانب آخر، فإن بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاص بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) الذي يهدف إلى تحرير التجارة بين البلدان الإسلامية قد دخل حيز النفاذ. وإني لأؤمن بأن التنفيذ الفوري لقواعد المنشأ، وهي اتفاقية تكميلية للبريتاس، هو كذلك أمر يشكل أهمية قصوى من أجل تعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وستساعد هاتان الاتفاقيتان على إقامة نظام للأفضليات التجارية بين الدول الإسلامية، وستبذل الجهود نحو استدامة تحرير التجارة بين بلداننا.

إن تركيا ظلت تساهم في السنوات الأخيرة في تشجيع التجارة البينية من خلال الأنشطة التجارية في المنطقة وفي البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على حد سواء؛ فإن حجم التجارة التركية مع البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي كان يقدر بـ٦٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨، قد وصل ٤٦.٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩ لما خلّفته الأزمة الاقتصادية من آثار. ومع ذلك، فإن نصيب البلدان التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي من الحجم الإجمالي للنشاط التجاري في تركيا قد ارتفعت نسبته من ١٨.٥% إلى ١٩%. وإذ نعقد الآمال على أن يستمر هذا الاتجاه صعودًا بعد الأزمة الأخيرة، أود التأكيد باسم بلادي على أننا ماضين في القيام بما يلزم من أعمال هامة من أجل توثيق العلاقات التجارية فيما بيننا.

المندوبون الموقرون،

في هذا السياق، إني أعتبر أن تنفيذ لائحة معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية هو أمر ضروري من أجل تعزيز البنية الأساسية لنشاطنا التجاري. وقد دخلت تركيا في هذا المقام المرحلة النهائية في التصديق على الإجراءات. وأود أن أعلن لإخواني ممثلي البلدان الشقيقة قاطبةً بأن معهد المعايير التركي، الذي سيضطلع بمهمة تأسيس معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية، قد بادر بالقيام بالإعدادات الضرورية. وفي هذا المجال، حيث حدثت تطورات ملموسة، أود أن أدعو جميع البلدان الأعضاء للتوقيع على اللائحة المذكورة والتصديق عليها.

من المسائل الأخرى التي يجدر بنا، في هذا الصدد، أن نوجه إليها الانتباه في أقرب وقت ممكن، مسألة وضع معايير للأغذية. بالنسبة لهذه القضية بالغة الأهمية، يجب على الدول الأعضاء أن تبادر بوضع نظام يفي باحتياجات المسلمين حول العالم. إنني أعبر عن تقديري للأعمال التي تمت حتى الآن، وأتمنى أن نصل إلى نقاط للاتفاق من خلال التفاهم والتعاون المشترك. وحتى تنقشع آثار هذه الأزمة لصالح الدول الأعضاء بمنظمة

المؤتمر الإسلامي، أود أن أدعو جميع الدول الأعضاء للمساهمة في تحقيق هذا النظام الذي سيشكل بنية تحتية قوية للتجارة، كفيلة بتعزيز العلاقات التجارية لمواجهة أزمة الغذاء، التي هي أحد المكونات الرئيسية للأزمة الاقتصادية.

الأعضاء الموقرون بلجنة المتابعة،

السادة الضيوف الكرام،

يجب أن نضع في اعتبارنا أن أمامنا تحديات وفرص تتعلق بتعزيز التعاون فيما بين الدول الإسلامية التي تمتلك مؤشرات اقتصادية، وعلمية، واجتماعية مختلفة. إن بلادنا التي تمثل مختلف المواقع على نطاق التنمية الاقتصادية العريض، تشتمل أيضاً على مستويات متباينة من التنمية داخل هياكلها الخاصة. ويكمن حل هذه الاختلافات في رفع القدرة الإنتاجية وتحقيق التوزيع العادل للدخول. أما بالنسبة للاختلافات بين الدول، فلا يمكن تحقيق التوازن في هذا الشأن إلا من خلال وضع لوائح عادلة للتجارة، وتعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، والنهوض بالاستثمار المشترك.

وقد أُطلِقَت العديد من البرامج تحت رعاية الكومسيك من أجل المساهمة في مكافحة الفقر في الدول الأعضاء، وتعزيز القدرة التجارية في الدول النامية الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي. إنه لمما يدعو للأسف أن خطة عمل القطن الخاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي، بوصفها أحد هذه البرامج، لم تؤت ثمارها المرجوة حتى الآن. وبما أننا نقترب من نهاية خطة العمل التي تغطي الفترة الزمنية من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١، فإننا نحتاج إلى مراجعة البرنامج، وإيجاد الحلول لمسائل التمويل المتعلقة بالمشروعات القائمة، وذلك من أجل إنجاح هذا البرنامج. فمن خلال البرنامج، سيصبح بإمكاننا زيادة القدرة التجارية للدول الإفريقية المنتجة للقطن، بشكل خاص، والمساهمة في جهود هذه الدول لمكافحة الفقر. إنني لأؤمن بضرورة أن يقوم اجتماع اللجنة التسييرية المقرر عقده في النصف الثاني من هذا العام بإجراء تحليل شامل للوضع الحالي، بما في ذلك الجوانب المالية، وأن يقوم بتوضيح الخريطة الاسترشادية.

كما هو معلوم لديك جميعاً، فإننا نتدارس المشاركة مع الدول الأعضاء في مجال "الزراعة والتنمية الريفية"، وهو موضوع يمكن التفكير فيه في إطار برنامج التخفيف من حدة الفقر، وهو الموضوع الرئيسي لجلسة تبادل وجهات النظر بالكومسيك. على الرغم من أن نصيب الزراعة في الدخول القومية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي يتراوح حول نسبة ١١,٥ % بداية من عام ٢٠٠٧، بلغت هذه النسبة ما يقرب من ٦٠ % في بعض الدول. ولذلك، بما أن الزراعة تعد من المدخلات الاقتصادية المهمة، فإن تأثير أزمة الغذاء يجعل من الضروري تعزيز التعاون في هذا المجال. عند تحديد الاستراتيجيات الكلية: يجب أن يكون الهدف الرئيسي هو حشد الديناميكيات المحلية، واستغلال الإمكانات الإقليمية، خاصة الحد من الفقر في المناطق الريفية من خلال تعزيز الإنتاج والرفاهة. وفي هذا السياق، أود أن أدعو الدول الأعضاء إلى أن تُولِي اهتماماً خاصاً لبرنامج الأمن الغذائي الذي تم اقتراحه لأول مرة خلال الاجتماع الرابع والعشرين للكومسيك.

تهدف كل هذه الجهود، كما هو مؤكد في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى مضاعفة الفرص ورفع مستوى معيشة المواطنين في بلداننا. نتيجة للجهود العالمية المبذولة بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٧، انخفض عدد الأشخاص الذين يقل دخلهم اليومي عن ١,٢٥ دولار إلى ٩٥٠ مليون شخص؛ ولكن بعد وقوع الأزمة، صار هذا العدد يزيد بمقدار ٦٠ مليون شخص كل عام. بما أن تعافي الأسواق المالية من أثر الأزمة بطيء الأثر على الاقتصادات الفعلية، وبما أن الانتعاش المنتظر في مجال التوظيف يستغرق وقتا، سيحتاج الأمر بعض الوقت قبل أن تعود البيانات الإحصائية حول الفقر إلي المسار الإيجابي. وإني لأؤمن بضرورة استغلال الوقت الحاضر لإطلاق مشروعات جديدة، وذلك من أجل الاستفادة بشكل أكبر من صندوق التضامن التابع للبنك الإسلامي للتنمية في مجال مكافحة الفقر.

تشير نتائج الأزمة إلي حدوث عملية انتعاش سريعة، ولكن ذلك مشروط بتوافر قدر من الحكمة لتفهم الظروف. إننا نحتاج بشكل أساسي إلي وجود فهم يستهدف تحقيق الاستقرار. و تعتبر زيادة المساءلة والشفافية من الشروط الرئيسية لتحقيق الاستقرار. ولا يمكننا أن نتوقى أزمات جديدة إلا من خلال وضع نظم مالية جديدة، وتعزيز نظم الإنذار المبكر، والانفتاح أمام التعاون، والتعبير عن الإرادة لحل المشكلات من خلال الحوار. عندئذٍ، نكون قد طوينا وراءنا عصور الأزمات التي نشأت في مجال الاقتصاد، ماضين في طريقنا نحو المجال الاجتماعي، تاركين علامات لا تنمحي.

أود أن أكرر أن الجمهورية التركية ستواصل تقديم الدعم اللازم لجهود التعاون في إطار الكومسيك، وحشد إمكاناتها التجارية، وتعزيز التضامن لمكافحة الفقر، وكذلك البحث عن حلول لمشكلاتنا المشتركة من خلال عرضها على المحافل الدولية.

المندوبون الموقرون،
السادة الضيوف الكرام،

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أتقدم بالشكر إلي كافة المندوبين عن الدول الأعضاء، وإلي معالي البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، على مساهماتهم في مجهودات التعاون. وكذلك، أعبر عن شكري للعاملين بالأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، والبنك الإسلامي للتنمية، ومقر المنظمة بأنقرة، و المركز الإسلامي لتنمية التجارة، و الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

إنني لأؤمن بأنكم خلال هذا الاجتماع ستضربون أروع المثل للأخوة والتضامن بين الدول الإسلامية، وأتمنى لكم التوفيق والنجاح فيما تجرونه من مناقشات.

شكراً جزيلاً لكم.

المرفق
(٤)

الاصل : بالانجليزية

رسالـة
معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلى
الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي
إلى الاجتماع السادس والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(أنطاليا، ١٠ – ١٢ مايو/أيار ٢٠١٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،
المندوبين الموقرين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنه لمن دواعي سعادتي الغامرة أن أخاطب اليوم هذا الاجتماع السادس والعشرين للجنة متابعة الكومسيك الذي يشكل انعقاده مرة أخرى فرصة سانحة لاستعراض مدى ما تم إحرازه من تقدم في تنفيذ مختلف النشاطات والبرامج والمشاريع التي تم تحديدها في إطار تنفيذ برنامج العمل العشري الذي أقرته منظمتنا الموقرة.

إن الدورة الأخيرة للكومسيك والقمة الاقتصادية، واللتين عقدتا بالتتابع في إسطنبول خلال السنة الماضية إحياء للذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، قد أحيت الأمل مجددا في تحقيق مختلف الأهداف التي تم تحديدها من أجل تعزيز عرى الصداقة والتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وبين شعوبها. ويشكل اجتماعنا اليوم فرصة سانحة للغاية لتدارس ما تم تحقيقه من أهداف حتى الآن وما ننشد تحقيقه في المستقبل، وكذا السبيل إلى تحقيق الأهداف النبيلة المتمثلة في تحويل منظمة المؤتمر الإسلامي لتصبح فاعلا اقتصاديا حقيقيا للاقتراب من التطلعات الإنمائية للشعوب الإسلامية.

السيد الرئيس،

المندوبين الموقرين،

من المعروف أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي في العالم مازال يواجه تغيرات أصبحت تستلزم اتخاذ تدابير عاجلة من كافة الفاعلين الاقتصاديين على الصعيدين العالمي والإقليمي، بمن فيهم منظمة المؤتمر الإسلامي. ويقتضي الأمر خلق إطارات مواتية،بل وفعالة من أجل استجابة منسقة ترتكز على مستويات عليا من التدفقات

التجارية والمالية. ولعلكم تتذكرون أنه،من أجل تحقيق هذا الغرض،ظلت منظمة المؤتمر الإسلامي حريصة كل الحرص على العمل من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء من خلال تنشيط التجارة والاستثمارات ودعم المشاريع الإنمائية في أفريقيا والتخفيف من وطأة الفقر وتعزيز جهود بناء القدرات في دولها الأعضاء الأقل نموا

ومما يبعث على الارتياح أنه، وبناء على هذه الرؤية، تم وضع العديد من البرامج في المجالات المرتبطة بتنمية التجارة وبالأنشطة الاستثمارية للقطاع الخاص وبتطوير البنيات الأساسية والتنمية الزراعية والتعاون في المجال السياحي وتطوير قطاع القطن والأمن الغذائي والتغذية، وفي غيرها من المجالات الأخرى العديدة. وتنطوي هذه البرامج على إمكانيات هائلة لتعزيز التعاون المفيد لكل الأطراف من أجل المصلحة العامة لكافة شعوب الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وبما أن اجتماعنا هذا بصدد تقييم ما تم تحقيقه من إنجازات في إطار برنامج العمل العشري، وحيث إننا كذلك بصدد عملية استعراض منتصف الفترة بخصوص النشاطات التي تم القيام بها حتى الآن، فإنه يتعين علينا أن نسعى من أجل اعتماد مقاربة عملية لهذا الغرض. ويبدو جلياً أن نشاطات كثيرة يتم القيام بها في إطار المهمة التي رسمتها القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة والتي يتعين دراستها وتحليها كماً ونوعاً.

ويلاحظ، على سبيل المثال، أن الزيادة التدريجية لحجم التجارة الإسلامية البينية منذ عام ٢٠٠٥ قد سجلت تراجعاً عام ٢٠٠٩ بسبب تأثير الأزمة العالمية في مجال المال والطاقة والغذاء. وبالتالي فإن هذا التأثير غير المتوقع قد حفز على القيام بعمل جماعي من أجل تعزيز التعاون بين الفاعلين في القطاع المالي في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. كما تم الشروع في مسعى آخر في مجال الأمن الغذائي والتنمية الزراعية. ويتعين أن ينكب هذا الاجتماع على بحث وتدارس تفاصيل هذه الظاهرة وأن يوصي باتخاذ كل ما يلزم من تدابير عاجلة من شأنها أن توقف زخم هذا التوجه السلبي. وفي السياق ذاته، يتعين كذلك تدارس مدى فاعلية التدخلات المختلفة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في إطار صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، مع الحرص، في الوقت ذاته، على إيلاء الأهمية اللازمة للنشاطات الهائلة التي يجري القيام بها في مجال تمويل التجارة وبناء القدرات.

أما فيما يتعلق بتطبيق نظام الأفضلية التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي فإن التقدم المطرد، وإن كان بطيئاً، قد أبرز أهمية اعتماد مقاربة مزدوجة تسعى إلى توطيد عملية إشراك مختلف الكتل الاقتصادية الإقليمية في نظام التجارة الحرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وإشراك الشركاء التجاريين الكبار في الدول الأعضاء في المنظمة. ويمكن أن تمثل التجمعات الاقتصادية الإقليمية المنشودة والتي يمكن أن يستند إليها نظام التجارة الحرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي المقام الثاني يمكن للبلدان ذات العلاقات التجارية الكبرى أن تمهد الطريق بخصوص هذه المشاريع ذات الفائدة المتبادلة، وبذلك سيتسنى لنا تحقيق الهدف المتمثل في ٢٠% بالنسبة للتجارة الإسلامية البينية بحلول عام ٢٠١٥، بل وسيكون بوسعنا كذلك أن نقدم مثالاً للمزايا التي ينطوي عليها هذا العمل الإسلامي المشترك.

وفيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الخماسي لتنمية قطاع القطن، تجدر الإشارة إلى أن غالبية المشاريع مازالت تنتظر التمويلات اللازمة، حتى ونحن على مقربة من نهاية المدة المحددة لهذا البرنامج. ويتعين على اجتماعنا هذا أن يقيم التجارب والخبرات الهائلة التي نتجت عن تنفيذ هذا المشروع. كما أن التأخير الحاصل في تنفيذ هذا المشروع في الموعد المحدد ناتج عن بطء الردود والقصور في التنسيق بين الهيئات المعنية في الدول الأعضاء، الأمر الذي يستلزم استكشاف إمكانية تعيين محركين أساسيين بين بلداننا لتحديد معالم مجالات النشاط الحاسمة.

كما توجد صعوبات في التمويل وعدم إشراك الشركاء الماليين المحتملين خلال مرحلة الدراسة. ويلاحظ علاوة على ذلك أن عدداً كبيراً من المشاريع تتعلق بمجالات البحوث والتطوير وبناء القدرات، على حساب النشاطات التي تتعلق بدعم الأعمال التجارية الصغيرة والجهات المجتمعية المعنية.

سيدي الرئيس،

المندوبين الموقرين،

إن المشاكل المرتبطة بالفقر والجوع والحرمان قد بلغت حداً أصبح معه من اللازم القيام بتدخلات عاجلة من قبل منظمتنا. كما أن النقلة النوعية العالمية التي حدثت لصالح الردود التفاعلية على العديد من الحالات المرتبطة بالجوع والحرمان لجديرة باهتمامنا جميعاً. كما أن منظمتنا قادرة على النهوض بجهود دعم الحق في الغذاء عوض اعتبار ذلك مجرد التزام بالإغاثة الإنسانية.

إن الاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي، والذي كانت تتمتع به فيما مضى أقل البلدان نمواً قد اندثر وذلك لأسباب عديدة وعلى رأسها نقص الاستثمارات وتقادم التكنولوجيا المستخدمة في هذا المجال. فغالبية بلداننا التي كانت فيما مضى مصدرة للغذاء قد أصبحت اليوم بلداناً متدنية الدخل وتعاني من نقص الغذاء وتضم عدداً هائلاً من الأطفال الذين يعانون من نقص النمو. إن آفة الجوع تتفاقم مع تفاقم الشرائح الفقيرة من السكان في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ضمن ما يقدر ١.٠٢ مليار جائع في العالم عام ٢٠٠٩. ولذا يجب حشد وتعبئة الإرادة السياسية لدى صناع القرار في منظمة المؤتمر الإسلامي وذلك من أجل ضمان وضع آلية شمولية للأمن الغذائي، للتعاون مع مختلف الجهات المعنية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

السيد الرئيس،

المندوبين الموقرين،

يطيب لي في هذا المقام أن أشيد بمختلف النشاطات التي تم القيام بها في هذا الصدد برعاية الكومسيك والبنك الإسلامي للتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة. كما أن الاتفاقيات التمويلية المماثلة التي وقعتها كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل دعم المشاريع في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تشكل خطوة هائلة في الاتجاه الصحيح. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد التزامي وكذا التزام

زملائي في الأمانة العامة للدخول معكم في شراكة من أجل النهوض بهذه المهمة النبيلة. كما يجب بذل قصارى الجهود من أجل القضاء على الجوع والحرمان والفقر في دولنا الأعضاء.

وأخيراً، أعرب عن شكري للجمهورية التركية رئيساً وحكومةً على كرم الضيافة المعهودة التي حظي بها المشاركون بالشكل الذي وفّر لهذا الاجتماع هذه الظروف الجيدة. كما أشيد بالمرونة التي يتحلى بها مسؤولونا في مختلف المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وكذا المندوبون الممثلون للدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية للكومسيك، وأتمنى لكم جميعاً مداولات جيدة. وشكراً لكم على انتباهكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق
(٥)

الاصل : بالانجليزية

جدول أعمال

الاجتماع السادس والعشرين للجنة المتابعة

المنبثقة عن الكومسيك

(أنطاليا،١٠-١٢ مايو/ أيار ٢٠١٠)

١- الجلسة الافتتاحية واعتماد جدول الأعمال

٢- استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي وخطة العمل الخاصة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

- *تقرير مرجعي*
- *مقترحات مشروعات لإثراء جدول أعمال الكومسيك*
- *تقرير لجنة الدورة*

٣- تشجيع التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

- *نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي*
- *الخريطة الاسترشادية الخاصة بتعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي*
- *المساعدة الفنية ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية*
- *الأنشطة المتعلقة بتمويل التجارة*

٤- التعاون بين منظمات القطاع الخاص

- *المعارض التجارية الإسلامية*
- *اجتماعات القطاع الخاص*

٥- التخفيف من حدة الفقر، وتقديم المساعدة الاقتصادية/الفنية للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي

- *تنفيذ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية*
- *برنامج القطن الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي*
- *التعاون بين المؤسسات التنموية والتعاونية بالدول الأعضاء*
- *البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي*

٦- التعاون المالي فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وتعزيز تدفقات الاستثمار البينية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي

- *التعاون بين بورصات الدول الأعضاء*
- *التعاون بين البنوك المركزية للدول الأعضاء*

٧- الإعداد لجلسة تبادل وجهات النظر حول "الزراعة والتنمية الريفية"، والمقرر تنظيمها خلال الدورة السادسة والعشرين للكومسيك.

- *الإعداد لجلسة تبادل وجهات النظر*
- *تقرير سير العمل المقدم من فريق العمل المعني ببرنامج الأمن الغذائي*

٨- وضع معايير وإجراءات الأغذية الحلال لمنظمة المؤتمر الإسلامي
٩- تطبيقات الحكومة الإلكترونية وانعكاساتها الاقتصادية على البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي
١٠- أنشطة فريق العمل الإحصائي
١١- مشروع جدول أعمال الدورة السادسة والعشرين للكومسيك
١٢- ما يستجد من أعمال
١٣- اعتماد التقرير

المرفق
(٦)

الأصل : بالإنجليزية

تقرير مقدم من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي
بشأن استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري،
وخطة العمل بغية تعزيز التعاون الأقتصادي والتجاري فيما بين
لدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي

أ) المقدمة:

أتاحت الدورة الخامسة والعشرون للكومسيك واجتماع القمة الاقتصادية الاحتفالي فرصة نادرة لتقديم مساهمات رؤساء الدول والحكومات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بشان تنفيذ أجندة المنظمة للتعاون الاقتصادي. واستعرض إعلان اسطنبول تنفيذ برنامج العمل العشري حيث دخل تنفيذ هذا البرنامج عامه الخامس. ودعا الإعلان الدول الأعضاء إلى تنفيذ مختلف القرارات التي صدرت عن المنظمة للتعجيل بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية وتحقيق تعاون يعود بالنفع المتبادل بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وشعوبها.

الهدف من هذا التقرير توضيح تنفيذ مختلف القرارات التي اعتمدت في الدورة الأخيرة للكومسيك والنشاطات الأخرى الجارية على الجبهة الاقتصادية. وقد مثل نجاح انعقاد الاجتماع الوزاري حول مشروع خط السكة الحديدية دكار – بورتسودان واعتماد خارطة الطريق لمشروع التكامل العملاق هذا، سمة رئيسة للنشاطات التي شرعت الأمانة العامة في تنفيذها خلال السنة قيد الاستعراض. كذلك، نالت الجهود المبذولة حاليا لإقامة تعاون بين مؤسسات التنمية والتعاون في الدول الأعضاء الدفعة المطلوبة من خلال الاجتماع الناجح الذي عقده فريق الخبراء، الذي وافق على إطار لإقامة التعاون المنشود بين هذه المؤسسات المعنية بتقديم مساعدات التنمية.

في مجال تعزيز نظام التعريفة التفضيلية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، كان دخول بروتوكول نظام الأفضلية التجارية (بريتاس) حيز التنفيذ في ٢٠١٠/٢/٥، تطورا له أهميته إذ أنه سهل مهمة جمع البيانات المطلوبة للتنفيذ الفعلي لآلية تخفيض التعريفة وتنشيط التجارة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي.

انجاز هام آخر في مجال التعاون الاقتصادي هو وضع الأطر الملائمة لتعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية كاستراتيجيات مستدامة لمعالجة شبح المجاعة والحرمان والفقر في بلدان المنظمة، خاصة البلدان الأقل نموا منخفضة الدخل. وكثفت الجهود هذه السنة لتوسيع نطاق تعاون منظمة المؤتمر الإسلامي مع منظمات إقليمية ودولية أخرى ووكالات الأمم المتحدة لمشاطرة التجارب والخبرات الفنية من أجل الإسراع بتنفيذ برامج تخفيف وطأة الفقر وبرامج أخرى.

على مستوى التنفيذ العام للمهام الاقتصادية، عززت الأمانة العامة هذه السنة تعاونها في العمل مع جميع المؤسسات المتفرعة والمتخصصة والمنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في مجال التعاون الاقتصادي لتقديم مساهمات متخصصة قائمة على أبحاث في عمل الأمانة العامة بطريقة مستدامة. كما تم توثيق التواصل

مع الكومسيك وجميع المؤسسات المتخصصة والمنتمية خاصة مركز أنقرة ومركز الدار البيضاء ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، لتنسيق جميع جوانب الأجندة الاقتصادية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ب) التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي:

شهدت سنة ٢٠١٠ دخول بروتوكول نظام الأفضلية التجارية (بريتاس) حيز التنفيذ وبداية العمل نحو التنفيذ الفعلي لنظام التجارة الحرة بين جميع الدول الأعضاء التي صدقت فعلا الصك متعدد الأطراف. وبالرغم من أن حجم التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي بلغ في ١٦.٦٦% بعد أن كان ١٦.٠٠% في ٢٠٠٨، فيعتقد أن مختلف النشاطات التي تنشد استئناف جولات المفاوضات التجارية خلال هذه السنة تبشر بالتعزيز المنشود في العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ويشار إلى أن النشاطات التالية تم تنفيذها بفعالية خلال السنة قيد الاستعراض:

١- خارطة الطريق لتعزيز التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي

من أجل تحقيق هدف توسيع نطاق التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي ليصل إلى ٢٠% بحلول ٢٠١٥، اعتمدت الدورة الرابعة والعشرون للكومسيك خارطة طريق لتعزيز التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي التي اعتمدتها الدورة السادسة والثلاثون لمجلس وزراء الخارجية. ومن ثم، تم, لهذا الغرض, عقد اجتماع تشاوري لمؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي من أجل تنفيذ خارطة الطريق المذكورة، بالمركز الإسلامي لتنمية التجارة بالدار البيضاء يومي ١١-١٢ فبراير ٢٠٠٩ بمشاركة فعالة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومكتب تنسيق اللجنة الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، حول التعاون الاقتصادي والتجاري ومركز أنقرة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات) والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة. واعتمد الاجتماع برنامجا تنفيذيا لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، وكلف مركز الدار البيضاء بتولي مهمة أمانته وحدد المنسقين للمجالات المختلفة.

وفيما يتعلق بتنفيذ خارطة الطريق المذكورة، اتفق المشاركون في اجتماع التنسيق الخامس لمؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي لتنفيذ برنامج العمل العشري، الذي عقد في الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠١٠/٣/٢٨، على ضرورة التركيز بشكل اكبر على حشد الأموال من العديد من الأطراف المهتمة والقطاع الخاص وتنمية القدرات وإنشاء مواقع للتجارة الإلكترونية وتحسين محتوى المعارض التجارية والمعارض المتخصصة لمنظمة المؤتمر الإسلامي من خلال توثيق التنسيق بين مركز الدار البيضاء وأجهزة تعزيز التجارة في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة و المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة. كما وافق اجتماع التنسيق على إشراك الدول الأعضاء التي لها قدرات هائلة في تحسين التجارة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي بما يسهل تحقيق هدف الـ ٢٠% الذي ورد في برنامج العمل العشري.

٢- نشاطات تمول التجارة

تواصل المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة تقديم تمويل للتجارة في إطار تسهيلاتها المختلفة ولها كذلك برنامج للتعاون في مجال التجارة وتعزيزها تتكفل بموجبه بعدد من النشاطات لتعزيز التجارة وبناء القدرات وتسهيل التجارة وتطوير منتجات إستراتيجية. وخلال سنة ٢٠٠٩، بلغ إجمالي عمليات التمويل التي اعتمدتها المؤسسة ٢.١٦٦.٣٧ مليون دولار أمريكي لـ ٥٩ عملية. وفي السياق نفسه، وفي إطار برنامج المؤسسة الخاص بالتعاون في مجال التجارة وتعزيزها نفذت المؤسسة ٣٦ نشاطا منها ١١ نشاطا تعلق بتعزيز التجارة و ٧ نشاطات تعلقت بتسهيل التجارة و١٤ لبناء القدرات و ٤ لتنمية المنتجات الإستراتيجية.

٣- تعزيز القدرة التنافسية

بالنظر للدور الهام لقانون وسياسات التنافس في تعزيز التنمية الاقتصادية، والتجارة والاستثمار في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، نظم مركز الدار البيضاء ووزارة التجارة والصناعات اليدوية في تونس بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) اجتماعا للخبراء حول "سياسات التنافس وضوابطه في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الفترة من ٢٢ إلى ٢٠١٠/٢/٢٤ في تونس. حيث اعتمد الاجتماع توصيات مختلفة لتعزيز التعاون في مجال التنافس في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي،وتتعلق هذه التوصيات، من بين أمور أخرى، بوضع برنامج للمساعدات الفنية في التنافس بما يعود بالنفع على الدول الأعضاء ويعزز التعاون بينها في هذا المجال ويؤدي إلى إنشاء شبكة لتبادل الخبرات والمعلومات بين السلطات المكلفة بالمنافسة ويعزز التعاون بين الجامعات ومعاهد الأبحاث.

٤- اجتماع المؤسسات الوطنية للإحصاء

نظم مركز أنقرة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية اجتماعا للمؤسسات الوطنية للإحصاء في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول في تركيا (٢٢-٢٠١٠/٣/٢٣). وجاء هذا الاجتماع بعد ست سنوات من اجتماع مماثل عقد في لاهور، في باكستان (فبراير ٢٠٠٤)وأقر بوجود حاجة لتعزيز التعاون بين هذه المؤسسات لتحقيق تقدم في مجال الاحصاء. وعليه، وافق الاجتماع على مواصلة التعاون وتبادل المعرفة والمعلومات والإصدارات وأفضل الممارسات وتبادل المساعدة في الخبرات الفنية لتقديم التدريب والخبرة التطبيقية. كما وافق على عقد اجتماع سنوي للمنظمات غير الحكومية بعنوان اللجنة الإحصائية لمنظمة المؤتمر الإسلامي على أن يتولى مركز أنقرة مهمة أمانته.

ب) نظام الأفضلية التجارية بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

بعد دخول الاتفاق الإطار حول نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء حيز التنفيذ في شهر أكتوبر ٢٠٠٢. دخل بروتوكول نظام الأفضلية التجارية (بريتاس) حيز التنفيذ في ٢٠١٠/٢/٥. إلا أن الاتفاق حول قواعد المنشأ لم يدخل بعد حيز التنفيذ. يذكر أنه حتى حين إعداد هذا التقرير لم يصدق هذا الاتفاق سوى خمسة (٥) أعضاء. وعليه توجد حاجة لخمس تصديقات أخرى لدخوله حيز التنفيذ.

على ضوء التطور الوارد أعلاه، أوصت الدورة الخامسة والعشرون للكومسيك بضرورة نظر لجنة المفاوضات التجارية في عقد جولتها المقبلة من المفاوضات التجارية، في أقرب فرصة ممكنة، في الترتيبات اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ. وطلبت الكومسيك في الوقت نفسه الأمانة العامة للمنظمة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة مواصلة تنظيم اجتماعات بهدف التعريف باتفاقية نظام الأفضلية التجارية ونظام بريتاس، وذلك من أجل توسيع عضوية لجنة المفاوضات التجارية والإسراع في انضمام أعضاء جدد.

أفادت الأمانة العامة جميع الدول الأعضاء التي صدقت بروتوكول نظام الأفضلية التجارية (بريتاس) بإشعار أمانة لجنة المفاوضات التجارية بأقساطها السنوية للتخفيض إلى جانب قائمة المنتجات مؤكدة بأن المعدل الأساسي للتعريفة المطبقة سوف يكون هو المعدل الذي طبق وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في ٢٠٠٣/١٠/١. كما استشعرت المذكرة الدول الأعضاء التي صدقت اتفاق قواعد المنشأ بضرورة إكمال إجراءاتها التشريعية والإدارية للتعجيل بالتنفيذ الفعال لقواعد المنشأ الخاصة بالمنظمة.

في غضون ذلك، تمت التوصية بإجراء مشاورات مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تنتمي إليها الدول الأعضاء في المنظمة، مثل الاتحاد النقدي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي، وغيرها من المنظمات، وذلك بهدف تسريع خطى عملية تصديق نظام الأفضلية التجارية للمنظمة. وعلى ضوء المساعي المستمرة التي يبذلها كل من الأمانة العامة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة في هذا السياق، حضر ممثل الأمانة العامة قمة الاتحاد النقدي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا، التي عقدت في باماكو في جمهورية مالي في ٢٠١٠/٢/٢٠ واسأنف المحادثات مع بشأن مشاركة مجموعة الدول الأعضاء في الاتحاد في تنفيذ هذه القواعد.

ج- معرض العقار والبناء في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

اتفق مركز الدار البيضاء والسلطات المعنية في السنغال على تنظيم المعرض الأول للعقار والبناء في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وفي هذا الصدد، عقد الطرفان ثلاثة اجتماعات تنسيق انتهت بتوقيع عهد شراكة في الدار البيضاء في ٢٠٠٩/٤/٢٣ تتعلق بالتنظيم المشترك للمعرض. وسوف يعقد المعرض في دكار في الفترة من٢٤ إلى ٢٧ يونيو ٢٠١٠.

ج) التعاون في قطاع التمويل

أ- تعزيز التعاون بين أسواق الأوراق المالية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي:

انعقد المنتدى الثالث لأسواق الأوراق المالية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول (٢٤-٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩)، حيث تم استعراض التقدم المحرز منذ المنتدى الثاني في أكتوبر وتم الاتفاق على عقد اجتماع لجنته العاملة المنبثقة عنه التي تدرس وتقترح مجالات التعاون، في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة في ٢٠١٠. وبناء على ذلك، استضافت سوق أبو ظبي للأوراق المالية الاجتماع المذكور في الفترة من ٢٦ إلى ٢٠١٠/٤/٢٨. وسوف تقدم نتيجة الاجتماع المنتدى الرابع لأسواق الأوراق المالية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المزمع عقده في اسطنبول، تركيا في ٢٠١٠.

ب- التعاون بين المصارف المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

انعقد اجتماع المصارف المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول، الجمهورية التركية في ٣-١٠-٢٠٠٩ على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي. ونظم الاجتماع المصرف المركزي في الجمهورية التركية ومركز أنقرة.

حضر الاجتماع محافظو مصارف مركزية من ١٥ دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي حيث ناقشوا أثر الأزمة المالية العالمية على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وتركزت المناقشة حول مواضيع فنية تتعلق بالاقتصاد الكلي وتتصل بردود فعل المنظمة على هذه الأزمة بغية صياغة إستراتيجيات المخارجة الملائمة من هذه الأزمة.

ويعد هذا الاجتماع مواصلة لاجتماع المصارف المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي لم يتسن عقده منذ اجتماعهم الأخير في القاهرة في ١٩٩١، وإعادة لتأسيسه حيث اتفق المحافظون على الاجتماع بانتظام سنويا وتوفيق الآراء واتخاذ قرارات بشأن مواضيع ذات اهتمام مشترك في القطاع المالي. ويتوقع أن تشمل الاجتماعات السنوية ورش عمل وبرنامج عمل فني مكثف ينظر في احتمال التعريف بنظام التمويل الإسلامي باعتباره العلاج لأوجه القصور التي تشوب النظام المالي العالمي الحالي. وسوف يعقد الاجتماع التالي في الجمهورية التركية في ٢١-٢٢-٩-٢٠١٠.

د) الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

أ- النشاطات المنجزة في مجال الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

١- مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي الوزاري حول الزراعة والأمن الغذائي

حظي موضوع الأمن الغذائي باهتمام خاص خلال السنة قيد الاستعراض نظرا لاعتزام تنظيم الاجتماع الوزاري الخامس حول الأمن الغذائي في الخرطوم (٢٣-٢٠١٠/٢/٢٥). وتم اتخاذ ترتيبات لدعوة جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ووكالات التنمية متعددة الأطراف لتعلن عن مواقف تنم عن برامج تتسم بقدر أكبر من التوجه العملي لمعالجة هذا الجانب بالغ الأهمية في التعاون الاقتصادي في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي. ويذكر أن المؤتمر قد أجل في اللحظات الأخيرة بسبب بعض القضايا العاجلة بطلب من حكومة السودان.

٢- منتدى تنمية الصناعات الغذائية الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

تكمن أهمية عقد جلسات تواصل حول القطاع الخاص في تعزيز تنمية قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في تخفيف وطأة الفقر. ويشكل ذلك أساس الترتيبات الحالية التي تتخذها الأمانة العامة للتعاون مع حكومة أوغندا لتنظيم منتدى تنمية الصناعات الغذائية الزراعية في الدول الأعضاء في المنظمة، المزمع عقده في كمبالا، أوغندا في سبتمبر ٢٠١٠. ويرجى أن يزيد هذا المنتدى الوعي بالفرص الهائلة المتاحة في أوغندا وبلدان أخرى في شبه إقليم وسط إفريقيا وشرقها لشراكة في قطاع الأغذية الزراعية كما يمكن أن يعزز النقلة المنشودة من الاقتصادات التقليدية إلى اقتصادات صناعية حديثة. وفي هذا السياق، اتفقت الأمانة العامة والبنك الإسلامي

للتنمية، خلال اجتماع التنسيق الأخير الذي عقد في ٢٠١٠/٣/٢٨، على مواصلة التنسيق اللازم من أجل إنجاح تنظيم هذا المنتدى الهام.

٣- اجتماع فريق الخبراء المعني بتحقيق الأمن الغذائي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في العالم بعد الأزمة

نظم البنك الإسلامي للتنمية اجتماع فريق الخبراء المعني بتحقيق الأمن الغذائي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في العالم بعد الأزمة في جدة يومي ٢ و ٢٠١٠/٥/٣. حيث ناقش الاجتماع وضع الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في مواجهة الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والتحديات الجديدة على طريق التعافي من الانكماش العالمي وتغييرات المناخ وأمن الطاقة، واعتمد عددا من التوصيات الخاصة بالسياسات. كما أكد الاجتماع ضرورة بذل جهود على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تطوير قدرات قطاع الزراعة في الدول الأعضاء وتعزيز الشراكة الإستراتيجية لدعم الأمن الغذائي من خلال من خلال تعضيد الاستثمار والتجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي. وسوف تقدم توصيات هذا الاجتماع إلى الدورة السادسة والعشرين للكومسيك المقرر عقدها في اسطنبول، تركيا، (٥-٢٠١٠/١٠/٨).

٤- التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

في إطار وضع نهج شامل للتعامل مع مشاكل الأمن الغذائي المستوطنة، والتصحر وتدهور التربة وتغيرات المناخ في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، استكملت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، مشروعا لـ"دعم سياسة المشاورات والأعمال لتعزيز الاستخدام المستدام لموارد المياه والطاقة للإنتاج الزراعي وتحسين مستوى المعيشة في إقليم الشرق الأدنى في إطار تغييرات المناخ". والهدف من هذا المشروع هو إجراء تقييم عميق لحالة موارد المياه والطاقة على المستويات الوطنية وشبه الإقليمية والإقليمية، وتحديد متطلبات الاستثمار وإستراتيجيات الاستثمار من أجل تحقيق أمن الغذاء والماء والطاقة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في منطقتي الشرق الأدنى وشمال إفريقيا.

وفي السياق نفسه، ومن أجل تعزيز التعاون بين الشركاء لتحقيق أهداف تعزيز الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، اعتمدت الدورة الخامسة والعشرون للكومسيك التي عقدت في إسطنبول، الجمهورية التركية، في نوفمبر ٢٠٠٩، خارطة طريق للتعاون متعدد الأطراف بين منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والكومسيك والفاو في مجال الأمن الغذائي ويجري تشكيل فريق عمل لهذا الغرض يجمع ممثلي هذه المؤسسات الثلاث ومكتب تنسيق الكومسيك. ومهمة هذا الفريق هي وضع برامج للأمن الغذائي وتوصية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بها وتنفيذها بشكل منسق.

حضر ممثلون عن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي القمة العالمية الثالثة حول الأمن الغذائي، التي عقدت في روما، إيطاليا، (١٦-٢٠٠٩/١١/١٨) وأجروا مشاورات مفيدة مع الفاو ووفود بعض الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الأمن الغذائي. ونجحت القمة في لفت النظر إلى الحاجة الماسة لنهج دولي شامل متوازن في موضوع الأمن الغذائي. وتم الاتفاق على أن لكل من البلدان النامية والمتقدمة أدوارا تقوم بها

ودعت القمة إلى مدونة سلوك لتنظيم التوجه الناشئ بحيث تكون البلدان التي لها أموال تريد استثمارها في واجهة تعزيز الاستثمارات في إنتاج الغذاء في البلاد التي تمتلك مساحات واسعة من الأراضي من أجل توفير واردات زراعية مواتية وتوفير فرص عمل محلية. كذلك أكد الاجتماع أهمية دور المزارعين الذين يزرعون على النطاقين الصغير والكبير في إطار شراكات بناءة بين جميع الأطراف المهتمة.

٥- التعاون بين الوكالات في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي

إلى جانب مختلف نشاطات التنسيق بين الأمانة العامة والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، تنفذ مؤسسات المنظمة العاملة في المجال الاقتصادي كذلك برامج ومشاريع مختلفة لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الدول الأعضاء. ولهذا الغرض، أطلق البنك الإسلامي للتنمية في يونيو ٢٠٠٨ مبادرة جدة للغذاء وهي مبادرة شكلت معلما بارزا حيث بلغت قيمتها ١.٥ مليار$ والهدف منها مساعدة أقل بلدان المنظمة نموا على زيادة إنتاجها الزراعي وتوفير مخزون مناسب من الحبوب الغذائية.

وفي تطور ذي صلة، وقع البنك الإسلامي للتنمية والفاو في روما في ٢٠٠٩/١١/١٥م اتفاقا بمبلغ مليار$ لتمويل التنمية الزراعية في بلدان فقيرة أعضاء في المنظمتين، وبموجب هذا الاتفاق، سوف يساهم البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ مليار$ خلال السنوات الثلاث القادمة (٢٠١٠-٢٠١٢) في إطار مبادرة جدة للغذاء. على أن توفر الفاو الدعم الفني اللازم لوضع المشاريع وتنفيذها. وفي هذا الصدد، تم التوقيع على اتفاق تمويل مشترك مشابه بين البنك الإسلامي للتنمية وإيفاد في جدة بالسعودية في ٢٠١٠/٢/١٤ حيث يشارك إيفاد ب١.٥ بليون دولار أمريكي في تنفيذ برامج أمن غذائي في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وبموجب هذا الاتفاق يستخدم الطرفان مواردهما في التمويل المشترك للمشاريع ذات الأولوية في معظم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بموجب برامجها المختلفة للإقراض الممتد لثلاث سنوات (٢٠١٠-٢٠١٢). وبقدر أكبر من التحديد، سوف تركز المنظمتان جهودهما على زيادة القدرة الإنتاجية و غلات المحاصيل وقدرات المعالجة والوصول إلى الأسواق.

ب- التعاون والاستثمار في قطاع القطن

بالنظر إلى تعليق تمويل مختلف المشاريع التي تعتمدها لجنة المشاريع، حسبما جاء في تقرير السنة الماضية، اتفق المشاركون في اجتماع التنسيق بين مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في جدة،السعودية في ٢٠١٠/٣/٢٨، على استشعار الدول الأعضاء بضرورة تقديم مشاريعها المعتمدة مرة أخرى للبنك الإسلامي للتنمية مع التصريح اللازم من حكوماتها المختلفة لصرف الأموال اللازمة نيابة عنها. ويعتقد أنه من خلال صرف هذه الأموال المعلقة، يمكن اعتبار ان تنفيذ برامج تمويل تأهيل قطاع القطن حقق النتائج المنشودة.

وذكرت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة أن إجمالي التمويل المباشر المقدم فيما يتعلق بمشاريع القطن بلغ ١٢١ مليون$ في ٢٠٠٨ و ٢٥ مليون$ في النصف الأول من ٢٠٠٩.

وفي تطور ذي صلة، نظمت كل من وزارة التجارة والصناعة المصرية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، ورشة عمل حول "التجارة والاستثمار في قطاع القطن على مستوى

الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، وذلك يومي ١٢و١٣ أكتوبر ٢٠٠٩ في القاهرة، وكذا معرضاً متخصصاً في القطن والنسيج على هامش المعرض التجاري الثاني عشر للدول الأعضاء في المنظمة من ١١ إلى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٩. وحضر هذه الورشة ١٩ دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي وممثلو منظمات دولية وشركات خاصة في دول أعضاء منتجة للقطن.

١- موقع منظمة المؤتمر الإسلامي الخص بالقطن

يطيب للأمانة العامة أن تجدد تأكيد تشغيل موقع المنظمة المخصص للقطن الأمانة www.oic-cotton.org، وأن تجدد نداءها لجميع الدول الأعضاء أن تواصل موافاة الأمانة العامة بالمعلومات الخاصة بقطاع القطن والنسيج لديها بانتظام واستمرار، بغية مواصلة تحديث الموقع المخصص لهذا القطاع الحيوي والمساعدة في المحاولة الحالية لتعزيز التجارة والاستثمار في قطاع القطن.

ج- وضع معايير وإجراءات للأطعمة الحلال

نجحت الدورة الثانية للاجتماع العاشر لفريق الخبراء المعنى بتوحيد المعايير، التي عقدت في اسطنبول (١٣-١٦/١٠/٢٠٠٩) في انجاز مهمتها وأوصت منظمة المؤتمر الإسلامي بالقيام بمزيد من العمل بشأن الوثائق التالية وتقديمها إلى الدورة الخامسة والعشرين للكومسيك:

١/ الخطوط التوجيهية العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول الأطعمة الحلال.

٢/ الخطوط التوجيهية للأجهزة التي تقدم شهادات أطعمة حلال.

٣/ الخطوط التوجيهية لجهاز الاعتماد المصرح له باعتماد الأجهزة التي تمنح شهادات الأطعمة الحلال.

نظرت الدورة الخامسة والعشرون للكومسيك في تقرير اجتماع الخبراء العاشر المذكور وأعربت عن تقديرها لاستكمال الوثائق الثلاث. وعليه، طلبت الكومسيك من الفريق توضيح القضايا العالقة التي وردت في تقديره وأن يقترح تفاصيل آلية التنفيذ الخاصة بنظام منظمة المؤتمر الإسلامي للأطعمة الحلال. ويطلب من الأمانة العامة تعميم التقرير الختامي على الدول الأعضاء وضمان تجميعه لعرضه على الدورة السادسة والعشرين للكومسيك.

هـ) تطوير قطاع النقل

أ- مشروع منظمة المؤتمر الإسلامي للسكة الحديد بين دكار وبورتسودان

أعدت الأمانة العامة بالتعاون مع باقي أعضاء اللجنة التنفيذية خلال السنة المنصرمة مسودة وثيقة مشروع خط سكة الحديد داكار- بورتسودان بناء على البيانات المجمعة التي وردت من الدول الأعضاء المعنية. وعقب ذلك، قُدمت وثيقة المشروع إلى الاجتماع الأول للوزراء المسؤولين عن النقل وتطوير البنية التحتية الأساسية في البلدان المشاركة في المشروع.

استعرض الوزراء المسؤولون عن النقل وتطوير البنية الأساسية التحتية في البلدان المشاركة في مشروع خط سكة الحديد داكار- بورتسودان التابع للمنظمة خلال اجتماعهم الأول المنعقد في الخرطوم، جمهورية السودان، في الفترة ما بين ٨ و١٠ ديسمبر ٢٠٠٩، الوثائق التي أعدتها اللجنة التنفيذية واعتمدوا خارطة الطريق والجداول الزمنية لتنفيذ المشروع. ووافق الاجتماع على توجيه دعوة إلى البلدان والمؤسسات الشريكة في الدول الأعضاء

وكذا الدول غير الأعضاء في المنظمة، فضلا عن المنظمات الإقليمية ووكالات التنمية الدولية، وذلك المشاركة في الأنشطة المرتبطة بعملية حشد الموارد المالية وتنفيذ المشروع.

ولتحقيق ذلك سوف يعقد اجتماع للأطراف المهتمة بهذا المشروع في ٢٠١٠/٥/٢٦م من أجل استكشاف صيغ تمويل المشروع. وتمت دعوة جميع المنظمات متعددة الأطراف والوكالات الإقليمية لهذا الاجتماع إلى جانب الدول الأعضاء الثلاثة عشر المشاركة ومؤسسات المنظمة المعنية. ويتوقع أن تساعد نتيجة الاجتماع البنك الإسلامي للتنمية في مهمة تمويل دراسات الجدوى الأولية قبل تنفيذ المكونين الأساسيين في خارطة الطريق بشكل نهائي.

ب- **إنشاء المجلس الإسلامي للطيران المدني**

تم اعتماد النظام الأساسي للمجلس الإسلامي للطيران المدني خلال مؤتمر القمة الإسلامي الثالث عشر المنعقد في أغسطس ١٩٨٢ في نيامي، جمهورية النيجر. وقد وقعت إلى يومنا هذا ١٧ دولة عضو النظام الأساسي، في حين صادقت عليه ١٣ دولة من الدول الأعضاء، وأصبح نافذا منذ عام ٢٠٠٣. ويعد المجلس الإسلامي للطيران المدني وفقا لأحكام هذا النظام الأساسي جهازا فرعيا تابعا للمنظمة على أن يكون مقره الرئيسي في تونس، عاصمة الجمهورية التونسية.

إن الهدف من إنشاء هذا المجلس هو تطوير التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الطيران المدني، والعمل نحو تحقيق وتعزيز قاعدة من النظم واللوائح المشتركة في المجال الفني والاقتصادي للنقل الجوي، والأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي قد تبرز في قطاع الطيران المدني.

حثت الدورة الخامسة والعشرون للجنة الكومسيك الأمانة العامة على تنظيم أول اجتماع للجمعية العامة للمجلس عام ٢٠١٠، وذلك بالتعاون مع حكومة الجمهورية التونسية. وباشرت الأمانة العامة اتصالاتها مع الحكومة التونسية لتنظيم هذا الاجتماع، باعتبار المجلس الإسلامي للطيران المدني جهازا فرعيا تابعا للمنظمة. وفي هذا السياق، جرت اتصالات رسمية مع السلطات المختصة في تونس خلال عام ٢٠٠٩ بهدف عقد الاجتماع في أقرب وقت ممكن.

ج- **النقل البحري**

انطلق عمل شركة بكة للملاحة (باسكو) التي أسستها منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر في عام ١٩٩٣. وعلى الرغم من أن عملياتها كانت تتم دائما عن طريق السفن المستأجرة، فقد نجحت منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر في التوصل إلى اتفاق مع بنك الصين للتصدير والاستيراد (إكسيم) يتم بموجبه اقتناء ١٥ سفينة من طرازات مختلفة. وفي هذا الصدد، تعهد مصرف إكسيم بتمويل ٨٠ في المائة من كلفة هذه السفن. ومن جانبها، أعلنت شركة بكة للملاحة أنها ستتولى تمويل ١٠ في المائة من تكلفة السفن، وبدأت بالفعل في اتخاذ الإجراءات لتعبئة الموارد المالية الضرورية المتبقية. وقد ناقش الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي هذه المسألة مع رئيس البنك الإسلامي للتنمية في ٩ سبتمبر ٢٠٠٩، حيث تم الاتفاق على أن يعمل المساهمون في شركة بكة للملاحة على توفير الأموال اللازمة من مختلف المصادر وتعبئة الموارد الخاصة بالشركة.

د- **إنشاء الاتحاد الإسلامي للنقل الجوي والاتحاد الإسلامي للنقل البري**

وفقا للقرار الذي صدر عن الدورة الخامسة والعشرين للكومسيك التي عقدت في اسطنبول، تركيا (٥-٢٠٠٩/١١/٩) وراجعت الأمانة العامة مقترحات المشروعين الخاصين بإنشاء الاتحاد الإسلامي للنقل الجوي والاتحاد الإسلامي للنقل البري باعتبارهما جهازين جديدين منتميين لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وعممتها على جميع الدول الأعضاء للنظر فيها وتقديم اقتراحاتها. ويتضح من الردود التي تلقتها الأمانة العامة أن أفغانستان وتركيا تدعمان المشروعين بينما تدعم الأردن والسنغال مشروع الاتحاد الإسلامي للنقل الجوي. وفي الوقت نفسه أفادت الأردن بأن مشروع الاقتراح الخاص بإنشاء الاتحاد الإسلامي للنقل البري قدم للهيئة العربية للطيران المدني لمزيد من الدراسة بغية الوصول إلى موقف عربي مشترك في هذا الصدد. أما مصر فهي تقترح إعداد دراسات شاملة في هذا الشأن.

و) التعاون في قطاع السياحة

أ- **اجتماع التنسيق الثاني**

عقد الاجتماع الثاني للجنة التنسيق المعنية بتنفيذ إطار تنمية التعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، في أنطاليا، بالجمهورية التركية (٢٤-٢٠١٠/٣/٢٥). حيث استعرض الاجتماع نشاطات الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية الخاصة بتنفيذ هذا الإطار المذكور وخطة العمل والبرنامج قصير المدى. وفي هذا السياق، صاغت لجنة التنسيق في اجتماعها الثاني تقريرا مرحليا بشأن تنفيذ الإطار، من المقرر عرضه على الدورة السابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة لاعتماده النهائي. ومن المزمع عقد الدورة السابعة للمؤتمر المذكور بطهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية في نوفمبر/ديسمبر ٢٠١٠م.

ب- **المعرض السياحي**

فيما يتعلق بتنظيم العارض السياحية، مما يدعو للاغتباط ملاحظة أن المعرض الثالث للسياحة سوف يعقد في القاهرة بجمهورية مصر العربية في شهر ديسمبر ٢٠١٠. ومما لا شك فيه أن هذا المعرض سوف يحقق نتائج هامة في ميدان تعزيز التعاون النشط بين الدول الأعضاء في المنظمة بالنظر إلى الفرص المتاحة للتواصل بين الأطراف المعنية في هذا القطاع الحيوي، فضلا عن أن تنظيم المعرضين الثالث والرابع للسياحة للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي بالجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية في ٢٠١٢ و٢٠١٤ على التوالي من شأنه تحفيز الأنشطة الجارية على هذا الصعيد.

ج- **ورشة عمل حول "إحصاءات السياحة وحساب السياحة الفرعية"**

عقدت ورشة العمل هذه للدول العربية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، في دمشق في الفترة من ١٢ إلى ١٥ أكتوبر ٢٠٠٩م وحضرها ٢٦ ممثلا عن وزارات السياحة و/أو المنظمات الإحصائية الوطنية في ١٢ دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي. وكان الهدف من الورشة زيادة المهارات الاحترافية للمسؤولين في الدول الأعضاء في مجال إحصاءات السياحة وحساب السياحة الفرعي.

د- **المشروع الإقليمي للتنمية المستدامة للسياحة في شبكة المحميات والمنتزهات العابرة للحدود في غرب إفريقيا**

بعد اعتماد قرار الاجتماع الحادي عشر للجنة التوجيه الذي عقد في أستانا، كازاخستان في أكتوبر ٢٠٠٩م، عقد الاجتماع الثاني عشر للجنة التوجيه الخاصة بالمشروع، في مدريد، إسبانيا يومي ١٥ – ١٦ ديسمبر ٢٠٠٩م. حيث أكمل الاجتماع مقترحات المشروع والتكاليف ذات الصلة في إطار "المرحلة الثالثة من خطة العمل" لدراسة الجدوى.

ز) **برنامج تخفيف حدة الفقر**

أ- **صندوق التضامن الإسلامي للتنمية**

بنهاية ديسمبر ٢٠٠٩ بلغت مساهمات رأس المال المعلنة في الصندوق ٢.٦٢٩ مليار$ حسب ما أعلن عنه ٣٨ بلدا عضوا في البنك الإسلامي للتنمية. إلا أن إجمالي المبلغ الذي تم تحصيله حتى الآن لم يتجاوز ١.٠٧٥ مليار$ منها ٢٠٠ مليون$ سددها البنك الإسلامي للتنمية. ويشار إلى أن ٢٥ بلدا عضوا بدأ بالفعل سداد مساهماته.

قدم الصندوق، منذ تدشينه بلغ ٥٤٨.٨٧ مليون$ لـ ٤٧ مشروعا في مختلف القطاعات في ٢٧ بلدا عضوا. وقد ركز الصندوق على برنامجين أساسيين تقليص الفقر: برنامج التعليم المهني (VOLIP) وبرنامج دعم التمويل الأصغر (MFSP). ويتوقع أن تبلغ تكلفة كل برنامج ٥٠٠ مليون$ على مدى خمس سنوات. وحتى ديسمبر ٢٠٠٩م، تم اعتماد عدد من المشاريع في إطار هذين البرنامجين بـ ٥٧.٨٥ مليون دولار أمريكي (١١.٧٥ مليون$ للأول و ٤٦.١ مليون$ للثاني). وينفذ الصندوق حاليا عملية إعداد مبادرة "جرامين الاجتماعية للأعمال" المشتركة بين البنك الإسلامي للتنمية والصندوق. كما أقام شراكة مع الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية بالكويت.

تمثل الفجوة بين الأموال والمساهمات التي تعهدت بسدادها الدول الأعضاء لمشروع تخفيف وطأة الفقر عائقا كبيرا أمام تنفيذ البرنامج. وتجدر الإشادة هنا بالاقتراح الذي تقدم به الرئيس عبد الله واد مؤخرا بمساهمة الدول الأعضاء، في شكل تحويلات وتبرعات غير نقدية، من أجل تحقيق الأهداف الحميدة لهذا البرنامج خاصة في مجال تقديم الخدمات التعليمية والصحية والبنى التحتية الريفية. ويجدر بالبلدان التي تمتلك قدرات ملائمة أن تعرب عن تضامنها الحقيقي تجاه البلدان التي تمتلك قدرات أقل في إطار أسرة منظمة المؤتمر الإسلامي.

سعيا لمعالجة نقص المساهمات المالية في الصندوق، اعتمد اجتماع التنسيق الخامس للأجهزة المتفرعة عن منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة والمنتمية من أجل تنفيذ برنامج العمل العشري، الذي عقد في جدة في ٢٠١٠/٣/٢٨م، تدابير تكميلية مثل تشكيل فريق شخصيات بارزة برئاسة الرئيس عبد الله واد لاستشعار رؤساء الدول والحكومات في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالحاجة للوفاء بما تقدمت به من تعهدات سابقة وتقديم مساهمات جديدة للصندوق لتحقيق هدفه، إنشاء صندوق إئتماني خاص لتمويل المشاريع التي تخدم أغراضا خاصة مثل الصحة والتعليم والأمن الغذائي ..إلخ بما فيها تعميق نهج الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في تمويل الصندوق وعملياته؛ وتعزيز إبراز مشاريع صندوق من خلال الإصدارات المصورة.

ب- برنامج التنمية الخاص في إفريقيا

نظمت الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية، بالتعاون مع حكومة بوركينا فاسو، المنتدى الأول لتنفيذ البرنامج المذكور في واغادوغو (٢٨ – ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٩م). حيث نجح هذا المنتدى في التعريف بالبرنامج في أوساط مختلف الأطراف المهتمة ومنها منظمات المجتمع المدني في شبه إقليم غرب إفريقيا. كما دعا المنتدى إلى التزام الجهات الوطنية والإقليمية والدولية النشطة بنشاطات البرنامج من أجل إنجاحه بشكل عام. كما دعا إلى حشد موارد خارجية لسد الفجوة المقدرة بـ ٨ مليار$ بين مساهمات مجموعة البنك ومبلغ الـ ١٢ مليار$ المقترح للبرنامج.

اعتمد منتدى واغادوغو بيانا ختاميا تضمن مجموعة من التوصيات شملت نداء لجميع الأطراف المهتمة للعمل جماعيا للتعجيل بإزالة العقبات التي تم التعرف عليها في تنفيذ البرنامج؛ وتوصية إلى مجموعة البنك بتعجيل حشد الموارد اللازمة للبرنامج؛ ودعم إقامة شراكة مع مؤسسات تمويل أخرى لحشد الموارد الملائمة للبرنامج.

وفي الإطار نفسه، من المقرر أن تنعقد النسخة الثانية من هذا المنتدى لبلدان إقليم شرق إفريقيا ووسطها وجنوبها في ياوندي، الكاميرون (٨ – ٩ يونيو ٢٠١٠م). ونظرا لأهمية هذا المنتدى بالنسبة للجهود التي تبذلها منظمة المؤتمر الإسلامي لمعالجة تحديات التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي في دولها الأعضاء، وجهت الأمانة العامة دعوات لجميع الدول الأعضاء والأطراف المهتمة التي تعمل من أجل تنمية إفريقيا، لحضور هذا المنتدى.

ج- التعاون بين مؤسسات التنمية والتعاون في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

عقب الاجتماع الأول لمؤسسات التنمية والتعاون في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد يومي ١٣ و١٤ مايو ٢٠٠٩، في اسطنبول، جمهورية تركيا، عقد اجتماع فريق الخبراء المعني بإنشاء لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في أنقرة، جمهورية تركيا، على مدى يومي ٢٢ و٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩. حيث تمكن الاجتماع من استكمال الإطار الخاص بلجنة المساعدات الإنمائية التابعة للمنظمة، والتي ستتولى مهمة تنسيق المساعدات الإنمائية التي تقدمها مختلف الوكالات الإنمائية في الدول الأعضاء في المنظمة.

كما نظمت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومركز أنقرة وصندوق أبوظبي للتنمية بنجاح الدورة الثانية للاجتماع المذكور في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة يومي ٢٠١٠/٥/٣٤، حيث اعتمد الاجتماع إطار لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ح) تعزيز دور القطاع الخاص:

يشكل تعزيز دور القطاع الخاص عاملا حاسما في الحفاظ على وتيرة النمو الاقتصادي واستدامته، والحد من وطأة الفقر في الدول الأعضاء. فالتنمية التي يقودها القطاع الخاص تنسحب على العديد من القضايا المتشابكة، مثل تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين بيئة الأعمال من خلال وضع التشريعات الفعالة إضافة إلى تعزيز الحاكمية المؤسسية، ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

إقرارا منها بالدور المحتمل للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، واصلت المؤسسات التابعة للمنظمة، ولاسيما الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، نشاطاتها الرامية إلى تعزيز دور القطاع الخاص من خلال عقد اجتماعات

خاصة بهذا القطاع، وتنظيم منتديات خاصة بسيدات الأعمال، وورش عمل لتنمية القدرات وتطوير قطاع السياحة، وتنظيم مؤتمرات حول الاستثمار والخصخصة، وتبادل زيارات الوفود التجارية، والمشاركة في تنظيم المعارض.

١- منتديات الأعمال

(١) منتدى الكومسيك للأعمال، اسطنبول، جمهورية تركيا، ٥-٦ نوفمبر ٢٠٠٩

انعقد منتدى الكومسيك للأعمال على هامش الدورة الخامسة والعشرين للجنة الكومسيك في اسطنبول، جمهورية تركيا، على مدى يومي ٥ و٦ نوفمبر ٢٠٠٩. وحضر المنتدى أكثر من مائتي مشارك من ٢٥ دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ناقش المنتدى القضايا التالية: الأزمة المالية العالمية؛ وآفاق الانتعاش الاقتصادي في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي؛ وتزايد فرص الاستثمار؛ وإعادة إنعاش الأسواق المالية في بلدان المنظمة؛ وأزمة الغذاء العالمي؛ وتراجع الأمن الغذائي بشكل متزايد؛ وتحسين الهيكل التنظيمي؛ والتحديات والفرص المتاحة في مجال الطاقة والبنيات التحتية الأساسية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

أصدر منتدى الكومسيك للأعمال مجموعة من التوصيات بعيدة المدى، بما في ذلك تشكيل فريق عمل تابع لمنتدى الأعمال للمنظمة يعنى بالتخفيف من وطأة الفقر واستئصال ظاهرة الجوع، وإنشاء صندوق للتضامن لمواجهة أزمة الغذاء. كما أنشأ المنتدى لجنةً تختص بمتابعة مداولات منتدى الأعمال وتقديم التوصيات بشأن مختلف القضايا ذات الأهمية بالنسبة للاجتماعات الوزارية. علاوة على ذلك، دعا المنتدى تركيا ودول الخليج إلى الاستثمار في قطاع الزراعة في إفريقيا، مع الإقرار أن الشراكة الخاصة بالاستثمارات الإسلامية والمشاريع المشتركة تعتبر من بين الآليات الاستراتيجية لتطوير القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي في الدول الأعضاء. وقرر المنتدى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين أداء وتفعيل مؤسسات الأعمال التجارية في الدول الإسلامية بقيادة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، إضافة إلى تشجيع تطوير الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء.

(٢) المنتدى الخامس لسيدات الأعمال في البلدان الإسلامية، القاهرة، جمهورية مصر العربية (٢٢-٢٠١٠/٤/٢٤)

عقد المنتدى الخامس لسيدات الأعمال في البلدان الإسلامية، القاهرة، جمهورية مصر العربية (٢٢-٢٠١٠/٤/٢٤). ويتوقع أن تعزز نتيجة الاجتماع إشراك المرأة في عملية التنمية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

ط) الوضع الاقتصادي في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي

تجاوزت تداعيات الأزمة المالية العالمية القطاع المالي، وأثرت بعمق في الاقتصاد الفعلي. وكباقي الدول النامية، ازداد الشعور بأثر الأزمة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، حيث تأثرت هذه الدول على نحو مباشر وغير مباشر على الرغم من اختلاف انتقال آثار الأزمة في بلدان المنظمة الأكثر تقدما نسبياً. وتأثرت بعض بلدان المنظمة بارتفاع أسعار الغذاء والوقود وزاد الركود الاقتصادي والمالي العالمي من القيود الاقتصادية

على هذه البلدان مما أثر على نحو خطير على مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية بها. ونتيجة لذلك، تراكمت آثار هذه الأزمات في دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

ضربت الأزمة المناطق المختلفة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، فانخفضت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ٥.٩% إلى ٠.٣% في ٢٠٠٩. وفيما يخص الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٩.٩% في ٢٠٠٨ إلى ٢.٣% في ٢٠٠٩، بينما تراجع هذا المعدل في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء من ٧.٦% في ٢٠٠٨إلى ٣.١% في ٢٠٠٩. ولن تتمكن معظم دول المنظمة من تحقيق معدلات نمو ما قبل الأزمة حتى عام ٢٠١٤.

من المتوقع أن ينخفض متوسط معدل النمو في دول منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة إلى ١.٥% في ٢٠٠٩ مقابل ٥.١% في ٢٠٠٨. وتظهر التوقعات الخاصة بعام ٢٠٠٩ أنه نتيجة الأزمة المالية الجارية ستسجل دول منظمة المؤتمر الإسلامي للمرة الأولى عجزاً في حساباتها الجارية يقدر بحوالي ٣٦ مليار دولار أمريكي مقابل فائض بلغت قيمته ٤٠٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨. ومع بروز بوادر التعافي الاقتصادي والحركة الإيجابية لأسعار السلع، يتوقع أن يعود النمو في عام ٢٠١٠.

حافظت دول منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة على قدر محدود من تنويع هياكل إنتاجها الاقتصادي فيما يتعلق بمساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية (قيمة مضافة) في الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن هذا التنويع جاء على حساب القطاع الزراعي الذي انخفض متوسط نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١١.٥% فقط بشكل تدريجي مقارنة بنسبة ١٧.٦% عام ١٩٩٠م.

مع الارتفاع الكبير الذي شهده التضخم عام ٢٠٠٨، قفز متوسط معدل التضخم في دول المنظمة مرة أخرى ليرتفع بمعدلات تفوق ١٠% ليصل إلى ١٢.٠ %. خلال السنة ٢٠٠٧–٢٠٠٨ ارتفع معدل التضخم بشكل كبير في دول مختلفة من العالم نتيجة الزيادة غير المسبوقة في أسعار الغذاء والطاقة.

لا يزال متوسط الأداء الاقتصادي في مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي يرتبط بشكل كبير بأداء مجموعة صغيرة من الدول، باعتبار أن ١٠ دول فقط تسيطر على ٧٠% من إجمالي الإنتاج والصادرات في المنظمة. ويعكس هذا الوضع الاختلاف الكبير في الدخل في مجموعة دول المنظمة والفجوة الهائلة بين الدول ذات الدخل المنخفض وتلك التي تتمتع بدخل عال، وهو ما يعيق جهود تعزيز التعاون داخل بلدان المنظمة، لاسيما في مجال التجارة والاستثمار البينيين.

ي) الخلاصة والتوصيات:

بثت الجهود الجارية لتحسين التنسيق بين مختلف مؤسسات المنظمة وتجديد العلاقة بين الأمانة العامة وشركاء مختارين على المستوى الإقليمي والدولي، حيوية في نشاطات المنظمة في ميدان التعاون الاقتصادي. ويرجى أن يساعد تنفيذ التوصيات التالية في النهوض بمختلف البرامج والمشاريع التي ترمي إلى تحسين مستوى معيشة الشعوب في الدول الأعضاء:

التجارة البينية في إطار المنظمة

- من الضرورة بمكان التعجيل بتنفيذ نظام الأفضلية التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي. فبعد دخول بريتاس حيز التنفيذ في ٢٠١٠/٢/٥م، ومن أجل تفعيل نظام الأفضلية التجارية، يجب بذل مزيد من الجهود لضمان التبكير بتصديق قواعد المنشأ؛

- يجب أن تبدأ عملية بلوغ هدف ٢٠% في التجارة البينية في إطار المنظمة بحلول سنة ٢٠١٥م، بالبلدان التي تمتلك بالفعل قدرات على تحسين التجارة البينية في إطار المنظمة؛

- بالنسبة لتنفيذ خارطة الطريق لتعزيز التجارة البينية في إطار المنظمة، يجب التركيز بشكل مناسب على حشد أموال من أطراف مهتمة متعددة، وعلى مشاركة القطاع الخاص وعلى تنمية القدرات وعلى إنشاء سوق إلكترونية وعلى تحسين محتوى معارض المنظمة التجارية والمتخصصة من خلال توثيق التنسيق بين مركز الدار البيضاء وأجهزة تعزيز التجارة في بلدان المنظمة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة؛

التنمية الزراعية والأمن الغذائي

- يتعين معالجة قضايا الأمن الغذائي بشكل شامل من خلال التعاون مع جميع الأطراف الوطنية المهتمة، وخاصة المزارعين على نطاق صغير.

- اعتماد استراتيجية يمكن من خلالها تحديد أكبر المنتجين والمستثمرين في بلدان المنظمة ممن يمكنهم الاستثمار في بلدان تمتلك أراضي وموارد مائية، مع استكشاف شراكة شاملة مع منظمات دولية ووكالات متعددة الأطراف لمعالجة صعوبات التمويل المزمنة في هذا الصدد؛

- تحديد أبرز الجهات النشطة في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في مجالات الأمن الغذائي الاستراتيجية مثل تحسين وتخزين الحبوب الغذائية والبذور؛ الصناعات الغذائية الزراعية؛ إنتاج وإمداد المخصبات؛ تربية المواشي ومصائد الأسماك؛ والمشاريع المشتركة..إلخ؛

- إقامة برنامج خماسي للأمن الغذائي تشرف عليه لجنة توجيه تتألف من جميع البلدان النشطة الأساسية وجميع مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي الاقتصادية المعنية، لإعداد مشاريع أمن غذائي تابعة للمنظمة وتنفيذ هذه المشاريع ورصدها.

- لم تحقق خطة منظمة المؤتمر الإسلامي الخماسية للقطن تقدما ملموسا في مجال تنفيذ المشاريع المعتمدة بسبب نقص الأموال. علاوة على ذلك، تنصب معظم المشاريع المعتمدة على مجال البحوث والتنمية، مع تجاهل مشاريع في مجال التنمية المادية وإعادة تأهيل مزارع القطن وصناعات النسيج. وفي هذا الصدد، يتعين إستشعار الدول الأعضاء المعنية بضرورة تعجيل أعمالها الخاصة بذلك مع إشراك منظمات المجتمع المدني في تنفيذ هذا البرنامج .

- تشجيع الدول الأعضاء على الاتفاق عل زيادة إنفاقها العام على التنمية الزراعية ليصل ١٠% بما في ذلك مشاركة جميع الأطراف المهتمة على المستوى الوطني والدولي في تخطيط مختلف المشاريع وتنفيذها ورصدها.

تخفيف وطأة الفقر

- من أجل تعزيز نافذة تمويل القطاع الخاص للبرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا، يجب دعم الآليتين اللتين اقترحهما البنك الإسلامي للتنمية وهما؛ إنشاء مرفق خاص لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إفريقيا وإنشاء صندوق خاص لتنمية البنية التحتية للقطاع الخاص في إفريقيا، وكذلك موضوع تعميق وتوسيع نطاق مشاركة شركاء التنمية والأطراف المهتمة ووكالات التمويل في جولة ثانية لمنتدى البرنامج الخاص من أجل التنمية في إفريقيا المقرر عقده في ياوندي؛

- يجب تعزيز دور مؤسسات التنمية والتعاون في جهود التنمية وخاصة فيما يتعلق بمشاريع تخفيف وطأة الفقر وبناء القدرات البشرية في الدول الأعضاء في المنظمة، كما يجب إبراز نشاطات هذه المؤسسات؛

- إنشاء فريق شخصيات بارزة برئاسة الرئيس عبد الله واد لاستشعار رؤساء الدول والحكومات في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالحاجة للوفاء بما تقدمت به من تعهدات سابقة وتقديم مساهمات جديدة للصندوق من أجل استكمال التمويل المستهدف لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية؛

- إنشاء صندوق إئتماني خاص لتمويل المشاريع التي تخدم أغراضا خاصة مثل الصحة والتعليم والأمن الغذائي ..إلخ بما فيها تعميق نهج الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في تمويل الصندوق وعملياته؛

تنمية البنى التحتية

- في إطار تعجيل تنفيذ مشروع المنظمة لخط السكة الحديد دكار بورتسودان، من الضرورة بمكان تشجيع النهج الحالي متعدد الأطراف الذي تتبعه الأطراف المهتمة لحشد تمويل متعدد الأطراف وأشكال الدعم الفني الأخرى للمشروع؛

- تُحث الكومسيك على عرض المشاريع الخاصة بإنشاء الاتحاد الإسلامي للنقل الجوي والاتحاد الإسلامي للنقل البري على دورتها السادسة والعشرين لاعتمادها.

الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي

المملكة العربية السعودية – جدة

٢٠١٠/٤/١١م

المرفق
(٧)

الأصل: بالإنجليزية

تقرير الاجتماع السادس عشر للجنة الدورة
(أنطاليا، ٩ مايو/أيار ٢٠١٠)

١. انعقد الاجتماع السادس عشر للجنة الدورة التابعة للكومسيك في ٩ مايو/أيار ٢٠١٠، قبل انعقاد الاجتماع السادس والعشرين للجنة المتابعة للكومسيك.
٢. ترأس الاجتماع السيد فروح تيغلي، رئيس مكتب تنسيق الكومسيك.
٣. حضر الاجتماع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، بالإضافة إلى المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التالية:

- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة
- البنك الإسلامي للتنمية
- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة

كما حضر الاجتماع بعض المؤسسات التركية صاحبة مشروعات التعاون المقترحة ضمن خطة عمل الكومسيك.

وافق الاجتماع على بنود جدول الأعمال التالية لأخذها بعين الاعتبار:

١- استعراض مشروعات التعاون المقترحة ضمن خطة عمل الكومسيك.
٢- مقترحات المشروعات الجديدة
٣- اجتماع فريق العمل المعني بتعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.
٤- الإعداد لاستعراض منتصف المدة لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.
٥- ما يستجد من أعمال.

تحت البند ١ من جدول الأعمال:

٤. أصدرت اللجنة التوصيات التالية بشأن المشروعات:

بالنسبة لمشروع "التعاون الفني بين مكاتب براءات الاختراع في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، قام ممثلو المعهد التركي لبراءات الاختراع بإحاطة الاجتماع بأحدث المستجدات الخاصة بورشتي العمل. وقد كرر المعهد التركي لبراءات الاختراع، بمساعدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية، توجيه الدعوة إلى السلطات المضيفة في كل من المملكة العربية السعودية وماليزيا لتنظيم ورش العمل الخاصة بكل منهما. وأعلنت السلطات المضيفة في المملكة العربية السعودية استعدادها لتنظيم ورشة عمل يومي ١٢ و١٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠ في الرياض بالمملكة العربية السعودية، ولكن لم يتلقَ المعهد التركي لبراءات الاختراع أي معلومات من ماليزيا في هذا الصدد.

أما فيما يتعلق بمشروع "التدريب على إدارة الحضانات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، قام مندوبون من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والمنظمة التركية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإحاطة اللجنة علماً بأنه من المزمع عقد "منتدى إدارة الحضانات في الدول الإسلامية" في شهر أكتوبر/تشرين الأول من عام ٢٠١٠ في أنقرة بالجمهورية التركية. وقد أعربت اللجنة عن تقديرها للتعاون الوثيق بين الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والمنظمة التركية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وأعلن ممثل البنك الإسلامي للتنمية عن استعداد البنك للتعاون مع كل من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والمنظمة التركية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز التعاون في هذا المجال الهام. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والمنظمة التركية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة رفع نتائج الاجتماع إلى البنك الإسلامي للتنمية للنظر في الإسهامات التي سيقدمها.

وفيما يتعلق بمشروع "دراسة الجدوى المبدئية بشأن تحديد الحاجة إلى طيران إقليمي في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي"، أطلع مندوب جامعة أنادولو بالجمهورية التركية لجنة المتابعة على المستجدات الأخيرة، واقترح صياغة جديدة للمشروع. وفقاً لهذه الصياغة، يتغير اسم المشروع من "دراسة الجدوى المبدئية بشأن تحديد الحاجة إلى طيران إقليمي في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" إلى "دراسة حول البنية التحتية للنقل الجوي وصناعة النقل الجوي في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي". هذا وسيتم إنشاء قاعدة بيانات للطيران المدني بالتعاون مع مركز أنقرة. ورحبت لجنة المتابعة بمقترح المشروع بعد إعادة صياغته، وأكدت على أنها ستقوم باستكمال الهدف من مشروع "إنشاء اتحاد المؤسسات الإسلامية للنقل الجوي." وطلبت اللجنة كذلك من جامعة أنادولو نشر بطاقة بيانات ملف المشروع من خلال مركز أنقرة، منسق المشروع، بين كافة الدول الأعضاء لاستقصاء مدى اهتمامها بهذا الموضوع، وتقديم ما يفيد ذلك إلى الاجتماع التالي للجنة المتابعة.

أما بالنسبة لمشروع " التنمية المستدامة في شبكة للحدائق والمحميات العابرة للحدود في غرب أفريقيا"، أخطر مندوب المركز الإسلامي لتنمية التجارة لجنة المتابعة أنه قد تم الانتهاء من دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع، وأضاف أن اللجنة التوجيهية تعتزم تنظيم مؤتمر للمانحين فى داكار قبل نهاية عام ٢٠١٠ من أجل جمع التمويل اللازم لتنفيذ المشروع المذكور. وقد أعربت لجنة المتابعة عن رضاها عما يقوم به المركز الإسلامي لتنمية الصادرات من متابعة ناجحة لتنفيذ المشروع المذكور.

وفيما يتعلق بمشروع خط سكك حديد داكار – بور سودان التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فقد أحاط ممثل الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي اللجنة علماً بالإنجاز الذي تم التوصل إليه، وأضاف أنه من المزمع انعقاد "اجتماع أصحاب المصالح فيما يتعلق بمشروع خط سكك حديد داكار – بور سودان التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي" في جدة في ٢٦ مايو/أيار ٢٠١٠، وذلك لمناقشة التمويل ذي الصلة. ولقد أحاط ممثل الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة اللجنة علماً بأن الغرفة الإسلامية قد أدرجت هذا المشروع ضمن باقي مشروعاتها، كما أضاف أن الشركة الإسلامية العالمية لاستكشاف الفرص الاستثمارية(FORAS)، باعتبارها الجناح المالي للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، قد شرعت في القيام باتصالاتها في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بمشروعي "إنشاء الهيئة الإسلامية للنقل الجوي"، و"إنشاء إتحاد المؤسسات الإسلامية للنقل البري"، فقد أحاط ممثل الأمانة العامة اللجنة علماً بأنه عملاً بالقرار الذي خلصت إليه لجنة الكومسيك، فقد قامت الأمانة العامة بمراجعة مقترحي المشروعين، كما أنها قامت بتوزيعهما فيما بين البلدان الأعضاء لاستطلاع أرائهم في هذا الصدد. ولقد تسلمت الأمانة العامة بالفعل تغذية مرتدة من كل من أفغانستان، ومصر، والأردن، وتركيا، والسنغال. وطلبت اللجنة من الأمانة العامة الاستمرار في جمع الآراء والمقترحات من البلدان الأعضاء التي لم تقم بهذا بعد، حتى يتسنى لها الانتهاء من عملية التقييم، وصياغة المشروعات ذات الصلة، ثم رفعها للاجتماع السابع عشر للجنة الدورة. وفضلاً عن ذلك، فلقد أكدت اللجنة على ضرورة تشكيل فريق العمل المعني بهذا الشأن، كما أهابت بالمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي للمشاركة بفعالية مع فريق العمل لضمان نجاح تنفيذ المشروعات.

تحت البند ٢ من جدول الأعمال:

٥. تحت هذا البند من جدول الأعمال، تشاورت اللجنة بشأن مقترحين للمشروعين التابعين لمكتب تنسيق الكومسيك، ألا وهما: "إطلاق برنامج ضخم للمنح في أهم المجالات الأكاديمية تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية "، و"إنشاء بوابة إلكترونية نشطة للتعاملات فيما بين المؤسسات التجارية للكومسيك COMCEC B2B".

وأعربت اللجنة عن ترحيبها بالمقترحين ووافقت على إدراجهما على قائمة مقترحات المشروعات. وفيما يتعلق ببرنامج المنح، قام الممثل التابع لمكتب تنسيق الكومسيك بإحاطة اللجنة بالمشاورات الجارية مع البنك الإسلامي للتنمية بشأن هذا الموضوع. وعليه، رحبت اللجنة بالمقترح المقدم من البنك الإسلامي للتنمية بتشكيل فريق عمل يتألف من البنك الإسلامي للتنمية، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومكتب أنقرة من أجل إطلاق برنامج المنح ضمن "البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، بما يشمل التجارة والتمويل والاقتصاد. وقد طلبت اللجنة من فريق العمل دراسة تفاصيل البرنامج المقترح، وتقديم استمارة ملف المشروع للاجتماع السابع عشر للجنة الدورة.

أما فيما يتعلق بمشروع "إنشاء بوابة إلكترونية نشطة للتعاملات فيما بين المؤسسات التجارية للكومسيك COMCEC B2B"، قدم ممثل مكتب تنسيق الكومسيك عرضًا لإحاطة الاجتماع علمًا باستمارة ملف المشروع المعدّة. كما أحاط المكتب اللجنة علما بأن الجمعية التركية المستقلة لرجال الأعمال والصناعة (موسياد) على استعداد لإنشاء وتشغيل هذه البوابة الإلكترونية بالتنسيق مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومكتب تنسيق الكومسيك. وقد أعرب ممثلا المركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، عن استعدادهما لتقديم الدعم اللازم في هذا المقام.

تحت البند ٣ من جدول الأعمال:

٦. تحت هذا البند من جدول الأعمال، أخطر مندوب المركز الإسلامي لتنمية التجارة لجنة المتابعة بالاجتماع الاستشاري الذي يعتزم المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة عقده يومي ٣١

مايو/أيار والأول من يونيو/حزيران لعام ٢٠١٠ في الدار البيضاء، بالمملكة المغربية. وسيقوم الاجتماع باستعراض تنفيذ البرنامج التنفيذي، ودراسة المقترحات الجديدة التي سيتم إدراجها بالخريطة الاسترشادية.

تحت البند ٤ من جدول الأعمال:

٧. تحت هذا البند من جدول الأعمال، قررت لجنة المتابعة عقد اجتماع تحضيري في ٢٨ – ٣٠ يوليو/تموز ٢٠١٠، تشارك فيه المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي تعمل في مجال التعاون الاقتصادي، وذلك من أجل مناقشة التحديات التي تعوق تنفيذ برنامج العمل العشري. وطلبت لجنة المتابعة من تلك المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إعداد تقارير حول استعراض الأنشطة التي قامت بها في السنوات الخمسة الأخيرة في برنامج العمل العشري، ونشر هذه التقارير بين المؤسسات الأخرى التابعة للمنظمة بحلول يوم ٢٠ يوليو/تموز ٢٠١٠. وسيقوم الاجتماع المذكور باستعراض هذه التقارير. وسيتم تقديم التقرير الصادر عن هذا الاجتماع إلى الدورة السادسة والعشرين للكومسيك.

تحت البند ٥ من جدول الأعمال:

٨. تحت هذا البند من جدول الأعمال، اقترح المركز الإسلامي لتنمية التجارة مشروعاً جديداً حول التعاون الفني بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال سياسات ولوائح التنافس. وقد أحاط ممثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة اللجنة علماً بأن المركز الإسلامي لتنمية التجارة سوف يطلق برنامج الدعم الفني، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، وتركيا، والجمهورية التونسية، بالإضافة إلى كافة الدول التي أعربت عن اهتمامها. وقد رحبت اللجنة بالاقتراح، وطلبت من المركز الإسلامي لتنمية التجارة دراسة التفاصيل الخاصة ببرنامج الدعم الفني، ورفع استمارة ملف المشروع إلى لجنة الدورة في اجتماعها السابع عشر.

٩. ثم استعرضت اللجنة في النهاية البنود المدرجة على جدول أعمال الكومسيك التي تتعلق بمشروعاتها، وأقر الممثلون أن بعض بنود جدول الأعمال تحتاج إلى مزيد من التوضيح، وتحتمل نقلها إلى جدول أعمال لجنة الدورة.

١٠. اختتمت اللجنة أعمالها بعبارات الشكر والثناء.

قائمة بمقترحات المشروعات

رقم	مقترحات/ أفكار المشروعات	الدولة/ المؤسسة صاحبة الاقتراح	البلد المعني	المنسق
١	التعاون الفني فيما بين مكاتب براءات الاختراع في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	تركيا	كازاخستان، سوريا، المغرب، بنجلاديش، باكستان، واليمن	المركز الإسلامي لتنمية التجارة
٢	التدريب على إدارة الحضانات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	تركيا	–	الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة
٣	دراسة حول البنية الأساسية للنقل الجوي وصناعتها في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	تركيا		مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)
٤	إنشاء شبكة حدائق ومحميات عابرة للحدود في غرب أفريقيا	غينيا	بنين، جامبيا، غينيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، سيراليون، بوركينا فاسو (مراقب)	المركز الإسلامي لتنمية التجارة/ مركز أنقرة
٥	مشروع خط سكة حديد دكار – بورسودان	السودان	بوركينا فاسو، الكاميرون، التشاد، جيبوتي، غامبيا، غينيا، ليبيا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، السودان، أوغندا، وغينيا بيساو	الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي
٦	إنشاء الهيئة الإسلامية للنقل الجوي	الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي		
٧	إنشاء اتحاد المؤسسات الإسلامية للنقل البري	الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي		
٨	إطلاق برنامج ضخم للمنح في أهم المجالات الأكاديمية تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية	مكتب تنسيق الكومسيك		
٩	إنشاء بوابة إلكترونية نشطة للتعاملات فيما بين المؤسسات التجارية للكومسيك "COMCEC B2B"			الجمعية التركية المستقلة لرجال الأعمال والصناعة (موسياد)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومكتب تنسيق الكومسيك

المرفق
(٨)

تقرير متابعة مقدم من قبل المركز الإسلامي لتنمية التجارة
بشأن "تنفيذ البرنامج التنفيذي للخريطة الاسترشادية
لتحقيق أهداف التجارة البينية
فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي"

في إطار تنفيذ برنامج العمل العشري المصادق عليه من قبل القمة الاستثنائية الثالثة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتبعا للمشاورات بين المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومكتب التنسيق للكومسيك والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التي دارت باسطنبول بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٨ بمناسبة انعقاد الدورة الوزارية الرابعة والعشرين للكومسيك بأنقرة يومي ٥ و ٦ يوليو ٢٠٠٨ لبحث تنفيذ خارطة الطريق لتنمية التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة اجتماعا تشاوريا بين مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي يومي ١١ و ١٢ فبراير ٢٠٠٩ بمقر المركز بالدار البيضاء، لبحث سبل وآليات تنمية التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

شاركت المؤسسات الآتية في هذا الاجتماع:

- الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي(قسم الشؤون الاقتصادية)،
- مكتب التنسيق للكومسيك،
- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية،
- المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة،
- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات،
- مكتب التعاون لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية،
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة،
- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية وللتدريب للبلدان الإسلامية،
- الجمعية الإسلامية لمالكي البواخر،
- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة،

كما شاركت المؤسسات الآتية بصفة ملاحظ:

- الصندوق السعودي للتنمية،
- مركز التجارة الدولي.

بحث المشاركون خلال الحصص الأربعة المشاريع التي يتعين على كل مؤسسة العمل على تنفيذها في إطار تنفيذ مخطط العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي وخارطة الطريق لتنمية التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الميادين الآتية:

- تمويل التجارة،
- التنشيط التجاري،
- تسهيل التجارة،
- العمل على تنمية المنتجات الاستراتيجي،
- التدريب والرفع من الكفاءات.

وفي نهاية المناقشات، صادق الاجتماع على الأنشطة المقترحة التي جمعت في وثيقة بعنوان" البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي المتعلقة بالمبادلات التجارية البينية".
وقد أسند الاجتماع مهمة سكرتارية "البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق قصد تحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي" إلى المركز الإسلامي لتنمية التجارة. أما توزيع المهام بين المؤسسات المكلفة بالتنسيق في الميادين الآتية فهي:

١.تمويل التجارة: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة،
٢.تنشيط التجارة: المركز الإسلامي لتنمية التجارة،
٣.تسهيل التجارة: المركز الإسلامي لتنمية التجارة،
٤.تنمية المنتجات الإستراتيجية: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة،
٥.التدريب وتأهيل الكفاءات: مركز أنقرة بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

لقد تم إعداد هذا التقرير من طرف أعضاء فريق الخبراء المتكون من: مكتب التنسيق للكومسيك، المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، الجمعية الإسلامية لمالكي البواخر.

تقييم تنفيذ البرنامج

يشمل البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي على حوالي ١٢٤ مشروع تتوزع كالآتي:

توزيع الأنشطة حسب المؤسسات

المؤسسات	عدد المشاريع	حصة كل مؤسسة
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	٤٨	%٣٨,٧
المركز الإسلامي لتنمية التجارة	٤٧	%٣٧,٩
الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة	١٦	%١٢,٩
المؤسسة الإسلامية لإتمان الصادرات وضمان الاستثمار	٥	%٤
مكتب التنسيق للكومسيك *	٤	%٣,٢
جمعية مالكي البواخر	٣	%٢,٤
مركز أنقرة	١	%٠,٨

* لا تعد الكومسيك مؤسسة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومع ذلك تم إقحامها في الجدول باعتبارها تدير أمر مشاريع هامة وإن قل عددها.

توزيع الأنشطة حسب الميادين	
التدريب	%٤٢,٣٥
التنشيط التجاري	%٢٧,٠٦
تسهيل التجارة	%١٨,٨٢
تنمية المنتجات الإستراتيجية	%٧,٠٦
تمويل التجارة	%٤,٧١

من الملاحظ أن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة يستأثران بحوالي ٧٧% من المشاريع المقترحة وتأتي في المرتبة الأولى ٤٢% أنشطة التدريب يليها التنشيط التجاري ٢٧% ثم أنشطة تسهيل التجارة بـ ١٩% ثم تنمية المنتجات الإستراتيجية وتمويل التجارة على التوالي ٧% و ٤,٧%.

توزيع الأنشطة المبرمجة حسب المواد %.

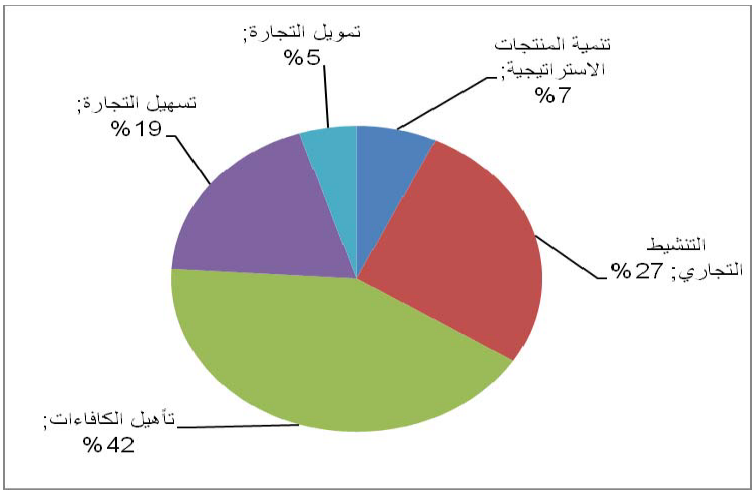

وإذا كان من المبكر تقييم نتائج البرنامج التنفيذي الذي تم إطلاقه في فبراير ٢٠٠٩ أي منذ سنة، فإنه باستطاعتنا تقديم أهم ملامح هذه النتائج بالاعتماد على التقارير التي تلقاها المركز من مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية:

- تم تنفيذ حوالي ربع المشاريع المعتمدة،
- ٣٦% من المشاريع المعتمدة هي قيد الإنجاز،
- ٣٩% من المشاريع المعتمدة هي في انتظار التنفيذ، وهذا أمر طبيعي إذا ما أخذنا في الاعتبار الفترة التي تغطيها هذه المشاريع والتي تمتد من ٢٠٠٩ إلى غاية ٢٠١٥.

الوضع الحالي لتطبيق البرنامج التنفيذي

فبراير ٢٠٠٩

الوضع الحالي	النسبة%
تنفيذا كاملا	%٢٤,٧٦
تنفيذا جزئيا	%٣٦,١٩
في انتظار التنفيذ	%٣٩,٠٥
المجموع	%١٠٠

إذا ما استعملنا التحليل الكمي فإننا نلاحظ أن بعض المشاريع التي تم تنفيذها تكتسي أهمية قصوى من حيث تأثيراتها على التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، مثل المشاريع ذات الصلة بالتمويل والتنشيط التجاري وتسهيل التجارة. وبالرغم من العدد القليل لهذه المشاريع فإن تأثيراتها وميزانياتها تكتسي أهمية فعلية، حيث يستدعي تنفيذها لوجستية ضخمة تفوق المؤهلات المتوفرة حاليا. يمكن أن نذكر من بين هذه المشاريع:

- استكمال دخول برتوكول بريتاس حيز التنفيذ تحت إشراف الكومسيك وكذلك نظام معايير الغذاء الحلال من طرف الكومسيك،
- تنظيم الدورة الثانية عشرة للمعرض التجاري لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي (١١-١٦ أكتوبر ٢٠٠٩) والمعرض القطاعي الثاني للصناعات الغذائية (جدة مايو ٢٠٠٩) ومنتدى الصناعات الغذائية (باماكو، فبراير ٢٠٠٩) وورشة العمل الباعة والمشترون في قطاع القطن (القاهرة ١٢-١٣ أكتوبر ٢٠٠٩) من طرف المركز الإسلامي لتنمية التجارة،
- إطلاق العمل من طرف المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بخطوط تمويلية لفائدة بنوك آسيا الوسطى وتركيا وإيران والبلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء وكذلك إعادة تأهيل قطاع الحبوب الزيتية في البلدان الواقعة جنوب الصحراء،
- التقدم الذي أحرزته الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة قي إنشاء اتحاد رجال الأعمال وكذلك الخطوات التي تم قطعها لإعفاء رجال الأعمال من تأشيرة الدخول لبعض الدول الأعضاء،
- إطلاق العمل من طرف جمعية مالكي البواخر بشركة الملاحة البحرية بقاح والنادي الإسلامي (P&I) لتأمين البواخر.

يمكن أن نستخلص أن البرنامج التنفيذي يسجل تقدما ملموسا، ومع ذلك، فإن الحاجة ماسة للمزيد من التنسيق بين مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي. وبهذه المناسبة، نوجه نداء إلى كافة مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في ميدان التجارة والاقتصاد أن تكثف جهودها للعمل على تفادي ازدواجية الأعمال.

كما نوصي مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي بالعمل على تركيز جهودها على المشاريع التجارية ومشاريع تمويل وتسهيل التجارة وكذلك التنشيط التجاري وهي المجالات التي تشكل حجر الزاوية في تنمية الاندماج الاقتصادي بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

المرفق
(٩)

تقرير المؤسسة الإسلاميّة الدولية لتمويل التجارة
بشأن أنشطة تعزيز التجارة

أوّلاً: معلومات أساسية عن المؤسسة الإسلاميّة الدولية لتمويل التجارة

١. حرص البنك الإسلاميّ للتنمية منذ نشأته سنة ١٣٩٥هـ- بصفته إحدى المؤسسات المتخصصة لمنظمة المؤتمر الإسلاميّ- على أن يكون من أهدافه الأساسية تشجيع التنمية الاقتصاديّة للأمة الإسلاميّة وتحقيق تكامل اقتصاديّ أكبر بين الدول الأعضاء، عن طريق التوسع في المبادلات التجاريّة وزيادة حجم هذه المبادلات.

٢. كانت هذه الرسالة الهامّة والدعوات المتتالية إلى التوسع والإسراع في معدلات التجارة البينية من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصاديّة للأمة الإسلاميّة، كما نص على ذلك إعلان مكة سنة ٢٠٠٥، دافعاً للبنك الإسلاميّ للتنمية إلى إنشاء مؤسسة دولية متخصصة مستقلة لتمويل التجارة بغرض التعامل الفعال مع أنشطة تمويل التجارة والنهوض بالتجارة في الدول الأعضاء.

٣. بدأت المؤسسة الإسلاميّة الدولية لتمويل التجارة عملياتها في شهر يناير ٢٠٠٨، برأسمال مصرَّح به قدره ثلاثة (٣) ملايير دولار أمريكيّ ورأسمال مكتتب به قدره ٦١٣ مليون دولار أمريكيّ. وتولّت كلَّ أعمال تمويل التجارة وبرامج التعاون التجاريّ التي كانت تمارسها مجموعة البنك، فجمعتها تحت مظلة واحدة.

٤. يتلخص الهدف الأساسيّ للمؤسسة في تشجيع وتعزيز التجارة في الدول الأعضاء وتكملة الجهود التي يبذلها البنك في هذا الشأن، وذلك بتقديم تمويل للتجارة والمشاركة في أنشطة تهدف إلى تيسير التجارة البينية والتجارة الدولية للدول الأعضاء. وتعمل المؤسسة على تنفيذ هذين الهدفين من خلال مدخلين متوازيين هما: **١) عمليات تمويل التجارة؛ ٢) برنامج التعاون التجاريّ وتنمية التجارة.**

٥. باختصار، تحقق المؤسسة أهدافها من خلال القيام بالمهامّ التالية:

- تمويل التجارة، بمفردها أو بالتعاون مع مؤسسات ماليّة أخرى؛
- مساعدة المؤسسات ودول منظمة المؤتمر الإسلاميّ على الحصول على التمويل العامّ والخاصّ من الأسواق الدولية لتمويل التجارة قصيرة الأجل؛
- تقديم المساعدة لتنمية فرص الاستثمار في الدول الأعضاء لتمكينها من تعزيز قدراتها التجاريّة الدولية؛
- تطوير وتنويع الأدوات والمنتجات الماليّة لتمويل التجارة؛

- تقديم المساعدة الفنية والتدريب للهيئات المعنية بتنمية التجارة وللمؤسسات الماليّة في الدول الأعضاء؛
- تشجيع وتيسير التجارة البينية والدولية للدول الأعضاء؛
- دعم أنشطة تنمية التجارة التي تمارسها الهيئات المعنية في هذا المجال.

٦. يركِّز فرعُ "المؤسسة" المعنيُّ بـ"تمويل التجارة" على تشجيع المبادلات التجاريّة بين الدول الأعضاء بواسطة تقديم تسهيلات للتمويل قصير الأجل للتجارة وإقامة روابط تجاريّة بين الكيانات المعنية في مختلف الدول الأعضاء. وعليه، فقد وصلت حصة المبادلات التجاريّة بين دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ في ما اعتمدته المؤسسة من مبالغ لتمويل التجارة خلال سنة ٢٠٠٨ إلى ٨٣%. ولما كانت المؤسسة الإسلاميّة الدولية لتمويل التجارة تقدم تسهيلات لتمويل التجارة في هذه المرحلة التي يمر فيها العالم من أزمة ماليّة واقتصاديّة، فإنها تدعم الدول الأعضاء لمساعدتها على مواصلة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعية بها.

٧. تتضمن الفقرات التالية من التقرير معلومات مفصَّلة عن عمليات تمويل التجارة وأنشطة تنمية التجارة التي قامت بها المؤسسة خلال سنتي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

ثانياً: عمليات تمويل التجارة والمبالغ المعتمدة

٨. أنيطت بالمؤسسة– كما سبق بيانه– مسؤوليةُ تقديم تمويل تجاريّ للجهات الاقتصاديّة في الدول الأعضاء مع تركيز خاصّ على تعزيز المبادلات التجاريّة فيما بين هذه الدول. وفي ما يلي موجز للمبالغ التي اعتمدتها مجموعة البنك لتمويل التجارة، منذ نشأتها حتى الآن (١٩٧٧– ٢٠٠٩م/ ١٣٩٧هـ– ١٤٣٠هـ):

٩.

١	**عمليات تمويل تجارة الواردات**	**٢٣.٧١٠ مليار دولار أمريكي**
٢	برنامج تمويل الصادرات	١.٦٧٠ مليار دولار أمريكي
٣	محفظة البنوك الإسلاميّة	٣.٠٤٠ مليار دولار أمريكى
٤.	صندوق حصص الاستثمار	٠.٩٠٦ مليار دولار أمريكي
٥.	عمليات المؤسسة الإسلاميّة الدولية لتمويل التجارة في مجال تمويل التجارة (١٤٢٩هـ– ٢٠٠٨)	٢.٥٠٥ مليار دولار أمريكي
٦	عمليات المؤسسة الإسلاميّة الدولية لتمويل التجارة في مجال تمويل التجارة سنة ٢٠٠٩	٢.٠٠٦ مليار دولار أمريكي

وبلغ التمويل التراكميّ للتجارة الذي قدمته مجموعة البنك حتى الآن ٣٣.٥٩١ مليار دولار أمريكي، وصلت فيه نسبة تمويل المبادلات التجاريّة بين دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ ٧٥% من إجماليّ هذا التمويل. ثم بدأت المؤسسة أنشطة أعمالها في بداية سنة ١٤٢٩هـ. وخلال تلك السنة الأولى من عملياتها، اعتُمِدت ٧٠

عملية تمويل تجارة في ٢٤ دولة عضواً بمنظمة المؤتمر الإسلاميّ بمبلغ إجماليّ قدره ٢.٥٠٥ مليار دولار أمريكيّ. وبلغت نسبة الاعتمادات الإجماليّة لتمويل المبادلات التجاريّة بين دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ ٨٣% سنة ٢٠٠٨، وهو ما يمثل زيادة طفيفة عن نسبة ٧٧% التي تم تحقيقها في السنة السابقة. وظل هذا المستوى على نفس الحال تقريباً في ما بين سنتي ١٤٢٩هـ و١٤٣٠هـ كما يتبين من الجدول الآتي:

المبادلات التجاريّة بين دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ

بملايين الدولارات الأمريكية

المصدر	المبلغ سنة ١٤٣٠هـ	النسبة المئوية سنة ١٤٣٠هـ	المبلغ سنة ١٤٢٩هـ	النسبة المئوية سنة ١٤٣٠هـ
الدول الأعضاء	١.٦٤٥	%٨٢	٢.٠٧٩	%٨٣
الدول غير الأعضاء	٣٦١	%١٨	٤٢٦	%١٧
المجموع	٢.٠٠٦	%١٠٠	٢.٥٠٥	%١٠٠

٩. يشكِّل التمويل الذي يقدَّم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وللدول الأعضاء الأقلّ نموّاً إحدى أولى أولويات المؤسسة. ولذلك كانت نسبة المبالغ التي اعتُمِدت خلال سنة ٢٠٠٨ لمصلحة الكيانات التي تدخل ضمن فئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ٤٤% من إجماليّ المبالغ التي اعتُمِدت للقطاع الخاصّ، بينما ذهبت ٤٣% إلى فئة الدول الأقلّ نموّاً، وذلك لمساعدتها أساساً على استيراد منتجات صناعية خام أو نصف مصنَّعة تستخدم في صناعات موجَّهة للتصدير أساساً. أمّا في سنة ٢٠٠٩، فقد حظيت الدول الأعضاء الأقلّ نموّاً بنسبة ٤٨% من إجماليّ المبالغ المعتمَدة في هذه السنة.

١٠. من المجالات الأخرى التي تركِّز عليها المؤسسةُ أنشطتَها تنميةُ السلع الإستراتيجية، ولاسيّما في الدول الأعضاء الأقل نموّاً، من أجل مساعدة هذه الدول على التخفيف من حدة الفقر والحفاظ على الوظائف المتاحة في قطاعات الصناعات الزراعية. فقد اتضح على الخصوص أن تقديم تمويل لشراء مُدخَلات الإنتاج هو من الأمور الملحة والعاجلة لمساعدة اقتصادات الدول الأقل نموّاً على أن تعود إلى دورة الإنتاج المتضررة بسبب الارتفاع المفاجئ مؤخَّراً في أسعار الأسمدة، وبسبب الأزمة الغذائية والأزمة الماليّة العالمية.

١١. استحدثت المؤسسة برنامجاً في التمويل المهيكَل للتجارة هو برنامج سلسلة توريد السلع الأساسية، وذلك من أجل التصدّي للتعقيدات التي يواجهها تمويل الصناعات الزراعية، ولاسيما في قطاع القطن. والغرض الأول من التمويل المهيكل للتجارة هو استخدام إيصالات التخزين، وشركات الإدارة الضامنة، وتدفق الصادرات أو الصفقات التي تبشر بالتدفق المستقبليّ من أجل التخفيف من المخاطر السيادية ومخاطر تحويل العملة ومخاطر التحويل. فالتمويل المهيكَل للسلع ينظر إلى تدفق السلع ومصادرها

ويحقق السداد من الصادرات ومن بيع السلع الأساسية بالعملات الصعبة، وذلك على عكس التمويل التقليديّ الذي ينظر إلى تدفق الأموال ومصادرها. وبعبارة أخرى، إن تقييم مخاطر المقرِض يتعلق أساساً بقدرة الشركة على الأداء– لإنتاج السلع وتسليمها، حتى في ظل ظروف سياسية وماليّة غير مستقرة وغير موثوق فيها. وبالنظر إلى طبيعة هذا التمويل المهيكَل للسلع، فإنه يُتوقَّع أن يسهم في إصلاح دورة الإنتاج الزراعيّ في الدول الأعضاء الأقلّ نموّاً التي تضررت من الأزمة الأخيرة.

١٢. يشمل التمويلُ الذي يقدَّم لقطاع القطن، من خلال ما استُحدِث من تمويل مهيكل للسلع، الشراء من المزارعين قبل الحصاد (المدخَلات) وبعد الحصاد (البزور والقطن). وتوفر مجموعة البنك (من خلال المؤسسة الإسلاميّة الدولية لتمويل التجارة) التمويل اللاّزم لإنتاج وتجارة السلع الإستراتيجية، فتؤثر بطريقة مباشرة وإيجابية في التخفيف من حدة الفقر، وفي إيجاد فرص العمل، وتعزيز الثقة في الاستثمار في الدول الأعضاء الأقل نموّاً، وتعزيز القدرات التصديرية في الدول الأعضاء. ومن المتوقع أن يسهم التمويل المهيكل في خدمة التنمية في قطاع القطن، وذلك بعلاج ما حصل من اضطراب بعد الأزمة الاقتصاديّة/ الماليّة الأخيرة في توريد المدخلات للإنتاج الزراعيّ.

١٣. في سنة ٢٠٠٨، بلغ إجماليّ التمويل المباشر الذي تقدِّمه المؤسسة لصناعة القطن ١٢١ مليون دولار أمريكيّ. ويجري البحث حالياً عن تمويل مماثل لمستفيدين في دول أعضاء أخرى منتجة للقطن مثل تركيا. وستقدم المؤسسة مثل هذا التمويل، على مرّ الأيّام، لدول أعضاء أخرى في وسط آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. وقد اعتُمِد ٢٠ مليون دولار أمريكيّ إضافيّ سنة ٢٠٠٩ لتمويل المدخَلات الخاصة بقطاع القطن لإضافتها إلى محفظة القطن الحالية للمؤسسة.

١٤. نالت المؤسسة جائزة "يورومني" السنوية القيِّمة عن عملية تمويل جماعيّ غاية في الابتكار "لتمويل مهيكَل لسلسلة توريد للسلع" لقطاع القطن الإستراتيجيّ في كوت ديفوار سنة ٢٠٠٨. وكانت هذه إحدى العمليات المتفردة التي ربطت تطبيق الأدوات الماليّة الإسلاميّة بنظام إدارة مخاطر صارم ينتمي إلى الدورة الكاملة لزراعة القطن.

١٥. نظراً لضخامة حجم واردات دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ ولرأسمال المؤسسة المنخفض نسبيّاً، ركزت هذه المؤسسة على العمليات عالية الأثر، وعلى تحسين معدَّلاتها في الدول الأعضاء الأقلّ نموّاً، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والسلع الإستراتيجية كما سبق شرحه. وعلاوة على ذلك، وقع التركيز بصفة خاصة على زيادة التمويل المقدَّم للقطاع الخاص؛ إذ كانت المبالغ التي اعتُمِدت للقطاع الخاص قد انخفضت مقارَنةً بالسنة الماضية، نظراً للأوضاع المضطربة في الأسواق، فاتُّبِع نهج أكثر حيطة وتحفظاً تجاه العملاء من القطاع الخاص.

المبالغ المعتمدة بحسب القطاع (الخاص/ العام)				
القطاع	المبلغ سنة ١٤٣٠هـ	النسبة المئوية	المبلغ سنة ١٤٢٩هـ	النسبة المئوية
العام	١١٧٥	%٥٩	١.٤٠٣	%٥٦
الخاص	٨٣١	%٤١	١.١٠٢	%٤٤
المجموع	١.٧٣٠	%١٠٠	٢.٥٠٥	%١٠٠

١٦. تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة إحدى القوى المحركة الكبرى لاقتصادات العديد من الدول الأعضاء، ولاسيَّما الدول الأعضاء الأقلّ نموّاً. ولهذا السبب تحرص المؤسسة على الترويج لأدوات جديدة للتمويل من أجل زيادة التمويل الذي تقدمه للدول الأعضاء الأقل نموّاً وللمنشآت الصغيرة والمتوسطة بهدف تعزيز المبادلات التجاريّة بين دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ. ومن هذه الأدوات ما يلي:

- تمويلات بصيغة المرابحة على مرحلتين للبنوك في الدول الأعضاء. وقد قُدِّمت هذه التمويلات لعدد من البنوك في تركيا وبعض الدول الأخرى؛
- استحداث منتجات جديدة لتمويل التجارة، كفتح خطاب اعتماد، وتمويل سلسلة توريد السلع الإستراتيجية (كالقطن)؛
- الترويج لبوليصة تأمين الاعتماد المستنديّ بين المؤسسات الماليّة في دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ لتمكينها من زيادة نشاطها في الدول عالية المخاطر؛
- تعبئة موارد من السوق للوفاء بمتطلبات التمويل المتزايدة؛
- التعاون مع مؤسسات تأمين الائتمان، وتنظيم برامج تدريبيّة للبنوك المركزية والمؤسسات الماليّة من أجل زيادة وعيها بتأمين ائتمان الصادرات وفوائده في تيسير تمويل التجارة؛
- إمكان النظر في اعتبار بوالص تأمين المؤسسة الإسلاميّة الدولية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ضماناً إضافيّاً لتمويل التجارة البينية؛
- تنظيم لقاءات/ مُطارَحات أفكار في سبيل إنشاء صناديق متخصصة؛
- دعم قدرات المؤسسة في مجال التمويل المهيكل للتجارة؛
- توسيع مجال المؤسسة بإنشاء فروع لها– كما هو مرتقَب– في دبي وفي أماكن أخرى؛
- تعيين منسّقين في المكاتب الإقليمية الحالية للبنك؛
- تنظيم "أيّام عملاء المؤسسة" في بعض الدول الأعضاء لتعميق الوعي بمنتجات المؤسسة.

١٧. علاوة على ذلك، اتخذت المؤسسة العديد من المبادرات، والإجراءات المضادة، من أجل الإبقاء على نفس المستوى من الدعم الذي تقدمه للدول الأعضاء ولمؤسساتها العامة والخاصة بقصد التخفيف من آثار الأزمة الماليّة العالمية:

- ابتكرت المؤسسة طريقة فعالة لتغطية أيّ فجوات في التمويل، وذلك بإنشاء صناديق خاصة بالشراكة مع مؤسسات دولية كبرى. وأحرزت المؤسسة تقدماً في ترتيبات التمويل مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدوليّ في إطار السيولة العالمية للتجارة ومع بنك التنمية الأفريقيّ بقصد الإبقاء على تمويل التجارة المقدَّم للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلاميّ.
- من أجل توطيد العلاقات القائمة مع المؤسسات الماليّة والبنوك التجاريّة، بُرمِجت معارض متنقلة لجذب هذه المؤسسات كي تشارك في عمليات تمويل التجارة التي تقدمها المؤسسة، أو لإنشاء صندوق مضاربة جديد معها.

ثالثاً: عمليات تمويل التجارة في الربع الأول من سنة ١٤٣١هـ

١٨. تميز أداء المؤسسة، في سنة ١٤٣٠هـ، ببعض الإنجازات الرائعة ونال اعترافاً دوليّاً بما فاز به من أوسمة في الربع الأول من سنة ١٤٣١هـ. وقد أبرزت هذه الأوسمة مساهمة المؤسسة في التمويل الإسلاميّ للتجارة، وبالتالي مهدت الطريق لتعبئة الموارد وفقاً للخطة من أجل تحقيق هدف المبادلات التجاريّة بين دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ وقرارات الاجتماع الخامس والعشرين للكومسيك.

١٩. على المستوى المؤسَّسيّ، اختيرت المؤسسة الإسلاميّة الدولية لتمويل التجارة بصفتها "أفضل مؤسسة/ بنك إسلاميّ لتمويل التجارة"، في استطلاع الرأي الذي أجرته "**مجلة التجارة العالمية**" [*Global Trade Review*] عن الرواد العالميين في التجارة.

٢٠. وعلى مستوى العمليات، اختارت "**أخبار التمويل الإسلاميّ**" [*Islamic Finance News*]، و"**مجلة التجارة العالمية**" [*Global Trade Review*] و"**يورومني**" [*Euromoney*] صفقة السكر في إندونيسيا، والتي بلغت قيمتها ٢٥ مليون دولار أمريكيّ، بصفتها أفضل صفقة سنة ٢٠٠٩، إذ أبانت هذه الصفقة عن عدد من المبتكرات الهامة. فقد قدمت المؤسسة الإسلاميّة الدولية لتمويل التجارة ٢٥ مليون دولار أريكيّ، وهي عبارة عن تسهيل لتمويل المخازن لعميل في إندونيسيا لشراء سكر خام لتصنيعه وتكريره من أجل الاستخدام الصناعيّ. وتمت هيكلة هذه العملية على أساس المرابحة الموافقة للشريعة الإسلاميّة. ويكمن تميُّز هذه الصفقة في تطبيق المبادئ الماليّة الإسلاميّة لتمويل وإدارة المخاطر المتعلقة بالصفقة، وفي استخدام نظام إدارة للضمان الإضافيّ يتحقق من التخفيف من المخاطر المتعلقة بالتشغيل والضمان الإضافيّ والأداء في كل مرحلة من مراحل الصفقة. وكانت هذه الصفقة المهيكَلة للتجارة بصيغة المرابحة أوّل صفقة من نوعها في إندونيسيا، وفتحت إمكانات هائلة في السوق لاستخدام أدوات إسلاميّة لتمويل التجارة بصفة عامة.

٢١. وفي ما يلي إحصائيات مختصرة لما حُشِد من موارد ماليّة لتمويل التجارة، ومنها عمليات لتمويل الصادرات كما دعا إلى ذلك قرار الاجتماع الخامس والعشرين للكومسيك:

التبادل التجاريّ بين دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ

بملايين الدولارات الأمريكية

المصدر	المبلغ سنة ١٤٣٠هـ	النسبة المئوية سنة ١٤٣٠هـ	المبلغ فى الربع الأول من سنة ١٤٣١هـ	النسبة المئوية فى الربع الأول من سنة ١٤٣١ هـ
الدول الأعضاء	١.٦٤٥	%٨٢	٤٤٩.٢٥	%٨١
الدول غير الأعضاء	٣٦١	%١٨	١٠٤.٢٥	%١٩
المجموع	٢.٠٠٦	%١٠٠	٥٥٣.٥	%١٠٠

المبالغ المعتمدة بحسب القطاع (الخاص/ العام)

القطاع	المبلغ سنة ١٤٣٠هـ	النسبة المئوية	المبلغ فى الربع الأول من سنة ١٤٣١هـ	النسبة المئوية فى الربع الأول من سنة ١٤٣١هـ
العام	١١٧٥	%٥٩	٣٨٠	%٦٩
الخاص	٨٣١	%٤١	١٧٣.٥	%٣١
المجموع	١.٧٣٠	%١٠٠	٥٥٣.٥	%١٠٠

رابعاً: معلومات أساسية عن خطة تعزيز المبادلات التجارية بين دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ

١. منح برنامجُ عمل منظمة المؤتمر الإسلاميّ العشريّ، الذي أقرته قمة مكة سنة ٢٠٠٥، الأولوية لتعزيز التكامل والتبادل التجاريّ بين دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ عن طريق حثّ الدول الأعضاء على التوقيع والتصديق على الاتفاقية التجاريّة والاقتصاديّة الحالية للمنظمة والتركيز على تشجيع التجارة.

٢. في إطار تنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلاميّ العشرية التي أبرمت في إطار إعلان مكة سنة ٢٠٠٥، نظمت المؤسسة (بالتعاون الوثيق مع مكتب تنسيق الكومسيك، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصاديّة والاجتماعية، واتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا) اجتماعاً لمجموعة من الخبراء تعنى بتعزيز المبادلات التجاريّة بين دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ في أنقرة، بتركيا خلال يومي ٥ و٦ يوليو ٢٠٠٨، وذلك لدراسة وبحث الطرق والوسائل العملية الكفيلة بالمساعدة على بلوغ هدف الوصول بأحجام هذه المبادلات التجاريّة إلى نسبة ٢٠%.

٣. توصل هذا الاجتماع (الذي ضم ممثلين من الدول الأعضاء، والهيئات الوطنية المعنية بتنمية التجارة، والمؤسسات المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلاميّ وبعض المنظمات الإقليمية والدولية) إلى وضع خطة تشتمل على توصيات بأعمال ومقترحات محددة جُمِعت في خمسة مجالات هي على وجه التحديد: تمويل التجارة، وتنمية التجارة، وتيسير التجارة، وتعزيز القدرات، وتطوير منتجات إستراتيجية.

٤. أُقِرّت تلك الخطةُ في الاجتماع الوزاريّ الرابع والعشرين للكومسيك الذي عقد في أكتوبر ٢٠٠٨ بإسطنبول بتركيا. وفور إقرار هذه الخطة الرامية إلى تعزيز المبادلات التجاريّة بين دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ، عقد الاجتماع التشاوريّ الأول حول هذه الخطة يومي ١١ و١٢ فبراير ٢٠٠٩ في مقرّ المركز الإسلاميّ لتنمية التجارة بالدار البيضاء بالمغرب، لتحديد الأعمال والأنشطة والمشاريع المحدَّدة التي ستناط بأجهزة منظمة المؤتمر الإسلاميّ. ووضع الاجتماع التشاوريّ برنامجاً تنفيذيّاً لتنفيذ هذه الخطة.

٥. ركز هذان الاجتماعان، إلى جانب اجتماعات أخرى، على البنود التالية من أجل إحداث أثر مباشر يحقق الزيادة في المبادلات التجاريّة بين دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ. وهذه البنود هي:

- الاهتمام بالمشكلات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، وتحديد الحواجز غير الجمركية وشبه الجمركية بين الدول الأعضاء، والتنسيق بين السياسات التجاريّة، وتبسيط وتنسيق السياسات والقواعد واللوائح التجاريّة من أجل تعزيز التكامل الاقتصاديّ؛
- تحسين نشر المعلومات، وإنشاء موقع للتجارة على شبكة الإنترنت، وإنشاء قاعدة بيانات شاملة لأغراض الوصل بين أصحاب الأعمال؛
- دعم أنشطة تشجيع التجارة، كالمعارض والاجتماعات بين البائعين والمشترين؛
- النهوض بالقدرات البشرية والمؤسسية في الدول الأعضاء عن طريق تقديم مساعدات فنية ودعم لتعزيز القدرات؛
- إجراء دراسات شاملة وتحديد الميزة النسبية في الدول الأعضاء؛
- إنشاء صناديق خاصة لأنشطة تعزيز القدرات.

خامساً: تنفيذ الخطة الرامية إلى تعزيز المبادلات التجاريّة بين دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ

٦. وفقاً لتوصيات اجتماع مجموعة الخبراء، والقرارات ذات الصلة التي صدرت عن الاجتماعات الوزارية للكومسيك، قامت المؤسسة الإسلاميّة الدولية لتمويل التجارة بتنظيم أو دعم ٤٩ نشاطاً ومشروعاً في المجالات الأربعة التي حددتها الخطة. ويمكن تصنيف هذه الأنشطة المنفَّذَة على النحو التالي:

- اجتماعات تتناول تيسيرَ المعلومات التجاريّة، وتعزيزَ القدرات، ومساعدةَ التجارة، وتشجيعَ المبادلات التجاريّة، والطعامَ الحلال، وتنميةَ المنتجات الإستراتيجية، والأزمةَ الغذائية؛
- تنظيم دورات تدريبيّة عن إستراتيجيات التصدير والتسويق الدوليّ، وذلك لمصلحة بعض شركات/ مؤسسات التصدير (من المنشآت الصغيرة والمتوسطة) في بعض الدول الأعضاء؛

- تدريب أثناء العمل لمصلحة الهيئات المعنية بتنمية التجارة وبعض الغرف التجاريّة المختارة؛
- تنظيم ورعاية اشتراك الهيئات المعنية بتنمية التجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في المعارض التجاريّة الدولية وفي مناسبات الأعمال ذات الصلة.

٧. خصَّصت المؤسسة بإمكاناتها الحالية– كما يوضحه الجدول المرفق– التمويل اللازم لتسهيل تنظيم معارض دولية واجتماعات للبائعين والمشترين في الدول الأعضاء ورعاية مشاركة الهيئات المعنية بتنمية التجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذه الأنشطة. وقد مكَّن هذا الدعم الدولَ الأعضاء الأقلّ نموّاً على الخصوص من الاشتراك في ذلك النوع من أنشطة الترويج للتجارة وصناعاتها، من أجل الوصول إلى الأسواق وإقامة علاقات عمل جديدة مع الشركات في الدول المستورِدة.

٨. في إطار تيسير التجارة، كان دور المؤسسة فيما قبل مقتصراً على تسهيل تنظيم ندوات واجتماعات ومؤتمرات في المجالات المتعلقة بالتجارة، وذلك عن طريق تقديم الدعم الماليّ لمنظمي مثل تلك الأنشطة. ووفقاً لتوصية الاجتماع، قدمت المؤسسة دعماً ماليّاً لتنظيم اجتماعات سنوية للهيئات المعنية بتنمية التجارة.

٩. إلى جانب هذا التسهيل، تشارك المؤسسة، حالياً، في تقديم المساعدة للمبادرات التجاريّة لكلٍّ من آسيا الوسطى وغرب آسيا من أجل تحديد كيفية تدخلها فيهما بناء على دراسات تقيِّم احتياجات تنمية التجارة التي ستجريها في إطار هذه المبادرات.

١٠. تعمل المؤسسة حالياً، مع حكومتي أذربيجان وقيرقيزيا، ومنظمات إقليمية ودولية (منها منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز التجارة الدولية، واللجنة الاقتصاديّة لأوروبا التابعة للأمم المتحدة (UNECE) على دراسة "مساعدة التجارة" في منطقة آسيا الوسطى من أجل وضع خطة لهذه المبادرة التي تستهدف وتدعم تعبئة الموارد من داخل المنطقة وخارجها لسدّ احتياجات هذه الأولوية.

١١. في إطار هذه المبادرة، نظّمت المؤسسة– بالتعاون مع حكومة قيرقيزيا– اجتماعاً لخبراء حول مبادرة "مساعدة التجارة" في منطقة آسيا الوسطى، في مدينة بيشكيك خلال يومي ١٠ و١١ مارس ٢٠١٠. وفي هذا الاجتماع، عرض وناقش المشاركون الذين يمثلون منظمات وطنية وإقليمية ودولية دراساتِ تقييمِ احتياجات ستِّ دول. كما ستموِّل المؤسسة الاجتماع الوزاريّ المقرَّر أن يقوم بمراجعة إقليمية لهذه المبادرة الخاصة بمنطقة آسيا الوسطى وإقرارها.

١٢. وهناك مبادرة مماثلة أطلقتها المؤسسة، بالتعاون مع المؤسسات سابقة الذكر، في منطقة غرب آسيا, وقد نُظِّم اجتماع تشاوريّ في بيروت خلال يومي ١١ و١٢ فبراير ٢٠١٠ لإعداد خطة للمبادرة التي ستساعد المؤسسة على تحديد كيفية تدخلها في تنمية التجارة في دول هذه المنطقة.

١٣. بالإضافة إلى هذه الأنشطة، تزمع المؤسسة تنظيم ندوات واجتماعات وحلقات عمل حول الموضوعات المتعلقة بالجمارك خصوصاً، وذلك بهدف المساهمة في تحسين العلاقات بين السلطات الجمركية. والمؤسسة على استعداد لتقديم دعم ماليّ لدراسة تيسير التجارة، بحيث يمكن تحديد المشكلات التي تواجهها الدول الأعضاء في الوصول إلى الأسواق واقتراح بعض الحلول.

١٤. ركزت المؤسسة تركيزاً خاصّاً على التطوير المؤسسيّ والتنمية البشرية في الدول الأعضاء، وذلك بالتعاون مع إدارات التدريب في الهيئات المعنية بتنمية التجارة في الدول الأكثر قدرة على تنظيم التدريب أثناء العمل وبرامج تبادل المعرفة لفائدة المؤسسات المعنية بدعم التجارة في الدول الأعضاء الأقل تقدّماً. كما واصلت المؤسسة وضع برامج موجَّهَة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وشركات التصدير لتعزيز قدراتها التنافسية على الصعيد الدوليّ. وقد قدمت هذه البرامج خلال الدورات التدريبيّة التي اشتملت على إستراتيجيات التصدير، والتسويق الدوليّ، والوصل بين أصحاب الأعمال، وحلول التجارة الإلكترونية. ومنذ الاجتماع الذي نظمه "مركز تنمية الصادرات بتركيا" (EGM) سنة ٢٠٠٨ في أنقرة ، قامت المؤسسة– بالتعاون مع هذا المركز ومع مركز التدريب التركيّ للتجارة الخارجية، و"ماتريد" الماليزي، و"الاتحاد التركيّ للغرف وتبادل السلع"، ومركز التجارة الدولية، بتنظيم ١٢ نشاطاً لتعزيز القدرات؛ وستنفذ كذلك خمسة أنشطة جديدة خلال سنة ٢٠١٠.

١٥. واصلت المؤسسة دورها في تعزيز القدرات، ولم تكتف بمجرد تنظيم ودعم أنشطة تعزيز القدرات، وذلك باستحداث وتمويل ثلاثة مشاريع معونة فنية لدعم إدارة التدريب التابعة لـ"ماتريد" (ماليزيا)، ومركز التدريب التركيّ للتجارة الخارجية (تركيا)، والمدرسة العليا للتجارة بتونس لتمكينها من تقديم برامج تدريبيّة للشركات المحلية، وللهيئات المعنية بدعم التجارة من الدول الأعضاء الأخرى. وقُسِّم المشروع إلى مرحلتين هما: مرحلة تقييم الاحتياجات وتطوير المفهوم؛ ومرحلة تعزيز القدرات لتقديم التدريب. وقد اكتملت المرحلة الأولى من المشاريع، ونظّمت المؤسسة ومركز التجارة الدولية ندوة للاحتفال بذلك بالتعاون مع مركز التدريب التركي للتجارة الخارجية في اسطنبول يومي ٤ و٥ نوفمبر ٢٠٠٩، حضرها ٢٢ من ممثلي المؤسسات في عشر دول أعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلاميّ لعرض ومناقشة دراسات تقييم الاحتياجات التي أجريت في المرحلة الأولى. وستُطلَق المرحلة الثانية من المشاريع في ٢٠١٠. وتزمع المؤسسة استحداث مشاريع مماثلة لدول أعضاء أخرى بهدف خلق شبكة من مراكز التدريب بين دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ.

١٦. وفي إطار المجال الذي ينصبّ عليه الاهتمام في الخطة والذي يطلق عليه اسم "تنمية المنتجات الإستراتيجية"، تقدِّم المؤسسة دعماً مالياً لمنظِّمي الاجتماعات التي تعقد لتدارس السلع الإستراتيجية (مثل القطن، والفول السودانيّ، والأرزّ، والقمح) لتحديد مَكْمَن المشكلات والمعوِّقات التي تواجه الإنتاج والتجارة في هذه السلع، فتحدّ من تنافسيتها على الصعيد الدوليّ. وقد شرعت المؤسسة، عامَ ٢٠٠٩، في إجراء دراسة تمهيدية تحت عنوان "تنشيط قطاع الفول السودانيّ في السنغال وغامبيا وغينيا بيساو" وموَّلتها

بهدف تقييم الوضع الحاليّ لهذه القطاعات في كل من الدول الثلاث وإيجاد الحلول المناسبة للتغلب على المعوّقات. وستُنفَّذ المرحلة الأولى من المشروع سنة ٢٠١٠، وسيستفاد من النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة بالسياسات الواجب تطبيقها مع السلطات المحلية المعنية ومع المانحين الدوليين الآخرين في ندوة تُنظَّم سنة ٢٠١٠.

سادساً: الآفاق المستقبلية

١٧. كان إعداد الخطة– باعتبارها محاولة لوضع برنامج خاص لتنفيذ برنامج العمل العشريّ لمنظمة المؤتمر الإسلاميّ– أول مرحلة، كان ينبغي دعمها بإعداد برامج خاصة لمجالات تركيز هذه الخطة.

١٨. لم يُخطَّط للدعم الذي قُدِّم– في إطار الخطة– للمعونة الفنية وتعزيز القدرات بناءً على دراسات تشخيصية لتقييم الحاجات، ولم يُصمَّم بنظرة مستقبلية طويلة المدى.

١٩. إسهام السلطات المعنية في الدول الأعضاء ومشاركتها الفعالة في التخطيط والتنفيذ لهذه الأعمال شرط أساسيّ لنجاح الخطة. ولتحقيق ذلك، ينبغي تشكيل فرق عمل فرعية للمشاريع في كل مجال من المجالات التي تركز عليها الخطة، ودعم هذه الفرق بالموارد البشرية والماليّة اللازمة التي تخصصها الدول الأعضاء وأجهزة منظمة المؤتمر الإسلاميّ كذلك.

٢٠. ينبغي أن يَلقَى البرنامج من الدول الأعضاء الدعم السياسيّ والماليّ والفنيّ في مراحله الأولية. كما ينبغي لأجهزة منظمة المؤتمر الإسلاميّ (ومنها مكتب تنسيق الكومسيك، والمركز الإسلاميّ لتنمية التجارة بالدار البيضاء، والغرف الإسلاميّة للتجارة والصناعة، والمؤسسة الإسلاميّة الدولية لتمويل التجارة) أن تبذل ما في وسعها للنهوض بقدراتها الداخلية وزيادة مواردها الماليّة من أجل التوصُّل إلى تنفيذ أفضل لخططها.

الملحق: تنفيذ أنشطة البرنامج المديريّ للخطة

من أجل بلوغ الأحجام المستهدفة من المبادلات التجاريّة بين دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ

المجال	الإجراء الموصى به	المشاريع/البرامج/ الأنشطة	التاريخ/ المكان	الوضع
٢.منسق تنمية التجارة: المركز الإسلاميّ لتنمية التجارة	٢-٣. على الهيئات المعنية بتنمية التجارة تشجيع وتسهيل عقد الاجتماعات السنوية بين المشترين والبائعين (الوصل بين أصحاب الأعمال، مد الجسور التجاريّة).	المعرض الثالث للتجارة العابرة للصحراء الكبرى: نيامي	٤-١٥ سبتمبر ٢٠٠٨: النيجر	قامت المؤسسة بتنظيم ورعاية مشاركة **الهيئات المعنية بتنمية التجارة/ والمنشآت الصغيرة والمتوسطة** من خمس دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلاميّ (هي بنين، وتوجو، ومالي، وبوركينافاسو، وكوت ديفوار) في المعرض.
		المعرض التجاريّ السنوي الثاني عشر والاجتماع الثاني عشر لمجلس الأعمال المصرفية والماليّة الإسلاميّة	٢٢-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨: تركيا	قامت المؤسسة بتنظيم ورعاية مشاركة **الهيئات المعنية بتنمية التجارة/ والمنشآت الصغيرة والمتوسطة** من خمس دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلاميّ (هي سوريا، ولبنان، وقيرقيزيا، والأردن، وتونس) في المعرض.
		رحلات للدراسة عبر البحار لأصحاب المشاريع في قازخستان	٢٢-٢٦نوفمبر ٢٠٠٨	قدمت المؤسسة دعماً ماليّاً لهذا النشاط.
		منتدى الحلال العالميّ	٤-٥ مايو ٢٠٠٩: ماليزيا	قدمت المؤسسة دعماً ماليّاً لهذا النشاط.
		برنامج التقارب التجاريّ العالميّ.	١-٥ يونيو ٢٠٠٩: تركيا	بالتوازي مع برنامج التقارب التجاريّ، نظمت المؤسسة برنامجاً للتدريب أثناء العمل لفائدة الهيئات المعنية بتنمية التجارة في دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ.

		معرض التجارة الدولية- إنتريد: ماليزيا.	١٠-١٢ نوفمبر ٢٠٠٩: ماليزيا	قامت المؤسسة بتنظيم ورعاية مشاركة **الهيئات المعنية بتنمية التجارة/ والمنشآت الصغيرة والمتوسطة** من خمس دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلاميّ (هي إيران، وباكستان، وإندونيسيا، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، وعمان، والإمارات العربية المتحدة، والكويت) في **جناح المؤسسة** في معرض إنتريد بماليزيا.
		المعرض الأول للصناعات الغذائية في دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ.	٢٤-٢٨ مايو ٢٠٠٩: المملكة العربية السعودية	قدمت المؤسسة دعماً ماليّاً لهذا النشاط.
		المعرض الدوليّ السادس للأغذية الحلال: ماليزيا.	٦-١٠ مايو ٢٠٠٩: ماليزيا	قدمت المؤسسة دعماً ماليّاً لهذا النشاط.
		المعرض التجاريّ الثاني عشر للدول الإسلاميّة.	١١-١٦ أكتوبر ٢٠٠٩: مصر	قامت المؤسسة بتنظيم ورعاية مشاركة **الهيئات المعنية بتنمية التجارة/ والمنشآت المتوسطة والصغيرة** من خمس دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلاميّ (هي السودان، واليمن، وأذربيجان، وبوركينافاسو، والسنغال، وبنجلاديش، وقيرقيزيا، وموزمبيق) في **جناح المؤسسة** في المعرض التجاريّ الثاني عشر للدول الإسلاميّة.
		المعرض و المنتدى الدوليّ الأول للأغذية الحلال.	٢-٦ مارس ٢٠١٠: طهران، إيران	قامت المؤسسة بتنظيم ورعاية مشاركة ١٢ من رجال الأعمال وممثلي القطاعات.
٣. منسق تنمية التجارة: المركز الإسلاميّ لتنمية التجارة	٣-٣ تعزيز الشراكات مع الهيئات المعنية بالتجارة في الدول الأعضاء	منتدى المستهلك العربيّ وحماية العلامات التجاريّة.	١٩-٢٠ أكتوبر ٢٠٠٨: المملكة العربية السعودية	شاركت المؤسسة في هذا النشاط وقدمت له دعماً ماليّاً.
		إستراتيجية التصدير لدول مجلس التعاون الخليجيّ.	٢٨-٢٩ أكتوبر ٢٠٠٨: المملكة العربية السعودية	شاركت المؤسسة في اجتماعات فريق العمل.

	٣-٤ مواصلة عقد اجتماعات سنوية للهيئات المعنية بالتجارة في الدول الأعضاء.	المنتدى الوطنيّ الأول عن التصدير في اليمن.	٢٤-٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨: اليمن	شاركت المؤسسة في هذا النشاط وقدمت له دعماً ماليّاً.
		ندوة عن التجارة الحرة (اتفاقية أكَادير).	١٧-١٨ ديسمبر ٢٠٠٨: تونس	شاركت المؤسسة في هذا النشاط وقدمت له دعماً ماليّاً.
		الاجتماع السنويّ الأول لمراكز تنمية الصادرات للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلاميّ الناطقة بالفرنسية.	٢٣- ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٩: المغرب	سهلت المؤسسة تنظيم هذا النشاط، وذلك بتقديم الدعم الماليّ له.
		تنفيذ الدراسة الأولية وخطة العمل الخاصة بمساعدة الشركات الكويتية غير المصدِّرة.	٢٠٠٩: الكويت	أجريت الدراسات التحضيرية الأطراف المعنية، ومنها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو).
		الاجتماع حول "مساعدة التجارة" في منطقة غربيّ آسيا.	١٠-١١ فبراير ٢٠١٠: بيروت، لبنان	أطلقت المؤسسة المبادرة بالتعاون مع أمانة "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربيّ آسيا" التابعة للأمم المتحدة. وشاركت منظمات دولية في الاجتماع.
		الاجتماع التحضيريّ والتشاورويّ حول المساعدات التجاريّة لمنطقة آسيا الوسطى.	٢٥-٢٦ مارس ٢٠٠٩: قرقيزيا	أُعِدَّ بالتعاون مع السلطات الوطنية والمنظمات الدولية. ونُظِّم اجتماع الخبراء في مارس ٢٠١٠ ببيشكيك بقيرقيزيا. وسينظَّم الاجتماع الوزاريّ في نوفمبر ٢٠١٠ بباكو، عاصمة أذربيجان.
		اجتماع الخبراء لخطة "المساعدات التجاريّة" لمنطقة شرق آسيا.	١٠-١١ مارس ٢٠١٠: بيشكيك، قيرقيزيا	
		الاجتماع الوزاري لخطة "المساعدات التجاريّة" لمنطقة شرق آسيا.	نوفمبر ٢٠١٠: أذربيجان	
		دراسة استشارية حول الموضوعات المتعلقة بالتجارة في الدول العربية الأعضاء.	٢٠١٠	ستتعاون المؤسسة مع الجامعة العربية.

٤. المؤسسة: منسق تنمية السلع الإستراتيجية	٤-١ استحداث صناديق للاستثمار في الزراعة وفي سلع إستراتيجية أخرى.	دراسة حول الشراكة الإستراتيجية بدول مجلس التعاون الخليجيّ لتوفير السلع الأساسية.	٢٠١٠	شاركت المؤسسة في إعداد وثائق المشروع وتعهدت بتوفير الدعم الماليّ لتنفيذها.
	٤-٢ الإسراع في تنفيذ خطة العمل الخاصة بتنمية القطن ووضع خطط عمل جديدة لتنمية سلع إستراتيجية أخرى.	فرص التعاون التجاريّ والاستثماريّ بين دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ في صناعة القطن.	١١-١٦ أكتوبر ٢٠٠٩: مصر	قدمت المؤسسة الدعم الماليّ لهذا النشاط.
		منتدى عن الأزمة الغذائية الدولية وآثارها على دول منظمة المؤتمر الإسلاميّ- المركز الإسلاميّ لتنمية التجارة.	١٧-١٨ يونيو ٢٠٠٩: الدار البيضاء	قدمت المؤسسة الدعم الماليّ لهذا النشاط.
		تنشيط قطاع الفول السودانيّ في مجموعة مختارة من الدول الأفريقيّة جنوب الصحراء (السنغال، وغامبيا، وغينيا بيساو).	٢٠٠٩ السنغال، وغامبيا، وغينيا بيساو	بدأ التنفيذ، ويُجري مركز التجارة الدولية الدراسات كما جاء في مقترَح المشروع.
		منتدى عن الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز التجارة والاستثمار في الغذاء في أفريقيا.	٢٥-٢٧ فبراير ٢٠٠٩	قدمت المؤسسة الدعم الماليّ لهذا النشاط.
٥. منسق تعزيز القدرات: مركز البحوث الإحصائية والاقتصاديّة والاجتماعية للدول النامية بالتعاون مع المؤسسة والمركز الإسلاميّ لتنمية التجارة	٥-١ تنظيم المزيد من البرامج التدريبيّة لهيئات الدول الأعضاء العاملة في المجالات ذات الصلة بالتجارة.	تدريب أثناء العمل لفائدة مراكز تنمية التجارة للدول الأعضاء الناطقة بالإنجليزية.	١٠-١٤ أكتوبر ٢٠٠٨: ماليزيا	تنظَّم بالتعاون مع "ماتريد"، ويحضرها ٨ مشاركين من الهيئات المعنية بتنمية التجارة من أربع دول أعضاء (هي أفغانستان، وبنجلاديش، وإندونيسيا، وباكستان).

	٥-٢ تنظيم ندوات عن "أفضل الممارسات" للدول الأعضاء	دورة تدريبيّة للعاملين في الغرف التجاريّة بالدول الأعضاء في آسيا الوسطى.	١٤-١٧ أكتوبر ٢٠٠٨: قازقستان	قامت المؤسسة/ برنامج التعاون التجاريّ وتنمية التجارة (البنك)- بالتعاون مع مركز التجارة الدولية- بتنظيم وتمويل البرنامج التدريبيّ.
		تدريب أثناء العمل للمسؤولين في الغرف التجاريّة بالدول الأعضاء الناطقة بالفرنسية.	٢٠-٢٤ أكتوبر ٢٠٠٨: المغرب	نظمت بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة والخدمات بالدار البيضاء. وحضرها ١٠ مشاركين من الهيئات المعنية بتنمية التجارة في خمس دول أعضاء (هي بنين، والجابون، وتوجو، ومالي، وكوت ديفوار).
		دورة تدريبيّة عن إستراتيجيات التصدير والذكاء التجاريّ للدول الأعضاء الناطقة بالفرنسية.	٢٤-٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨: المغرب	نظمت بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة والخدمات بالدار البيضاء. وحضرها ٧ مشاركين من الهيئات المعنية بتنمية التجارة في ٧ دول أعضاء (هي بنين، والسنغال، والنيجر، وغينيا، والكاميرون، وبوركينافاسو، وكوت ديفوار).
		تدريب أثناء العمل لكبار المسئولين في الهيئات المعنية بتنمية التجارة في الدول الأعضاء الناطقة باللغتين العربية والإنجليزية.	٢٢-٢٦ ديسمبر ٢٠٠٨: تركيا	نظّم بالتعاون مع مركز تنمية الصادرات بتركيا. وحضره ١٠ مشاركين من الهيئات المعنية بتنمية التجارة في خمس دول أعضاء (هي ألبانيا، ونيجيريا، وفلسطين، وإيران، ومصر، والمملكة العربية السعودية).
		دورة تدريبيّة لموظفي مركز معلومات التجارة في السودان.	٢٤-٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨: ماليزيا	تلقّت دعماً ماليّاً من المؤسسة.
		دورة تدريبيّة للعاملين في الهيئات المعنية بتنمية التجارة في بعض الدول الأعضاء عن أنشطة الوصل بين أصحاب الأعمال.	١-٤ يونيو ٢٠٠٩: تركيا	نظمت بالتعاون مع الاتحاد التركيّ لرجال الأعمال والصناعة، ومركز تنمية الصادرات بتركيا، ومركز التجارة الدولية. وحضرها ٨

				ممثلين للهيئات المعنية بتنمية التجارة في ٧ دول أعضاء (هي أذربيجان، وقازقستان، وسوريا، والأردن، والكويت، وباكستان، وإيران).
		تدريب أثناء العمل للمسؤولين والموظفين في الغرف التجاريّة العربية.	أكتوبر ٢٠٠٩: المملكة العربية السعودية	نظم بالتعاون مع الغرفة التجاريّة بجدة. وسوف ترعى المؤسسة مشاركة ٢٠ ممثل للغرف التجاريّة.
		برنامج تدريبيّ للغرف التجاريّة الأفريقيّة.	٩-١٢ أكتوبر ٢٠٠٩: السنغال	نظمته الغرفة الإسلاميّة للتجارة والصناعة. وستقدم المؤسسة وبرنامج التعاون التجاريّ وتنمية التجارة الدعم الماليّ لهذا البرنامج التدريبيّ.
٥. منسق تعزيز القدرات: مركز البحوث الاحصائية والاقتصاديّة والاجتماعية للدول النامية بالتعاون مع المركز الإسلاميّ لتنمية التجارة والمؤسسة	٥-٢ تنظيم ندوات عن "أفضل الممارسات" لفائدة الدول الأعضاء	تدريب أثناء العمل للمسؤولين والموظفين في الغرف التجاريّة بالدول العربية الأعضاء.	١٥-١٧ أغسطس ٢٠٠٩: جدة	نظم بالتعاون مع مركز التدريب للتجارة الخارجية للغرف التجاريّة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية الأعضاء. وستساعد المؤسسة على تسهيل تنظيم هذه البرامج بتمويلها. وبلغ العدد الإجماليّ للمشاركين ٦٢ مشاركاً في ثلاث أنشطة لتعزيز القدرات.
		دورة تدريبيّة عن المعلومات المتعلقة بالتجارة في الكويت.	١٥-١٩ نوفمبر ٢٠٠٩: الكويت	
		دورة تدريبيّة عن المعلومات المتعلقة بالتجارة.	٣١ يناير -٤ فبراير ٢٠١٠: دبي	
		برنامج تعزيز قدرات الغرف التجاريّة في دول منظمة التعاون الاقتصاديّ.	٥-٩ أبريل٢٠١٠: اسطنبول، تركيا	أقامت المؤسسةُ هذا البرنامج، بالتعاون مع الاتحاد التركيّ للغرف وتبادل السلع . وشارك فيه ١٢ من ممثلي الغرف التجاريّة والوزارات المعنية في ٨ من دول منظمة التعاون الاقتصاديّ.
		التعرف على تجربة تركيا في مجال تسهيل وتنمية التجارة من خلال زيارات التعرف على الأعمال للدول الأعضاء الناطقة بالعربية.	يوليو ٢٠١٠	ستنظم المؤسسة والاتحاد التركيّ للغرف وتبادل السلع هذا النشاط. وسيدعى إليه ١٤ مشاركاً من الدول الأعضاء الناطقة باللغة العربية.
		برنامج تعزيز القدرات لفائدة الغرف الإيرانية.	سبتمبر	
		برنامج للاطلاع والتعرف على أسواق تبادل السلع للدول الأعضاء الأفريقيّة.	أكتوبر ٢٠١٠	ستشترك المؤسسة والاتحاد التركيّ للغرف وتبادل السلع في تنظيم هذا النشاط. وستدعى إليه

				دول أعضاء من أفريقيا.
		برامج تدريبيّة على إدارة الغرف للدول الأعضاء الناطقة بالعربية.	٢٠١٠	ستنظم الغرفة الإسلاميّة للتجارة والصناعة هذه التظاهرة، وستقدم المؤسسةُ الدعم الماليّ لها.
	٥-٣ برامج تقاسم تكلفة التسويق وتعزيز الصادرات	اجتماع بشأن تطوير تعزيز القدرات- مركز التجارة الدولية، و"المدرسة العليا للتجارة" بتونس، ومركز تنمية الصادرات بتركيا، و"ماتريد" بماليزيا.	١٢-١٣ أكتوبر ٢٠٠٩: اسطنبول، تركيا	نُظِّمت ندوات احتفال باكتمال المرحلة الأولى من المشروع في يومي ٤ و٥ نوفمبر ٢٠٠٩ باسطنبول، وشارك فيها ٢٢ مشاركاً من المنظمات الدولية والدول الأعضاء. وستُطلَق المرحلة الثانية من المشروع خلال سنة ٢٠١٠.
		تطوير إدارة التدريب بمركز تنمية الصادرات بتركيا.	٢٠٠٩-٢٠١٠: ماليزيا، وتونس، وتركيا	
		تطوير إدارة التدريب بمانتريد الماليزي.		
		تطوير إدارة التدريب التابعة لـ"المدرسة العليا للتجارة" بتونس.		

المرفق
(١٠)

تقرير مقدم من
الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة حول أنشطتها

تمهيد:

تُقدم الساحة الاقتصادية العالمية تحديات تتطلب المعالجة، ولكي يتسنى مجابهتها على النحو الأمثل يتعين على القطاع الخاص أن يضطلع بدوره البالغة الأهمية للإسهام في إخراج الاقتصاد العالمي من كبوته الراهنة تدريجياً ودفعه نحو تحقيق نتائج إيجابية ومثمرة.

أخذت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة على عاتقها بصفتها ممثلاً رئيسياً للقطاع الخاص من بين المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، مهمة تنفيذ مدى واسعاً ومتنوعاً من الأنشطة لصالح المزيد من الترابط والتنسيق فيما بين القطاعات الخاصة للدول الأعضاء في المنظمة، ومنذ تأسيسها تتولى الغرفة تنفيذ مشاريع تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال القطاع الخاص. وتركز برامجها وأنشطتها من خلال تنظيم ملتقيات القطاع الخاص، ومنتديات سيدات الأعمال وورش عمل لتطوير القدرات، وعقد مؤتمرات حول السياحة، والخصخصة والإستثمار، فضلاً عن تبادل زيارات الوفود التجارية والمشاركة في تنظيم المعارض.

إن الهدف الرئيسي لكل هذه الأنشطة هي المساهمة في تطبيق البرنامج العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وكآلية لتنفيذ البرنامج العشري للمنظمة أعدت الغرفة الإسلامية خطة العمل العشرية الخاصة بها والتي تركز بشكل رئيسي على تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء من خلال زيادة حجم التبادي التجاري والمشاريع الإستثمارية المشتركة فيما بين الدول الإسلامية. ولتحقيق هذا الهدف أقامت الغرفة عدة مشروعات من خلال إنشاء شركات. وتغطي مشاريع الغرفة قطاعات متنوعة، غير أن الغرض الأساسي منها هو الإسهام في تنمية التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال القطاع الخاص.

ملتقيات القطاع الخاص:

بموجب التكليف الموكل إليها من قبل الدورة السابعة للجنة الكومسيك إنتظمت الغرفة الإسلامية في تنظيم الأنشطة التي من شأنها أن تجمع القطاع الخاص في أرضية مشتركة، وشرعت مبدئياً لتنفيذ التكليف بتنظيم ملتقيات القطاع الخاص. ومع ذلك وبغية مجابهة التحديات التي يفرضها الوضع الاقتصادي العالمي عكفت الغرفة على تنويع أنشطتها لتغطية ومعالجة المسائل الأخرى المتعلقة بالقطاع الخاص. وذلك من خلال حشد كوادر من القطاع الخاص في ورش عمل وبرامج تدريبية وإنشاء شركات خاصة للقطاع الخاص.

ومنذ عام ١٩٩٤م دأبت الغرفة الإسلامية على عقد ملتقيات القطاع الخاص وفق نسق سنوي. وكان الملتقى في حد ذاته مفهوماً رائداً على مستوى العالم الإسلامي بادرت به الغرفة الإسلامية لتوفير أرضية مشتركة للقطاعات

الخاصة بالدول الإسلامية للإلتقاء والتفاكر بشأن مجالات التعاون المشترك، وإيجاد أسواق جديدة، ومجالات جديدة للإستثمار، وشركاء تجاريين جُدد. وتم حتى تاريخه عقد إثنا عشر ملتقىً للقطاع الخاص. وحظيت هذه الملتقيات بحضور كبير وقدمت بعض التوصيات الهامة التي وجدت ما تستحقه من إهتمام من قبل الجهات المعنية. ومع ذلك فإن هناك العديد من التوصيات لا يزال في مراحل التنفيذ المختلفة.

عُقد الملتقى الثاني عشر للقطاع الخاص خلال الفترة من ١٦-١٨ يونيو ٢٠٠٨م بالتزامن مع إجتماع الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية للدول الإسلامية في كمبالا بجمهورية يوغندا، وتم تقديم توصيات المنتدى مباشرة إلى مجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية في إجتماع دورته الـ(٣٥) للنظر والإفادة، وقد أتاح ذاك الفرصة لتأسيس علاقة شراكة فيما بين القطاعين العام والخاص.

المنتدى الثاني للأعمال لمنظمة المؤتمر الإسلامي-الملتقى الـ١٣ للقطاع الخاص لتنمية التجارة والإستثمار في المشاريع المشتركة بين الدول الإسلامية، دوشانبي - طاجيكستان ١٤ مايو ٢٠١٠م

سوف يعقد المنتدى الثاني للأعمال لمنظمة المؤتمر الإسلامي والملتقى الثالث عشر للقطاع الخاص لتنمية التجارة والإستثمار في المشاريع المشتركة فيما بين الدول الإسلامية في دوشانبي بجمهورية طاجيكستان في١٤ مايو ٢٠١٠م على هامش إجتماع الدورة السابعة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي. وسوف يتم تنظيم المنتدى بالتعاون مع كل من وزارة الشئون الخارجية لجمهورية طاجيكستان ولجنة الدولة للإستثمارات ولجنة إدارة أملاك الدولة لجمهورية طاجيكستان وغرفة تجارة وصناعة طاجيكستان، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، وسيعقد المنتدى تحت شعار "دور التجارة والإستثمار فيما بين الدول الإسلامية في تعزيز النمو الاقتصادي : طاجيكستان بلد الفرص الواعدة" .

الملتقى الرابع عشر للقطاع الخاص لتنمية التجارة والإستثمار في المشاريع المشتركة فيما بين البلدان الإسلامية، الشارقة- دولة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٤-٢٦ إبريل ٢٠١١م :

دعا كل من إجتماع الدورة الـ(٢٥) للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك) وإجتماع الدورة الـ(٣٢) للجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية والإجتماعية والثقافية لمنظمة المؤتمر الإسلامي الغرفة الإسلامية إلى تدارس فكرة تنظيم عقد ملتقى القطاع الخاص مرة كل عامين بالتزامن مع المعرض التجاري الإسلامي .

وعلى ضوء ما تقدم بيانه إتصلت الغرفة الإسلامية مع اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة طالبة النظر في إمكانية إستضافة الملتقى الـ(١٤) للقطاع الخاص في عام ٢٠١١م إلى جانب المعرض التجاري الإسلامي الثالث عشر الذي سوف يُعقد في إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٢٤-٢٩ إبريل ٢٠١١م.

وقد عرض اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة وغرفة تجارة وصناعة الشارقة إستضافة هذا الملتقى من خلال خطاب اتحاد الغرف الإمارتية حول الموضوع.

ويجدر في هذا السياق التذكير بأنه قد سبق للغرفة الإسلامية أن نجحت في التنظيم المشترك للملتقى التاسع للقطاع الخاص بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الشارقة وإتحاد الغرف الإماراتية خلال الفترة من ٢١-٢٣ ديسمبر ٢٠٠٢م في إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بالتعاون مع كل من وزارة الاقتصاد والتجارة في دولة الإمارات العربية المتحدة وإتحاد الغرف الإماراتية وغرفة تجارة وصناعة الشارقة.

وتجري الغرفة الإسلامية اتصالاتها مع السلطات المختصة في الشارقة لبحث التفاصيل الخاصة بالجوانب التنظيمية للملتقى بما يضمن نجاحه في تحقيق الأهداف المرجوة منه.

منتديات سيدات الأعمال في الدول الإسلامية: إدراكا للقدرات الكامنة لدى سيدات الأعمال وتنفيذا للأهداف التنموية للألفية حول مسائل الجندرة، شرعت الغرفة الإسلامية في تنفيذ برنامج شامل يتضمن تنظيم منتديات سنوية لصالح سيدات الأعمال في الدول الإسلامية منذ عام ٢٠٠٥م وذلك بغية تحقيق التمكين الاقتصادي لسيدات الأعمال في الدول الإسلامي. حيث تم حتى تاريخه عقد أربعة منتديات. وعقدت هذه المنتديات بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والغرف الوطنية المحلية ومنظمات وهيئات سيدات الأعمال. كما تقوم الوحدة الخاصة بتعاون الجنوب الجنوب التابعة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتقديم مساندة مالية قيمة مساهمة منها في تنظيم هذه المنتديات. يجدر التنويه إلى أن نجاح منتديات سيدات الأعمال والتوصيات التي تعتمدها هذه المنتديات يتم متابعتها وتنفيذها بشكل جيد الأمر الذي أدى إلى تأسيس:

شبكة المعلومات لسيدات الأعمال في منظمة المؤتمر الإسلامي (www.oic-bin.net):

خلال المنتدى الثاني لسيدات الأعمال في الدول الإسلامية الذث عُقد في كوالالمبور بماليزيا خلال الفترة من ٨-١٠ ديسمبر ٢٠٠٦م تم التوصية بتوفير وسيلة للترابط الشبكي، من خلال إنشاء موقع إلكتروني يتضمن قاعدة بيانات عن سيدات الأعمال في الدول الإسلامية، قامت الأمانة العامة للغرفة الإسلامية بإعداد وتصميم موقع موقع اليكتروني مخصص لسيدات الأعمال باسم "شبكة المعلومات لسيدات الأعمال في منظمة المؤتمر الإسلامي تحت عنوان: www.oic-bin.net في نوفمبر ٢٠٠٧م وقد تم إعلان إنطلاقته رسمياً خلال المنتدى الثالث لسيدات الأعمال الذي عُقد في الدوحة بدولة قطر في عام ٢٠٠٨م وهو يمثل أرضية موحدة تجمع إفتراضياً كافة صاحبات الأعمال في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتتيح لهن فرص التفاعل مع بعضهن البعض وتبادل المعلومات حول أعمالهن. ولقد حظيت هذه المبادرة بالترحيب من قبل الوحدة الخاصة بتعاون الجنوب الجنوب التابعة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث تم إختيار الغرفة الإسلامية كإحدى الأقمار الصناعية التي تهدف إلى حشد مليون سيدة أعمال في تواصل حي عبر الإنترنت في المشروع الذي أطلق عليه (OMBOL)، وذلك لتغطيتها ٥٧ دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، وبالتالي يعتبر مشروع الغرفة جزء

من مشروع الـ (OMBOL) الكبير للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بل سيعتبر مشروع الغرفة أنموذجاً للأقمار الصناعية الأخرى المشاركة في البرنامج. هذا وسوف يقدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المساندة الفنية المطلوبة لهذا المشروع خلال المرحلة الإبتدائية.

بنك الأسرة في السودان برأس مال وقدره ٥٠ مليون دولار أمريكي: لقد تم تأسيس بنك الأسرة في شهر يوليو ٢٠٠٨م وإتسع تدريجياً بفتح ما مجموعه (١٣) فرعاً في العاصمة وبقية الولايات السودانية، والهدف الأساسي للمشروع تقديم الخدمات المالية للفقراء الناشطين اقتصادياً مثل الخريجين، وصغار المزارعين والفلاحين، والحرفيين لتمكينهم من تسيير أنشطة إقتصادية تلائم ظروفهم. لقد تمكن البنك بنهاية عام ٢٠٠٩م من تقديم خدماته إلى ما مجموعه ١٠.١٧٥مستفيد. علماً بأنه يتبني أساليب تمويل إسلامية مثل المضاربة، والمرابحة، والمشاركة، وما إلى ذلك من أساليب بطريقة ميسرة تُتيح خدماته إلى الشرائح المستهدفة من المجتمع.

مركز الحضانة وبيت البيع في باكستان:

لقد تم إنشاء بيت البيع المذكور في مدينة مُلتان بشمال باكستان من قبل الغرفة النسائية للتجارة بالمدينة. ويخدم البيت كمركز للسيدات العاملات من منازلهن لترويج وتسويق مصنوعاتهن اليدوية بما يتيح بيعها بأسعار مربحة. حيث يقدم بيت البيع خدمات تسويقية ويُمكن المُصدرين من تقديم طلباتهم الأمر الذي يسهم في رفع جودة المنتجات ويحفز في الوقت نفسه على زيادة الكمية المنتجة.

بالإضافة لما تقدم بيانه من مشروعات وأخذاً بعين الإعتبار لحماس صاحبات الأعمال من المتوقع أن تُحقق منتديات الأعمال المستقبلية لسيدات الأعمال المزيد من النجاحات والنتائج الإيجابية.

مشاريع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة:

١) الهيئة العالمية للزكاة.

٢) نظام الأطعمة الحلال لصالح القطاع الخاص في دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

٣) الشركة الاسلامية الدولية لاستكشاف الفرص الاستثمارية (فرص).

٤) شركة تطوير السياحة البينية.

٥) شركات توظيف وتدريب العمالة.

٦) اتحاد أصحاب الأعمال.

٧) إتحاد جمعيات عمار الأرض.

٨) بنك الإعمار.

٩) شبكة منظمة المؤتمر الإسلامي للمعلومات (OIC Networks).

١) الهيئة العالمية للزكاة (IZO) :

قامت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة عن طريق الهيئة العالمية للزكاة وباتعاون مع ديوان الزكاة والمعهد العالي للزكاة في السودان بتنظيم الورشة الإقليمية الأولى لصناديق الزكاة الإفريقية في مدينة الخرطوم برعاية نائب رئيس جمهورية السودان وتحت شعار (معاً من أجل مؤسسات زكوية قوية ومتطورة) وذلك خلال الفترة من ١٥-١٦ يونيو ٢٠٠٩م وقد خاطب الورشة مستشار رئيس الجمهورية لشئون التأصيل وسعادة رئيس الغرفة الإسلامية ووزير الرعاية الإجتماعية بجمهورية السودان والأمين العام لديوان الزكاة بالسودان، وقد أجمع المتحدثون على أن الزكاة ركن موحد لجميع المسلمين يستوجب أن تتجمع هيئاتها وصناديقها في كيان واحد عريض يتسم بالتنوع ويعزز قوتها وقد رحب الحضور بقيام الهيئة العالمية للزكاة وأشادوا بالجهد الذي بذلته وتبذله الغرفة الإسلامية في دعم وتأسيس الهيئة العالمية للزكاة.

على مدى يومين ناقش المؤتمر أوراق علمية تضمنت رؤية عالمية لشعيرة الزكاة وعرض لمسيرة الزكاة بالسودان وأهداف ورسالة الهيئة العالمية للزكاة، وواقع الزكاة في البلدان الإفريقية وأسس ومقومات تعزيز العلاقات في مجال الزكاة والإحتياجات العلمية والبحثية والتدريبية والتأهيلية والفنية لمؤسسات الزكاة في إفريقيا.

خرجت الورشة بتوصيات عديدة هامة منها الدعوة إلى إيجاد قاعدة بيانات عن خارطة الزكاة والمسلمين في إفريقيا وتوفير المعلومات الإحصائية ووضع الإستراتيجيات الملائمة لتطوير قدرات صناديق الزكاة، كما أوصى المؤتمرون الهيئة العالمية للزكاة بإجراء دراسات ميدانية عن أوضاع صناديق الزكاة الإفريقية والإهتمام بتطوير أساليب العمل الزكوي على أن يكون مرتكزاً على الوسائل العلمية والإحترافية في النظم والمعدات. كما أكدوا على ضرورة العناية بالخطاب الإعلامي للزكاة في إفريقيا ووضع خطة إعلامية طويلة المدى تساهم في حسن فهم المجتمعات لدور هذه الصناديق في معالجة الفقر وتطوير بيئات المسلمين، وتمكين دافعي الزكاة من التفاعل مع العاملين على الزكاة في إخراج وصرف أموال الزكاة ودعوة المسلمين الآخرين إليها.

٢) نظام الأطعمة الحلال لصالح القطاع الخاص في دول منظمة المؤتمر الإسلامي:

تعمل الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة على إنشاء موجهات عامة لتنسيق صناعات منتجات الأغذية الحلال لصالح القطاع الخاص في جميع الـ (٥٧) دولة الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ويقوم أحد أجهزة الغرفة وتحديداً المؤسسة الدولية للحلال (International Halal Integrity Alliance "IHI") بالعمل على التسيق مع كافة الجهات المعنية في العالم لأعداد الموجهات العامة التي من شأنها أن تكون مقبولة لكافة الدول الإسلامية. بالإضافة إلى ما تقدم، بإعتبار أن الغرفة الإسلامية عضواً في مجموعة الخبراء لمنظمة المؤتمر الإسلامي للمعايير التي تُعرف بالـ(SEG) تقوم بتقديم كل التعاون الممكن مع بقية الأعضاء من أجل إستكمال التفاصيل الخاصة بتطبيق آلية لنظام الأغذية الحلال، بحيث يتم تقديمها إلى إجتماع الدورة الوزارة الـ(٢٦) للجنة الكومسيك.

٣) الشركة الدولية لاستكشاف الفرص الاستثمارية في العالم الإسلامي (FORAS):

تهدف الشركة الإسلامية الدولية للاستثمار (فرص) إلى إستكشاف الأعمال والإستثمارات الممكنة في القطاعات المتخصصة التي توفر فرصاً إستثمارية. في هذا السياق تركز شركة فرص على المنطقة الإفريقية بإعتبار أنها جغرافياً تضم معظم الدول الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتي تتمتع بإمكانيات وقدرات كامنة قابلة للتطوير والنمو. وتركز الشركة الإسلامية الدولية للاستثمار (فرص) في تنفيذ مشاريع ضخمة في إفريقيا في القطاعات التالية:

- القطاع الزراعي:

تحظى منطقة غرب إفريقيا بموارد طبيعية وفيرة من حيث الأراضي الخصبة والمناخ الملائم لزراعة الأرز. ولقد تمكنت شركة فرص من تحديد مواقع بعينها لإقامة مشاريع زراعية متنوعة في جمهوريات كل من السودان، والسنغال، ومالي بحيث تسهم في إستثمار هذه الأراضي في مشاريع زراعية ناجحة.

في السودان حصلت شركة فرص على أرض زراعية مساحتها ٣٠٠ ألف هكتار في ولاية سنار والتي سوف يتم إستثمارها في زراعة محاصيل نقدية ومزارع أغذية. وقد تم إعداد دراسة الجدوى من قبل خبراء ووتفاوض شركة فرص حالياً مع مكاتب إستشارات فنية دولية بخصوص إدارة هذه المشاريع.

- مشاريع زراعية متكاملة لإنتاج الدواجن:

بالإضافة إلى ما تقدم، قامت شركة فرص بإعداد دراستي جدوى لإنشاء مشاريع متكاملة لإنتاج الدواجن، حيث من المتوقع أن تبدأ عملها ففي عام ٢٠١٠م في كل من السودان والسنغال. وتعتزم شركة فرص زيادة رأسمال مشاريع إنتاج الدواجن في منطقة غرب إفريقيا من خلال إجراء ترتيبات خاصة بقروض طويلة الأجل.

- مشاريع مسالخ آلية:

تهدف شركة فرص أيضاً إلى تحقيق قيمة مضافة من خلال تنمية مشاريع لمسالخ آلية يستخدم فيها أحدث التقنيات والمعدات التي تم إنتاجها في تركيا و/أو الصين وذلك بغية الإستفادة من موارد الثروة الحيوانية الهائلة في إفريقيا بوجه عام وبتنفيذ مشروعين في كل من السودان ومالي على وجه الخصوص. وتعتزم الشركة أيضاً إستخدام التقنيات المتطورة في مجال الصناعات الغذائية خاصة إنتاج عصير الفواكه وتعليب وتعبئة المنتجات الغذائية.

- مشاريع القطاع العقاري:

قامت شركة فرص بتوقيع إتفاقية مع وزارة الإسكان في جمهورية مالي لإنشاء ما بين ٢٠-٦٠ ألف وحدة سكنية، وتهدف إلى زيادة هذا العدد في مراحل لاحقة. وستتولى شركة فرص الإدارة والتنفيذ لهذا المشروع. ومن المتوقع أن تكلف المرحلة الأولية للمشروع ٧٠٠ مليون دولار أمريكي يتم خلالها تشييد ٢٠ ألف وحدة سكنية خلال فترة ست سنوات.

- قامت شركة فرص بتوقيع إتفاقية مع الصندوق الوطني للإسكان وإعادة الإعمار في السودان لتشييد ٥٠ ألف وحدة سكنية في الخرطوم، بالإضافة إلى الحصول على إتفاقية تخفيض وضمان من البنك المركزي في السودان، وسوف تقوم شركة فرص بإشراك شركة مقاولات دولية كمستشار فني لتشييد المشروع خلال فترة خمس سنوات. وسوف يُكلف المشروع ما قيمته واحد بليون دولار أمريكي وسوف يتم الترتيب لتوفير قرض إسلامي لصالح حكومة السودان.

- كما تعمل شركة فرص على تشييد مشاريع عقارية في كل من جمهوريات نيجيريا والكونغو وبنين بسعة ١٠ آلاف وحدة سكنية لكل دولة على حدة. ولا تزال هذه المشاريع في المراحل الأولية التي تتضمن إعداد دراسات الجدوى والتفاوض مع الحكومات بخصوص الضمانات المصرفية.

- كما أن شركة فرص بصدد الحصول على ملكيات أراضي وتوقيع إتفاقيات تخفيض مع حكومة جمهورية مالي وتتعاون مع جهات إستشارية مالية في المشاريع التالية:

  - منطقة تجارية حرة.
  - مجمع تسويقي.
  - برج تجاري.
  - فندق من فئة خمس نجوم.

- <u>قطاع الطاقة</u>:

قامت شركة فرص بتوقيع إتفاقية مع شركات دولية لتمويل وتوفير المساندة الفنية لمشاريع الطاقة في غرب إفريقيا. ومن المرتقب أن تكمل شركة فرص المفاوضات بشأن إتفاقيات المتعلقة بالتسهيلات بنهاية عام ٢٠١٠م في جمهوريات كل من بنين، ومالي، ونيجيريا. وسوف يكون لهذه المشاريع تأثيرات إيجابية بالغة للتنمية والتطور المستدامين في البلدان المذكورة.

- <u>قطاع السكك الحديدية</u>:

نجحت شركة فرص في تحديد مشاريع لتطوير خطوط السكة الحديد في دول في شرق وغرب إفريقيا، وقد قام فريق يضم مستشارين فنيين من إيران بزيارة جمهوريتي مالي وبنين لمناقشة تفاصيل المشروعات والحصول على البيانات الضرورية. وقد تم الحصول على دراسة جدوى من حكومة مالي لصالح المشروع. أما بالنسبة للسودان فلم تكتفي شركة فرص بتطوير المشروع بل تساهم في الحصول على قرض يوافق أحكام الشريعة لصالح تمويل المشروع. ومن المؤمل أن تسهم هذه المشاريع في زيادة حجم التجارة فيما بين الدول المتجاورة وأن تؤدي بالتالي إلى إزدهار الأنشطة الاقتصادية في المنطقة بأسرها.

تمكنت شركة فرص من إبرام إتفاق للحصول على خدمات إستشارية متكاملة لصالح هذه المشاريع وتنسق حالياً مع كافة الجهات الشريكة وذات المصلحة في المشاريع لتأمين إنجازها في الفترة الزمنية المطلوبة.

- النشرة الخبرية لشركة فرص:

لإطلاع الأطراف الشريكة والمعنية بالمشاريع آنفة الذكر وغيرها من المستثمرين وأصحاب الأعمال في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حول الأنشطة التي تضطلع بها شركة فرص لتطوير التجارة والإستثمارات على المستوى الإقليمي في الدول الأعضاء ، تصدر الشركة نشرة خبرية تسلط الضوء على اللقاءات الهامة والإمجازات التي تتحقق في تنفيذ مشاريعها. وتعتبر النشرة الخبرية مصدراً لنشر المعلومات الهامة وتحرص الشركة على توزيعها على أكبر نطاق ممكن. ويتم بذل كل الجهود الممكنة لتطويرها بحيث تُلبي إحتياجات الشركاء والمستثمرين المحتملين، والمؤسسات المالية، والإستشارية وغيرها من الجهات الأخرى ذات الصلة.

٤) شركة تطوير السياحة البينية.

تهدف هذه الشركة إلى زيادة توعية وتعريف المسلمين بدولهم وما تتمتع به من مقومات تاريخية وحضارية، وإلى تطوير البنيات السياحية القائمة فضلاً عن الترويج والإعلان والتسويق للسياحة فيما بين الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

قامت لجنة التنسيق والمتابعة في إجتماعها الأول الخاص بوضع برنامج تنفيذي لإطار التنمية والتعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في دمشق بالجمهورية العربية السورية خلال الفترة من ١٨-١٩ مارس ٢٠٠٩م، بتكليف الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة/ شركة فرص لتنمية السياحة (FTD).

٥) شركات توظيف وتدريب العمالة.

تهدف هذه الشركة إلى زيادة تشغيل العمالة من الدول الإسلامية، وتدريب وتأهيل وتسويق العمالة الإسلامية وكذلك تقليص حجم البطالة القائمة من خلال الإستغلال الأمثل للفرص الموجودة.

٦) اتحاد أصحاب الأعمال للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة:

انطلقت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بتفعيل آلية "إتحاد أصحاب الاعمال" وقد انتهجت الغرفة الإسلامية إسلوب التعريف أولاً بأهداف الإتحاد ثم الإلتقاء بمتخذي القرار والجهاز التنفيذي بالغرف التجارية للنقاش والوصول إلى مرحلة التوقيع على مذكرة التفاهم مع إتحادات الغرف التجارية الصناعية ومن ثم الترويج لعضويات الإتحاد بالتعاون مع الغرف المحلية في الدول الإسلامية.

أرسل سعادة الشيخ/ صالح كامل رئيس الغرفة الإسلامية ١٧ خطاب إلى رؤساء أكبر إتحادات الغرف التجارية بدول بمنظمة المؤتمر الإسلامي لطلب دعم إنطلاقة الإتحاد وتكوين مظلة لأصحاب الأعمال والقطاع الخاص وتجمعات الأقليات الإسلامية لتسهيل حرية الحركة وتوثيق صلات التعارف والصداقة بين أصحاب الأعمال وتشجيع الإستثمارات وتنمية التجارة البينية في الدول الإسلامية وذلك لتشغيل شباب الأمة وخفض نسبة البطالة وزيادة الناتج القومي للدول الأعضاء.

إنضم إلى "إتحاد أصحاب الأعمال" ختى تاريخ اليوم رسمياً ٢١ إتحاد غرف تجارية صناعية في الدول الإسلامية الموقعة على مذكرة التفاهم الخاصة "بإتحاد أصحاب الأعمال".

- عقد الإجتماع التأسيسي "لإتحاد أصحاب الأعمال" بفندق الهلتون جدة بحضور كبار أصحاب أعمال من ١٣ دولة إسلامية لمناقشة وإعتماد النظام الأساسي للإتحاد.
- إنعقد الإجتماع الأول لأعضاء مجلس إدارة "إتحاد اصحاب الأعمال" بمقر الغرفة التجارية الصناعية بقطر والثاني بمدينة القاهرة تم خلالها إنتخاب رئيس ونائب رئيس للإتحاد وتحديد أهداف إتحاد أصحاب الأعمال.
- تم تأسيس إدارة خدمات كبار الأعضاء لتسويق مشروعات الاعضاء وترويج وكالات الشركات التجارية في الدول الإسلامية.
- تم ترجمة جميع المطويات والمعلومات الخاصة "بإتحاد اصحاب الاعمال" إلى اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والتركية وذلك لتسهيل عملية التواصل مع أعضائنا في مختلف الدول الإسلامية.
- تم بناء موقع إلكتروني وبنك معلومات خاص بلأعضاء وأخيراً فعلت "خدمة على مدار الساعة" لسرعة التواصل الدائم مع جميع أعضاء الإتحاد خلال رحلاتهم التجارية في الدول دول منظمة المؤتمر الإسلامي لتشجيع التجارة البينية.

أسماء دول إتحادات الغرف التجارية الصناعية الموقعة على مذكرة التفاهم الخاصة بتفعيل عضويات "إتحاد أصحاب الاعمال":

١. المملكة العربية السعودية	٢. دولة قطر
٣. الإمارات العربية المتحدة	٤. سلطنة عمان
٥. جمهورية مصر العربية	٦. المملكة المغربية
٧. الجمهورية الإسلامية الموريتانية	٨. المملكة الأردنية الهاشمية
٩. جمهورية السودان	١٠. الجمهورية اليمنية
١١. جمهورية باكستان الإسلامية	١٢. الجمهورية الإسلامية الإيرانية
١٣. جمهورية بنين	١٤. جمهورية أوغندا
١٥. جمهورية السنغال	١٦. جمهورية غينيا
١٧. جمهورية النيجر	١٨. جمهورية كازاخستان
١٩. جمهورية العراق	٢٠. الجمهورية العربية السورية
٢١. ألبانيا	

٧) إتحاد جمعيات عمار الأرض:

انطلقت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بتفعيل آلية "إتحاد أندية عمار الارض" لإحياء دور الشباب للمشاركة في تفعيل الخطة العشرية للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ولدفع عجلة التنمية الإقتصادية بدول منظمة المؤتمر الإسلامي وللمساهمة في خفض نسب البطالة بين الشباب عن طريق تشجيعهم للدخول إلى سوق العمل،

وقد انتهجت الغرفة الإسلامية إسلوب التعريف أولاً بأهداف "إتحاد أندية عمار الارض" ثم الإلتقاء بمتخذي القرار والجهاز التنفيذي بالغرف التجارية للنقاش ومن ثم الترويج لعضويات الإتحاد إلى الشباب بالتعاون مع الغرف المحلية في الدول الإسلامية.

تم التواصل مع شباب الاعمال بلجان الغرف التجارية بمدن الرياض، جدة، مكة المكرمة، المدينة المنورة، اسطنبول، الاسكندرية، الكويت، اليمن، جاكرتا للتعريف باهداف "إتحاد أندية عمار الارض" ولمساعدة الشباب في البدء في مشروعاتهم التجارية من خلال الدعم بالمشاركة التجارية من قبل أعضاء "إتحاد اصحاب الاعمال" بعد دراسة الجدوى الإقتصادية لمشروعات الشباب.

- تم ترجمة مطويات "إتحاد أندية عمار الارض" إلى اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية لتسهيل التواصل مع شباب الاعمال في مختلف الدول الإسلامية.
- تم تأسيس نادي الكويت الذي وصل عدد اعضائه ٤٥ شاب لدعم الخطة العشرية للغرفة الإسلامية كنموذج يتم من خلاله نشر التجربة إلى باقي شباب الاعمال بالدول الإسلامية الاخرى.
- تم البدء فعلياً بالتعاون مع شباب الأعمال للموصياد التركي لتسويق مشروعاتهم التجارية إلى أعضاء "إتحاد اصحاب الاعمال" وتم المشاركة في المؤتمر السنوي لشباب الموصياد بحضور ١٠٠٠ شاب وشابة أعمال من ١٦ دولة لنشر أهداف "إتحاد اندية عمار الارض"
- قمنا بالتنسيق لزيارة شباب الاعمال التركي (الموصياد) للإلتقاء مع شباب الاعمال السعودي في مدن جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة والتي نتج عنها تكوين تبادل فكري وتجاري وتأسيس شراكات إستراتيجية بين الشباب من الجانب السعودي والتركي.
- تم البدء في التحضير للقاء الأول الذي بمشيئة الله سيجمع شباب الاعمال من ١٥ دولة إسلامية والذي سيرافق المؤتمر الاول "لإتحاد أصحاب الاعمال" خلال العام الحال.

٨) بنك الإعمار (AL-EMMAR BANK):

قامت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بتنظيم الإجتماع التأسيسي لبنك الإعمار ودعت لحضوره ما مجموعه ٨٢ من البنوك والمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. وقد عُقد الإجتماع في المقر الرئيسي للبنك الإسلامي للتنمية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية في ١٠ أكتوبر ٢٠٠٩م. وأتفق المجتمعون على أن صناعة التمويل الإسلامي لا تزال في مراحلها الأولية والباكرة من التطوير وهناك مناطق عديدة من البناء المؤسسي في حاجة إلى الوقوف عندها وتحسينها ودفعها إلى الأمام. وفي هذا السياق هناك فجوتان ظاهرتان للعيان هما: (١) إن صناعة التمويل الإسلامي تتكون وبصورة كبيرة – مع وجود بعض الإستثناءات – من مؤسسات تجزئة صغيرة ولا يكاد يوجد أي بنك إسلامي ذو رأسمال كبير مقارنة بالبنوك التقليدية يمكن أن يلعب دوراً محورياً وقيادياً في ضمان الإكتتاب، والتمويل، والتوريق لمشروعات حيوية في سائر الدول الإسلامية. (٢) تفتقر الصناعة إلى الحد الأدنى

من الأدوات المالية الضرورية لإدارة سيولتها وإن صناعة التمويل الإسلامي لا زالت تعتمد في هذا الأمر على أساليب النظام المصرفي التقليدية إلى جانب غياب كامل للسوق الفاعل بين البنوك الإسلامية.

ومن أجل مواجهة هذه الفجوات وسد هذه الثغرات أنعقد هذا الإجتماع للبدء في تأسيس مجموعة مالية إسلامية إستثمارية دولية رائدة تساهم فيها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ذات الملاءة والهيئات الحكومية في دول منظمة المؤتمر الإسلامي بهدف الإسهام في إحداث تنمية حقيقية في اقتصاديات الدول الإسلامية، وذلك من خلال دراسة أفكار مشاريع جديدة وتطويرها وتمويلها وتشغيلها وفقاً لمبادئ الشريعة الغراء. وتم الإتفاق على تكوين لجنة تاسيس والإجتماع مع البنك المركزي الماليزي، حيث تم تقديم طلب رخصة بنك إسلامي عملاق بإسم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، كما تم تكوين لجنة لمخاطبة بقية البنوك والترويج للبنك في مختلف دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

عقد كل من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والبنك الإسلامي للتنمية إجتماعاً مع البنك المركزي الماليزي، وبعدها تم تسليم طلب لتأسيس بنك كبير (Mega Bank)، والغرفة في إنتظار الرد من البنك المركزي الماليزي، وخلال هذه الفترة سوف تستمر اللجنة المختصة في تجميع رأس المال وإعداد خارطة الطريق في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

٩) شبكة منظمة المؤتمر الإسلامي للمعلومات (OIC Networks):

قام كل من البنك الإسلامي للتنمية وشركة ميموس الماليزية (MIMOS) بتأسيس شركة شبكة منظمة المؤتمر الإسلامي للمعلومات (OIC Networks)، كمشروع إستثماري مشترك بهدف أن تعمل كسوق إفتراضية، حيث يُمكن إجراء صفقات تجارية إلكترونية عبرها. ومع ذلك فقد ظل الإقبال على خدمات الشركة محدوداً من قبل القطاع الخاص للدول الأعضاء.

بعدها عُقد اجتماع بين معالي الدكتور أحمد محمد علي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وسعادة الشيخ صالح عبد الله كامل رئيس الغرفة الإسلامية في مقر البنك بجدة في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٧م وافق رئيس الغرفة الإسلامية بصفة مبدئية على شراء الشركة المذكورة مقابل دينار إسلامي واحد (والدينار الإسلامي وحدة حسابية يستخدمها البنك الإسلامي للتنمية وتساوي الوحدة الحسابية التي يستخدمها صندوق النقد الدولي والتي تعرف بحق السحب الخاص الـSDR).

قام مجلس إدارة الغرفة الإسلامية في إجتماعه الخامس الذي عقد في ٢٤ إبريل ٢٠٠٨م في جدة بالمملكة العربية السعودية بمناقشة الموضوع ووافق من حيث المبدأ على شراء الشركة مقابل واحد دينار إسلامي وشكر كل من رئيس البنك الإسلامي للتنمية والشركة الماليزية على العرض الكريم. وقد قام بتكليف الإدارة القانونية المعنية بإستكمال إجراءات الصفقة.

بناء عليه تم تكليف المستشار القانوني لسعادة رئيس الغرفة الإسلامية حيث أفاد بأنه يتابع الموضوع مع المسئول المعني الذي أبلغ بدوره أن الإتصالات جارية حالياً مع الضشركة الماليزية للحصول على مستند يفيد بعدم وجود

أية مسئوليات مالية وقانونية مع السلطات المختصة. بعد الحصول المستند المذكور وإستكمال كافة الإجراءات القانونية الخاصة بتسجيل الشركة سيقوم المستشار القانوني لرئيس الغرفة الإسلامية بإعداد عقد بيع وشراء يحفظ كافة حقوق الغرفة الإسلامية، كما سيتم الإعلان عن ذلك في حينه.

١١) ورشة عمل حول إحياء القيم الأخلاقية:

وفقاً لأهدافها الأساسية قامت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بتنظيم ورشة عمل حول إحياء القيم الأخلاقية في الفترة من ١٧–١٨ يونيو ٢٠٠٩م في جدة بالمملكة العربية السعودية، وتهدف الورشة إلى إحياء مكارم القيم الأخلاقية المهنية والإنسانية وأن تصبح منطقة مكة المكرمة أنموذج يحتذى به في تفعيل القيم على مستوى العالم الإسلامي. وقد حضر الورشة عدد من كبار الشخصيات المهتمة بموضوعها ومن بينهم صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة وأصحاب المعالي وزراء التعليم والصحة والإعلام بالمملكة العربية السعودية .

١٢) مركز الغرفة الإسلامية للبحوث والمعلومات (ICRIC):

يتولى مركز الغرفة الإسلامية للبحوث والمعلومات (ICRIC) الكائن تحت مظلة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بتنفيذ أنشطة عديدة تغطي مختلف نشاطات وأوجه الأعمال التجارية. ونظراً إلى أهمية التقييم الإئتماني لكافة المؤسسات الاقتصادية في عصرنا الحاضر، يقوم مركز الغرفة الإسلامية للبحوث والمعلومات بإجراء مسوح فنية في هذا المجال ويفحص أوجه القصور القائمة فيما بين الدول الإسلامية وبناء عليه إفتتح المركز نظاماً للتقييم الإئتماني لصالح المؤسسات في الدول الإسلامية.

يستند هذا النظام إلى أنموذج يتألف من أجزاء وصفية وأخرى حسابية. وتشتمل المؤشرات الكلية للأنموذج على ٦٠٠ جزئية بما فيها التحليل القانوني والتقرير المالي، ويتم مسح مدى ملائمة الأنشطة المالية والاقتصادية للمؤسسة مع القواعد الحكومية والجوانب الجمركية والقانونية فضلاً عن الشكاوى الموجهة ضد الشركة.

إن نظام التقييم الإئتماني والتحليل يتضمن ثلاثة مجالات معلوماتية يتم حفظها رقمياً، وفي الخطوة الثانية يتم معالجة المعلومات وتصنيفها وتقديمها في صيغة تقرير تقييمي للشركة ويتم تجديد الترتيب التقييمي بعد كل فترة تتراوح ما بين ستة إلى إثني عشر شهراً.

بهذه الطريقة يقوم مركز الغرفة الإسلامية للبحوث والمعلومات بإجراء تقييم إئتماني للمؤسسات الكبرى كما تستفيد من خدماته الإستشارية بعض المراكز الاقتصادية والغرف التجارية.

ويُحدد التقييم الإئتماني الموقع الإئتماني للمؤسسات على وجه الدقة إرتكازاً على تقرير تحليلي للأوضاع المالية والإدارية والقانونية للمؤسسة. ويتشمل التقييم الإئتماني على تحليل كمي ونوعي وقانوني. التحليلي النوعي يتألف من تحليل الجودة والكفاءة الإدارية، والقدرة التنافسية للمؤسسة، والنمو المتوقع في الصناعة ذات الصلة ويتناول بالتالي التغييرات التقنية والتطورات في مجال العمالة وقوانين العمل وعلاقات المؤسسة والفُرص المتاحة لها ونقاط قوتها وضعفها والمخاطر التي تتهددها...الخ.

بالإضافة إلى ما تقدم يستمر مركز الغرفة الإسلامية للبحوث والمعلومات في تنفيذ أنشطته الأخرى مثل تنظيم الدورات التدريبية في مجال صناعة البتروكيماويات وفق معايير أنموذج المؤسسة الأوروبية للكفاءة الإدارية (European Foundation for Quality Management).

١٣) شبكة منظمة المؤتمر الإسلامي لهيئات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ONSA)

تم الإعتراف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كعامل إستراتيجي بالغ الأهمية في توفير الدخل المرتفع وتحقيق النمو وإزالة الفقر والبطالة. وبجه عام تعتبر وسائل هامة ومؤثرة في إنعاش النشاط الاقتصادي ولها تأثير عميق في تحقيق التقدم الإجتماعي. وهناك حاجة ماسة لتنسيق الجهود على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي لتحقيق الإستفادة القصوى من تطوير مقدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا القطاع الحيوي الهام في أشد الحاجة لتغذيته بالدعم المؤسسي وتيسير فرص حصوله على التمويل وتوفيرالخدمات التطويررية وتهيئة المناخ الملائم بتقليص التعقيدات الإجرائية لصالحه.

تقوم كل دولة في العالم اليوم تقريباً بإيلاء أهمية خاصة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظراً لما تتسم به من قدرات تكاملية ومرونة وإمكانات إنتاجية هائلة نسبياً. وقد وافقت اللجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في اجتماع دورتها الثالثة والعشرين الذي عقد في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية في يناير عام ٢٠٠٠م على اقتراح الغرفة الإسلامية الداعي لإنشاء فريق عمل لمنظمة المؤتمر الإسلامي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد تم اعتماد وتبني هذا القرار من قبل مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في اجتماع دورته السابعة والعشرين الذي عقد في شهر يوليو ٢٠٠٠م بالعاصمة الماليزية كوالالمبور، وأعتمده مؤتمر القمة الإسلامية التاسعة الذي عقد في الدوحة بدولة قطر في نوفمبر ٢٠٠٠م. بناء عليه تم تأسيس الفريق في عام ٢٠٠١م من قبل معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وتم تكليف الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بعقد إجتماعات الفريق لدراسة وتحليل إحتياجات ومشكلات والمتطلبات المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي ووضع الإستراتيجيات اللازمة لتنميتها.

بناء عليه قامت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وبالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية وبمساندة من الغرف الأعضاء والهيئات المعنية بهذا القطاع بتنظيم اجتماعات للفريق، أولها في بنغلاديش في عام ٢٠٠٢م، والثاني في موزمبيق في ٢٠٠٣م، والثالث في باكستان في عام ٢٠٠٤م والرابع في تايلاند في ٢٠٠٥م والخامس في تركيا في ٢٠٠٦م. بهدف تقييم المعضلات والصعوبات التي تجابه هذا القطاع في الدول الأعضاء، لتقديم الحلول المناسبة والوسائل العملية اللازمة لتذليلها ومعالجتها وتحسين أدائها.

في ندوة إستغرقت ثلاثة أيام لإعداد البرنامج الوطني لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي عقدت في داكا ببنغلاديش في ١٠-١٣ ديسمبر ٢٠٠٧م عرض المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية دعم إطلاق موقع إلكتروني لصالح كافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في العالم الإسلامي، وخلال الإجتماع السادس والأخير لفريق العمل لمنظمة المؤتمر الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي عقد في أغسطس ٢٠٠٨م في تايلاند أعتمد الفريق تأسيس شبكة منظمة

المؤتمر الإسلامي لهيئات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ONSA)، من خلال مركز الغرفة الإسلامية للبحوث والمعلومات.

ووفقاً للتوصيات تم إطلاع مركز الغرفة الإسلامية للبحوث والمعلومات على الوظائف المحددة التي يجب أن يضطلع بها موقع شبكة منظمة المؤتمر الإسلامي لهيئات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ONSA)، والتي ينص عليها الميثاق والموجودة في الموقع الإلكتروني. يهدف مركز الغرفة الإسلامية للبحوث والمعلومات من إطلاق هذا الموقع أولاً إلى توفير المعلومات بما فيها الأنشطة ذات الصلة بالقطاع المذكور على مستوى الدول الإسلامية، فضلاً عن الندوات العالمية حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكتب والمقالات وما إلى ذلك من مواد ذات صلة.

تم إجراء إتصالات من قبل مركز الغرفة الإسلامية للبحوث والمعلومات/ شبكة منظمة المؤتمر الإسلامي لهيئات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إتحاد الإقليمية للغرف التجارية في منطقتي آسيا والمحيط الهادي حول دور القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة. بالإضافة إلى البرماج التدريبية التي تُعقد بالتعاون مع مركز التجارة الدولية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية تنفيذ أفضل الممارسات والتقنيات المعرفية.

أنشطة تعزيز القدرات، طمفهوم التمويل الأصغر، القيمة المضافة، الأمن الغذائي، إدارة الغرف التجارية، وتخفيف الفقر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

أنشطة أخرى:

بالإضافة إلى الأنشطة المذكورة أعلاه، تعمل الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة على تنويع أنشطتها مع التركيز في الوقت نفسه على القطاع الخاص وأهداف خطة عملها العشرية. وتهدف هذه البرامج والأنشطة إلى تخفيف وطأة الفقر وبناء وتعزيز القدرات. وتقم إستراتيجية الغرفة على تركيز الأنشطة في المجالات التي من شأنها أن تسهم في تطوير اقتصاد تنافسي وتحقيق تطور في التنمية المستدامة للقطاعين التجاري والصناعي. وتشمل هذه الأنشطة تنظيم برامج تدريبية، تقديم خدمات إستشارية في مجال تقنية المعلومات، ترويج وتطوير الإستثمار، وتنمية التجارة، وتطوير المؤسسات الصغيرة، والتوسع في قطاع الخدمات، والتوعية والتعريف ببرامج الخصخصة، والتمكين الاقتصادي للسيدات، وتنمية السياحة، وإنشاء وترويج الشركات في القطاع الخاص لصالح التنمية الاقتصادية.

برنامج تدريبي حول تطوير قطاع التمويل الأصغر،

الخرطوم – جمهورية السودان (١٨–٢١ يوليو ٢٠٠٩م):

تم تنظيم برنامج تدريبي حول تطوير التمويل الأصغر في دول منظمة المؤتمر الإسلامي في مدينة الخرطوم بالسودان خلال الفترة من ١٨–٢١ يوليو ٢٠٠٩م، ووبما أن قطاع التمويل الأصغر في بعض دول منظمة

المؤتمر الإسلامي لا يزال في مرحلة إبتدائية وهناك حاجة لفعل الكثير لتوضيح مفهوم التمويل الأصغر وفي نفس الوقت تقديم قروض مُيسرة ومناسبة للمستحقين، فقد تم الإعداد للبرنامج التدريبي بغرض التوعية والتعريف بالتحديات التي تواجه هذا القطاع والسبيل الأمثل لإستخدامه لإزالة الفقر كم خلال توفير التمويل الميسر للفقراء. ويعالج البرنامج العديد من المسائل والمعوقات التي توجه القطاع ويقترح توصيات حول كيفية تجاوزها. كما خُلص البرنامج إلى الدعوة لإنشاء مركز تدريب ليخدم مجالات البحث والتعاون للتركيز في بناء القدرات وإعداد المواد اللازمة للدورات التدريبية التي يمكن تعميمها على كافة دول منظمة المؤتمر الإسلامي. لمن يرغب يوجد تقرير كامل للبرنامج بشكل منفصل.

ورشة عمل تدريبية حول "تصنيع البُن" في كمبالا –جمهورية يوغندا (٥–٨ أكتوبر ٢٠٠٩م):

بناء على دعوة كريمة من الغرفة الوطنية اليوغندية للتجارة والصناعة قامت الأمانة العامة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بتنظيم ورشة عمل تدريبية مدتها أربعة أيام حول "تصنيع البُن " في كمبالا بجمهورية يوغندا خلال الفترة من ٥–٨ أكتوبر ٢٠٠٩م بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الوطنية اليوغندية للتجارة والصناعة. والسبب الرئيسي إختيار يوغندا لإستضافة هذه الورشة هي أنها إحدى كبريات الدول المنتجة لمحصول البُن ليس فقط على مستوى قارة إفريقيا بل على مستوى العالم الإسلامي أجمع. كما يأتي تنظيم هذه الورشة كمساهمة من الغرفة الإسلامية في تحقيق أحد أهداف البرنامج العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي وهو رفع المعدل الحالي للتجارة البينية الإسلامية إلى ما نسبته ٢٠% بحلول عام ٢٠١٥م. شارك في ورشة العمل ٥٧ متدرباً من جمهورية يوغندا بالإضافة إلى أربعة دول أخرى هي الكاميرون، وسيراليون، والسودان، واليمن.

والهدف الرئيسيي للورشة هو بناء وتعزيز القدرات اللازمة لتحقيق قيمة مضافة لمحصول البن من قبل أصحاب الأعمال من خلال تطوير المهارات والمعرفة التقنية المطلوبة لعملية تصنيع وإنتاج وتطوير القيمة المضافة لمنتجات البُن. ويتمثل الجانب الأساسي للورشة في تقديم خبرات وتجارب عملية في تحميص، ومعالجة، وتغليف المنتج، بالإضافة إلى تقديم معلومات لمساندة عمليات إضافة القيمة وتنويع الإنتاج. يوجد تقرير متكامل حول الورشة بناء على الطلب.

برنامج تدريبي حول "إدارة الغرف" لصالح كوادر الغرف الأعضاء من الدول الإفريقية،

كمبالا –جمهورية يوغندا (٩–١٢ أكتوبر ٢٠٠٩م):

إدراكاً لأهمية القطاع الخاص ودوره المحوري في التنمية الاجتماعية والاقتصادية قامت الأمانة العامة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بتنظيم برنامج تدريبي حول "إدارة الغرف" لصالح كوادر الغرف الأعضاء من الدول الإفريقية أيضاً في كمبالا بجمهورية يوغندا خلال الفترة من ٩–١٢ أكتوبر ٢٠٠٩م وذلك بالتعاون مع الغرفة الوطنية اليوغندية للتجارة والصناعة والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

شارك في البرنامج التدريبي ٢٧ متدرباً من الغرفة الوطنية والغرف الإقليمية في جمهورية يوغندا بالإضافة إلى خمسة متدربين من مؤسسات الدول الإفريقية الأعضاء في الغرفة الإسلامية وتحديداً من جمهوريات بنين، وجيبوتي، وغامبيا، والسودان. بالإضافة إلى ممثل المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة الذي قدم عرضاً توضيحياً عن المؤسسة خلال البرنامج التدريبي.

ويخدم البرنامج التدريبي أحد أهداف البرنامج العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي يرمي إلى رفع معدل التجارة البينية للدول الإسلامية إلى نسبة ٢٠% بحلول عام ٢٠١٥م. بينما الهدف الكُلي للبرنامج هو تمكين الغرف التجارية والصناعية الأعضاء للدول الإفريقية من تقديم مدى واسع ومتنوع من الخدمات ذات الجودة العالية للأعضاء من منطقة إفريقيا حتى يتسنى لهم أن يلعبوا دوراً جوهرياً في تنمية القطاع الخاص في بلدانهم. وقد تم تدريب المشاركين على تبني أحدث الأساليب الإدارية بما فيها نظام إجراءات التشغيل المعيارية (Standard Operating Procedures) وذلك بغية تقديم خدمات أكثر فعالية لصالح منتسبيهم. يوجد تقرير متكامل حول البرنامج التدريبي بناء على الطلب.

مؤتمر الاستثمار والخصخصة، طهران الجمهورية الإسلامية الإيرانية (٢٨-٣٠ إبريل ٢٠٠٩م):

بهدف تحسين المستوى الراهن للاستثمارات البينية المشتركة، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في عملية الخصخصة، تقوم الغرفة الإسلامية بتنظيم هذه المنتديات بشكل منتظم بموجب دعوة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وعقدت الغرفة المؤتمر الثالث للاستثمار والخصخصة في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية في الفترة من ٢٨-٣٠ إبريل ٢٠٠٩م. لقد أتاح المؤتمر الفرصة للمشاركين من مختلف الدول الإسلامية للتعرف على الفرص الإستثمارية لعملية الخصخصة، بغية تحسين مستوى الإستثمار والعلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء. ودعا المؤتمر القطاع الخاص دول الأعضاء إلى الإضطلاع بدور أكبر في الأنشطة الاقتصادية والإستثمارية وناشد في الوقت نفسه الحكومات بتقديم التسهيلات الممكنة لصالح القطاع الخاص .

المنتدى الثاني للسياحة في الدول الإسلامية:

عُقد المنتدى الثاني للسياحة في الدول الإسلامية في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال الفترة من ٢٨-٣٠ إبريل ٢٠٠٩م بالتزامن مع المؤتمر الدولي الثالث حول الاستثمار والخصخصة في دول منظمة المؤتمر اسلامي، وذلك بالتعاون مع كل من البنك الإسلامي للتنمية، وزارة السياحة الإيرانية، ومنظمة الخصخصة الإيرانية والغرفة الإيرانية للتجارة والصناعات والمناجم. ومن النتائج الإيجابية للمنتدى الأول الإعلان عن تأسيس "شركة للترويج السياحي" برأس مال وقدره مائة مليون دولار أمريكي، ويتم السعي لإبرام اتفاقيات مع شركات سياحية دولية لتنظيم أنشطة سياحية في العالم الإسلامي، والتي تم إعلان إنطلاقتها خلال المنتدى الثاني.

من أهداف المنتدى الوقوف على الإستراتيجيات والخطط المشتركة لترويج وتطوير السياحة، والتجارة، والإساتثمار في القطاع السياحة والتعرف على القدرات والإمكانات الإستثمارية الكامنة في هذا القطاع لدى الدول الأعضاء

في منظمة المؤتمر الإسلامي ، وفي نفس الوقت تحديد المعوقات والعراقيل التي تعترض سبيل تقدمه والسبل الكفيلة بإزالتها، فضلاً عن إعداد إستراتيجيات مشتركة لتحسين التجارة والإستثمار في وفيما بين الدول الإسلامية الأعضاء.

كما اسهم المنتدى في التعريف بالفرص السياحية المتاحة حالياً، والموارد والتسهيلات المتوفرة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تشجيع السياحة البينية من خلال تقديم التسهيلات للعاملين في قطاع السياحة وتنظيم المعارض السياحية وفق نسق سنوي.

ورشة عمل تدريبية حول "تطوير أسلوب الحلقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي" لاغوس – جمهورية نيجيريا (٢٤-٢٧ مارس ٢٠٠٩م):

قامت الأمانة العامة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بتنظيم ورشة عمل تدريبية حول "تطوير أسلوب الحلقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي" في مدينة لاغوس بجمهورية نيجيريا بمساندة من الهيئة النيجيرية لصغار الصناعيين (NASSI) والبنك الإسلامي للتنمية. وتأتي الورشة في سياق تنفيذ توصيات إجتماعات فريق العمل لمنظمة المؤتمر الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وشارك في الورشة ممثلين لكل من جمهوريات: بنين، وإيران، وماليزيا، وباكستان، والسودان، وتركيا. بالإضافة إلى ممثلي الحكومة الإتحادية النيجيرية والحكومات الإقليمية، وممثلي القطاع المالي، والغرف التجارية، وهيئات القطاع الخاص.

وتهدف الورشة إلى توعية المشاركين بشأن إيجابيات العمل وفق أسلوب الحلقات وما يوفره هذا الأسلوب من فوائد عديدة لصالح مجتمع الأعمال في دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

أسهمت الورشة في تمكين المشاركين من تطوير قدراتهم في فهم المزايا المتنوعة لأسلوب الحلقات وكيف يمكن أن تسهم في زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية في عالم اليوم الذي أصبح طابعه التنافس.

ورشة عمل حول "تطوير تصدير المنتجات السمكية ذات القيمة المضافة في مدينة كوتونو – جمهورية بنين (٢١-٢٢ مارس ٢٠٠٩م):

قامت الأمانة العامة للغرفة الإسلامية بتنظيم ورشة عمل تدريبية حول "تطوير تصدير المنتجات السمكية ذات القيمة المضافة في مدينة كوتونو بجمهورية بنين خلال الفترة من ٢١-٢٢ مارس ٢٠٠٩م، وذلك بمساندة كريمة من غرفة تجارة وصناعة بنين والبنك الإسلامي للتنمية. وقد أتاحت الورشة فرصة للتفاعل المثمر بين المشاركين حيث تم مناقشة أفضل السبل والوسائل لتطوير ومعالجة وإستزراع المنتجات السمكية.

والهدف الرئيسي لورشة العمل هو ترويج ثقافة تطوير وتنمية الأعمال والتي من شأنها أن تقود في نهاية المطاف إلى تحقيق المزيد من الإزدهار الاقتصادي. يتعبر تنظيم هذه الورشة خطوة هامة تجاه تعزيز القدرات وتحسين اقتصاديات دول منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال التوعية بالميزة التنافسية في مجالات الموارد الطبيعية والتي تشكل قاعدة صلبة لإنماء قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في المنطقة المعنية من قارة إفريقيا.

وقد تعلم المشاركين أساليب كيفية إعداد خطة عمل مقتصدة التكلفة وتم تطوير مهاراتهم بتدريبهم على كيفية تطوير تقنيات تسويقية عصرية للمنتجات السمكية.

كما تم الاتفاق على توفير ثلاجات لصائدي الأسماك في جمهورية بنين لمساعدتهم في نقل منتجاتهم في حالة جيدة من البحر إلى مصانع المعالجة ومن ثم إلى المُصنّعين والمُصدرين.

التحديات الراهنة:

في ظل التحديات المتزايدة أمسى العالم الإسلامي اليوم في أمس الحاجة إلى الوحدة أكثر من أي وقت مضى، وليست الوحدة على الصعيد السياسي فحسب، بل في المجال الاقتصادي. هذا ومن حانبها تبذل الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة قصارى جهدها لزيادة التقارب والتعاون فيما بين القطاعات الخاصة للدول الأعضاء، وذلك من خلال تقديم الفرص التي تُعرف بالأسواق الجديدة، وتُحفز على تنويع الإنتاج، وتحقيق القيمة المُضافة...الخ. غني عن القول أن أكثرية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تندرج ضمن فئة الدول الأقل نمواً، وأن المعدل الحالي للتجارة البينية الإسلامية لا يزال أقل من ما نسبته ١٦%، وهذا لا يتناسب مع حجم المقدرات الهائلة الكامنة لدى الدول الإسلامية.

الآفاق المستقبلية:

تتطلع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة إلى الإستمرار في عملها الرامي إلى تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال تنمية التجارة والإستثمار. ولتحقيق هذه الغاية تأمل في تعميق روابطها مع كافة المؤسسات الأعضاء في دول منظمة المؤتمر الإسلامي ومع القطاع الخاص على حد سواء، حتى يتسنى إيجاد آلية تُعزز الشراكة فيما بين القطاعين العام والخاص. وتود الأمانة العامة للغرفة الإسلامية أن تعرب عن عميق تقديرها وخالص امتنانها إلى كل من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، وكافة إدارته، والمؤسسات التابعة له، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومنظمة الإتحاد الإسلامي لمالكي البواخر وكافة المؤسسات الأخرى على كريم تعاونها ومساندتها للغرفة في تحقيق أهدافها.

أنشطة الغرفة الإسلامية لعام ٢٠١٠م:

١) المنتدى الخامس لسيدات الأعمال في الدول الإسلامية، ٢٢-٢٤ إبريل ٢٠١٠م، القاهرة – مصر:

عقدت الغرفة الإسلامية المنتدى الخامس لسيدات الأعمال في الدول الإسلامية تحت شعار " تمكين سيدات الأعمال لمجابهة تحديات الأهداف التنموية للألفية والحوار الثقافي"، خلال الفترة من ٢٢-٢٤ إبريل ٢٠١٠م في القاهرة بجمهورية مصر العربية، وذلك بالتعاون مع جمعية سيدات الأعمال المصريات، وصندوق بيريز جورريرو التابع للبرنامج الإنمائي لهيئة الأمم المتحدة ، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية. عقد المنتدى تحت الرعاية الكريمة للسيدة سوزان مبارك السيدة الأولى لجمهورية مصر العربية. وشارك في المنتدى حوالي ١٥٠ شخص من ٣٨ دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي و ٤ دول غير أعضاء. سوف يتم توزيع تقرير المنتدى بشكل منفصل.

٢) البرنامج التدريبي حول "إدارة الغرف التجارية " لصالح كوادر الغرف الأعضاء من الدول العربية سوف يتم تنظيمه خلال النصف الثاني من شهر سبتمبر ٢٠١٠م في دولة الكويت:

تزمع الغرفة الإسلامية تنظيم البرنامج التدريبي حول "إدارة الغرف التجارية " لصالح كوادر الغرف الأعضاء من الدول العربية وذلك بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة وغرفة تجارة وصناعة الكويت، وسوف يعقد البرنامج التدريبي في دولة الكويت خلال الفترة من١٩-٢٢ سبتمبر ٢٠١٠م.

٣) (أ) ورشة عمل تدريبية حول أسلوب عمل الحلقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دول منظمة المؤتمر الإسلامي. بالتعاون مع اتحاد الغرف التركية في ٢٠١٠م:

تعتزم الغرفة الإسلامية تنظيم ورشة العمل التدريبية الثانية حول أسلوب عمل الحلقات لصالح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دول منظمة المؤتمر الإسلامي. وذلك بالتعاون مع اتحاد الغرف التركية للتجارة والصناعة والملاحة وتبادل السلع خلال العام الجاري ٢٠١٠م.

(ب) دورة تدريبية لمدراء الحاضنات في دول منظمة المؤتمر الإسلامي يقترح تنفيذه مع الهيئة التركية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (KOSGEB) في ٢٠١٠م:

تخطط الغرفة الإسلامية لتنظيم دورة تدريبية لصالح مدراء الحاضنات في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك بالتعاون مع الهيئة التركية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (KOSGEB) في عام ٢٠١٠م.

٤) ورشة عمل حول القيمة المُضافة تتناول تصنيع وتسويق القطن في ٢٠١٠م.

بالنظر إلى أهمية القيمة المضافة لتنفيذ الخطة العمل الخمسية لتنمية محصول القطن (٢٠٠٧م-٢٠١١م) تزمع الغرفة الإسلامية تنظيم ورشة عمل مدتها أربعة أيام حول القيمة المُضافة لتصنيع وتسويق محصول القطن في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، وتجري الغرفة حالياً إتصالاتها مع البنك الإسلامي لللتنمية والغرف الأعضاء لتنظيم هذه الورشة في عام ٢٠١٠م.

٥) البرنامج التدريبي الثاني حول قطاع التمويل الأصغر لصالح دول منظمة المؤتمر الإسلامي:

عملاً بالتوصية الصادرة من البرنامج التدريبي الأول حول قطاع التمويل الأصغر لصالح دول منظمة المؤتمر الإسلامي سوف تقوم الغرفة الإسلامية بتنظيم البرنامج التدريبي الثاني حول قطاع التمويل الأصغر لصالح دول منظمة المؤتمر الإسلامي في إحدى الدول الأعضاء من منطقة آسيا الوسطى في عام ٢٠١٠م.

٦) ورشة عمل إقليمية حول الأمن الغذائي لصالح دول منظمة المؤتمر الإسلامي:

بالنظر إلى الأهمية البالغة لموضوع الأمن الغذائي تعتزم الغرفة الإسلامية تنظيم ورشة عمل تدريبية إقليمية حول الأمن الغذائي لصالح الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الوطنية العضو في إحدى الدول الأعضاء من منطقة إفريقيا في عام ٢٠١٠م.

٧) منتدى الأعمال الثاني لمنظمة المؤتمر الإسلامي والملتقى الثالث عشر للقطاع الخاص لتنمية التجارة البينية والإستثمار في المشاريع المشتركة فيما بين الدول الإسلامية سوف يعقد في دوشانبي بجمهورية طاجيكستان خلال الفترة من ١٣-١٤ مايو ٢٠١٠م:

سوف يُعقد المنتدى الثاني للأعمال لمنظمة المؤتمر الإسلامي والملتقى الثالث عشر للقطاع الخاص في دوشانبي بجمهورية طاجيكستان خلال الفترة من ١٣-١٤ مايو ٢٠١٠م على هامش إجتماع الدورة السابعة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي، وسوف يتم تنظيم المنتدى بتعاون مشترك بين كل من وزارة الشئون الخارجية لجمهورية طاجيكستان، ولجنة الدولة للإستثمارات ولجنة إدارة أملاك الدولة لجمهورية طاجيكستان، وغرفة تجارة وصناعة طاجيكستان، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

٨) ورشة عمل حول تنمية الموارد البشرية:

نظراً للأهمية البالغة لتنمية الموارد البشرية ترغب الغرفة الإسلامية في تنظيم ورشة عمل حول تنمية الموارد البشرية في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية والراغبة من المنظمات الدولية والدول الأعضاء في عام ٢٠١٠م.

٩) المؤتمر الأول حول السياحة الصحية في الدول الإسلامية:

نظراً لأهمية السياحة الصحية والعدد المتزايد للسياح الراغبين، نواستجابة لطلب الغرفة الإيرانية للتجارة والصناعات والمناجم سوف تساهم الغرفة الإسلامية في الترويج للمؤتمر الأول حول السياحة الصحية في الدول الإسلامية والذي يعقد في مشهد بالجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال النصف الثاني من العام الحالي.

١٠) اجتماع رؤساء المناطق التجارية الحرة للدول الإسلامية، جزيرة كيش- الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

ترغب الغرفة الإيرانية للتجارة والصناعات والمناجم في تنظيم الإجتماع الأول لمدراء المناطق التجارية الحرة في الدول الإسلامية وذلك في جزيرة كيش بالجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال النصف الثاني من العام الجاري ٢٠١٠م.

المرفق
(١١)

تقرير مقدم من
البنك الإسلامي للتنمية
بشأن وضع تنفيذ
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

أولا: وضع تعبئة الموارد

١. لا يزال مستوى المساهمات المعلنة في رأسمال الصندوق عند ٢.٦٢٩ مليار دولار أمريكي (١,٦٢٩ مليار دولار أمريكي من الدول الأعضاء و١.٠مليار دولار أمريكي معلنة من البنك الإسلامي للتنمية).
٢. بلغ إجمالي ما تسلمه الصندوق حتى الآن ١.١٣ مليار دولار أمريكي (ومنه المساهمة المدفوعة من البنك).
٣. أعلنت ٣٨ دولة من أصل الدول الأعضاء الست والخمسين مساهمتها في الصندوق، لكن لم تقم بالدفع سوى ٢٥ دولة.

ثانياً: عمليات الصندوق

<u>برمجة عمليات الصندوق</u>

٤. تمشياً مع سياسة البنك المعتمَدة في شأن الحد من الفقر، يواصل الصندوق التقييمات القطريّة للفقر في كلّ الدول الأعضاء الأقلّ نموّاً. وستندرج هذه التقييمات في إستراتيجيات شراكة بين الدول الأعضاء، ولاسيّما أقلّها تقدماً، وهي الإستراتيجيات التي ستضع أطراً إستراتيجية للمساعدات التي ستقدم لهذه الدول على المدى المتوسط، حيث يُتوخَّى زيادة كل من الموارد الفنية والمالية لهذه الدول.

٥. يزمع الصندوق استحداث صناديق استئمانية للفقر تستهدف مناطق بعينها، بغرض إحداث أثر ملموس على الفقراء والمجمَّعات المعدمة في الدول الأعضاء. وستكون هذه الخطوة في صورة صناديق استئمانية وبرامج خاصة، قطاعية وإقليمية ووطنية ودولية وفردية. وقد انتهى الصندوق من إنجاز مهمته المتعلقة بدراسة شاملة يسترشد بها في سياساته العامة وأنشطته التنفيذية في هذا المجال.

<u>معايير أهلية المشاريع</u>

٦. يجري وضع معايير لأهلية المشاريع للحصول على تمويل الصندوق، وذلك من أجل المساعدة على التخصيص الفعال للتمويل الذي يقدمه الصندوق للفقراء والمستضعفين في المجتمع.

ثالثاً: العمليات التي اعتمدها الصندوق

<u>المشاريع التي اعتمدها الصندوق</u>

٧. بلغ إجماليّ ما قدمه الصندوق من تمويل، منذ إطلاقه في شهر مايو ٢٠٠٧، ٥٦٦,٤٤ مليون دولار أمريكي لنحو خمسين مشروعاً في قطاعات مختلفة لثمان وعشرين دولة عضواً. ويمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ١٧,٥٧ مليون دولار أمريكي مقارنة بالتمويل التراكميّ حتى آخر اجتماع لمجلس مديري الصندوق

(وكان ٥٤٨.٨٧ مليون دولار أمريكي لنحو ٤٧ مشروعاً). ويوضح الشكل البياني الآتي (الجدول ١) نسبة التمويل المشترك بين البنك والصندوق والتي بلغت ١: ٤.

التمويل المقدم من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية مقارنة بإجمالي تمويل البنك الإسلامي للتنمية في ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠

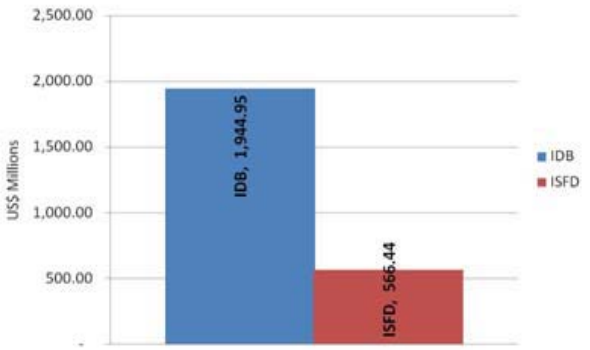

(الجدول ١)

ويبيِّن الشكل البيانيّ الآتي (الشكل ١) تحوُّلاً ملحوظاً في تركيز الصندوق على المشاريع التي كانت تعنى في الماضي بالبنية التحتيّة أساساً، ثم تحولت إلى المزيد من التدخل في الخدمات الاجتماعية، والزراعة والأمن الغذائيّ، تليها مشاريع النقل والاتصالات.

التمويل المقدم من صندوق التضامن الإسلاميّ بحسب القطاعات (بملايين الدولارات الأمريكية) في ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠

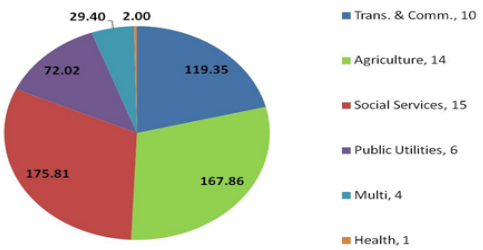

(الشكل ١)

رابعاً: البرامج المحورية للصندوق

٨. اتُّخِذت مبادرتان خاصتان في إطار الإستراتيجية الخمسية للصندوق (٢٠٠٨-٢٠١٢)؛ بهدف الحد من الفقر، وهما: برنامج مكافحة الأمية المهنية، وبرنامج دعم التمويل الأصغر. وتقدَّر التكلفة الإجمالية لكل من

هذين البرنامجين بنحو ٥٠٠ مليون دولار أمريكيّ. ويقسم المبلغ المخصص لكل من البرنامجين على السنوات الخمس بالتساوي، أي ١٠٠.٠ مليون دولار أمريكيّ في السنة. وسيضطلع الصندوق بدور المحفِّز عن طريق منح ٢٠.٠٠ مليون دولار أمريكي من موارده الذاتية لكل من البرنامجين كل سنة باعتباره مالاً أوّليّاً لبدء العمل، وعن طريق تعبئة المبالغ المتبقية من شركاء آخرين، مثل بنوك التنمية متعددة الأطراف، أو القطاع الخاص والبنوك أو المؤسسات الإسلامية.

٩. اعتُمِدت، حتى الآن، عدة مشاريع في إطار هذين البرنامجين، بمبلغ إجماليّ قدره ٦٧.٠٤ مليون دولار أمريكيّ، بما يمثل زيادة قدرها ٩.٦٩ ملايين دولار أمريكيّ عن آخر اجتماع لمجلس مديري الصندوق (٥٧.٣٥ مليون دولار أمريكي)، منها ٢٢.٦٤ مليون لبرنامج محو الأمية المهنيّة و٤٤.٤٠ مليون دولار أمريكي لبرنامج التمويل الأصغر. وقد اعتُمِد حتى الآن برنامجان لمحو الأمية المهنية في السنغال واليمن، إذ تعاني هاتان الدولتان من معدلات عالية من الفقر والأمية. ومن ناحية أخرى، اعتُمِدت برامج للتمويل الأصغر لفائدة عدد من الدول في مناطق مختلفة هي: السودان، وتشاد، وأوغندا، والنيجر، وطاجيكستان، وألبانيا، وقيرقيزيا، وقازقستان، واليمن. ويوضح الجدول ٢ مستوى التمويل لكل من برنامج محو الأمية المهنية وبرنامج التمويل الأصغر حتى الآن، بينما يوضح الشكل البياني (الشكل ٢) هاتين المبادرتين الخاصتين مقارنة بغيرها من الأنشطة في مجال المشاريع.

تمويل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية مقارنة بتمويل البنك الإسلامي للتنمية لبرنامجي محو الأمية المهنية والتمويل الأصغر

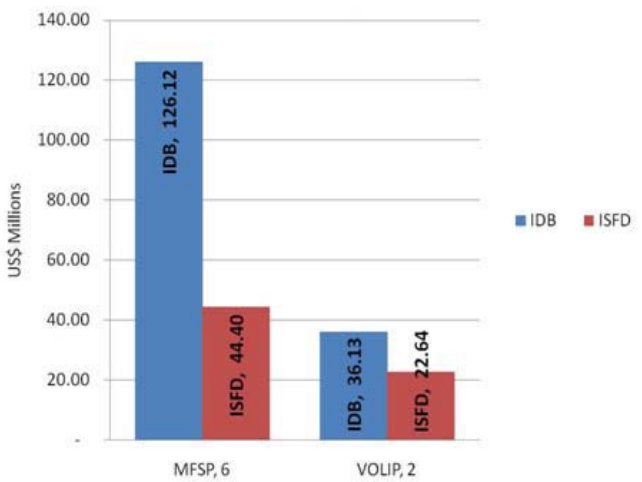

(الجدول ٢)

مساهمة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية في برنامجي محو الأمية المهنية والتمويل الأصغر
مقارنة بالتمويل الإجمالى

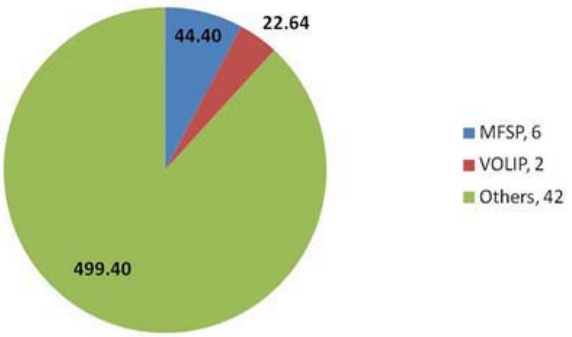

(الشكل ٢)

خامساً: الشراكات وإقامة الشبكات

١٠. تمثل الشراكات وشبكات العلاقات أحد المجالات الإستراتيجية للصندوق، والهدف منها هو جمع الموارد لتعزيز المشاريع والبرامج. وقد أقام الصندوق عدداً من الشراكات التي تهدف إلى تطوير المشاريع الكفيلة بتعزيز التنمية البشرية، ولاسيّما في مجالات الصحة، والتعليم، والأمن الغذائيّ، والتمويل الأصغر لأجل الفقراء. وفي ما يلي قائمة بالشراكات التي يعكف الصندوق على إقامتها في الوقت الراهن:

- مبادرة الأعمال الاجتماعية بين البنك الإسلامي للتنمية وبنك جرامين؛
- الجمعية الخيرية الإسلامية الدولية؛
- مبادرة لفائدة المعاقين– المملكة العربية السعودية.

سادساً: المشاريع المستقبلية

١١. يزمع الصندوق اتخاذ عدة خطوات بهدف البناء على ما حُقِّق من نتائج وتكثيف الجهود لتعبئة الموارد. ومن هذه الخطوات:

– إجراء دراسة شاملة حول تعبئة الموارد تسترشد بها إستراتيجية الصندوق في هذا المجال المهمّ. وستتضمن الدراسة إستراتيجية لتعبئة المبلغ المتبقي وقدره ١٠ملايين دولار أمريكي من الدول الأعضاء، وكذلك تعبئة موارد إضافية من مصادر أخرى؛

– إجراء دراسة شاملة حول أنواع معينة من الصناديق الاستئمانية التي يمكن للصندوق إنشاؤها لاستهداف القطاعات ذات الأولوية التي تساعد على الحد من الفقر، مثل التنمية البشرية (تعليم البنات والصحة)، والزراعة والتنمية الريفية، وحالات الإغاثة وتعزيز القدرات المؤسسية، تسترشد بها إستراتيجية الصندوق في هذا المجال الهامّ. وستتضمن الدراسة إستراتيجية لتعبئة الجزء المتبقي وقدره ١٠ ملايين دولار أمريكي من الدول الأعضاء، وكذلك تعبئة موارد إضافية من مصادر أخرى؛

- إنتاج فيلم لإلقاء الضوء على برامج الصندوق وقصص النجاح التي حققها في إطار الجهود التي يبذلها الصندوق في حملاته الإعلامية الخارجية؛
- وضع مقترحات محدَّدة بغرض دعم إستراتيجية الصندوق وإدارته في إطار البرنامج الجاري تطبيقه لإصلاح مجموعة البنك؛
- تشكيل هيئة استشارية للصندوق كما نصت على ذلك لوائح الصندوق بهدف تسهيل تطوير البرامج، ودعم الصندوق وتعبئة الموارد؛
- تعزيز تنفيذ برامج الصندوق ودعمه وتشجيع تعبئة الموارد من خلال نهج متعدد الاتجاهات يشمل حملة إعلامية من أجل الوصول إلى كل الأطراف المعنيّة؛
- استحداث برامج خاصة وصناديق استئمانية، من خلال شراكات عامة- خاصة وفردية عبر الدول، والمناطق وعلى المستوى الدولي؛ وكذلك وضع برامج لمجموعة جديدة من الدول لمكافحة الأمراض المعدية- كالملاريا والإيدز بصفة خاصة- والمساهمة بشكل فعال في برنامج المليار ونصف دولار أمريكيّ الذي وضعته مجموعة البنك (إعلان جدة) للتصدي للأزمة الغذائية في الدول الأعضاء؛
- إجراء عمليات تقييم قطرية للفقر في الدول الأعضاء الأقلّ نموّاً (في ٥ دول على الأقل سنة ١٤٣٠هـ، ثم ١٠ دول سنة ١٤٣١هـ، ثم ١٠ دول سنة ١٤٣٢هـ) بهدف تغطية كل الدول الأعضاء الأقلّ نموّاً بحلول سنة ١٤٣٣هـ (مع ٣ عمليات تقييم قطرية يجري الإعداد لها) ووضع المعطيات لإستراتيجيات الشراكات مع الدول الأعضاء بالتعاون مع الإدارات والكيانات الأخرى ذات الصلة؛
- استحداث برنامج مجتمعيّ جديد موجَّه نحو التنمية؛
- وضع مذكرة تصورية، وبالتالي سياسة عن المساواة بين الجنسين، مع تركيز واضح على البرامج التنموية للمرأة، التي حرمها المجتمع من حقوقها.

المرفق
(١٢)

الأصل: بالإنجليزية

تقرير سير العمل
المقدم من فريق عمل الكومسيك بشأن الأمن الغذائي
(أنطاليا، ١٠ مايو/أيار ٢٠١٠)

قامت الدورة الخامسة والعشرين للكومسيك، المنعقدة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩، بتشكيل فريق عمل معني بالأمن الغذائي، ويشمل الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، والبنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة. كما اعتمدت الدورة خريطة استرشادية ورد فيها تكليف لفريق العمل بإعداد برامج/مشروعات للأمن الغذائي من أجل البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وبرسم أولويات وأطر زمنية للعمل بغية تصميم برامج للأمن الغذائي للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتنسيق مراحل تنفيذها. هذه البرامج ينبغي تصميمها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، فضلا عن وضعها في منظور يشمل التنفيذ على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

وفي هذا السياق، عقد فريق عمل الكومسيك المعني ببرنامج الأمن الغذائي اجتماعه الأول في أنطاليا في ٩ مايو/أيار ٢٠١٠ بهدف تناول الموضوعات التي تقتضي مراعاتها على الفور. وقد حضر أعضاء فريق العمل الاجتماع، فضلا عن ممثلين من منظمة التعاون الاقتصادي، بصفتهم ضيوفًا.

وقد جرت مناقشة عامة في الاجتماع، بدأت بعرض لورقة العمل الذي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة، والاتفاقية الإطارية، والتوصيات الخاصة باجتماع فريق الخبراء المعني بتحقيق الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في عالم ما بعد الأزمة الاقتصادية، وهو الاجتماع الذي قام بتنظيمه البنك الإسلامي للتنمية في جدة في الفترة ما بين ٢-٣ مايو/أيار ٢٠١٠.

وقد حدد فريق العمل الخطوات التالية المتعلقة باختيار برامج الأولويات الوطنية للأمن الغذائي الواجب دعمها، وضرورة صياغة برامج جديدة.

معايير الاختيار اللازمة لدعم البرامج الوطنية للأمن الغذائي:

قرر فريق العمل التركيز على الدول التي يجري فيها صياغة المشروعات أو الإعداد لها، ولكن لا يتوفر لها التمويل الكامل، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه البرامج في طريقها لكي تصبح مهيأة للتنفيذ بشكل كبير. كما ذكر فريق العمل مجدداً أن تطوير برامج الأمن الغذائي سوف يمتد إلى دول أخرى تباعاً.

قرر الاجتماع وضع أولويات للبرامج الخاصة بالبلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ارتكازًا على المعايير التالية:

- التوزيع المتوازن، أي المجموعات العربية والآسيوية والأفريقية؛
- درجة انعدام الأمن الغذائي في البلدان؛
- الإمكانات اللازمة للتنمية الزراعية؛
- توافر أطر التخطيط الإستراتيجية؛
- القدرة المؤسسية الوطنية للانتفاع بصناديق الاستثمار وتنفيذ البرامج؛
- الإرادة السياسية والالتزام باستدامة البرامج.

أحيط الاجتماع علماً بالتعاون القائم بين البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في نطاق عريض من العمليات، وأوصى بأن يجري التعاون بين البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة في مجال تطوير برامج الأمن الغذائي تحت مظلة فريق عمل الكومسيك.

إطلاق برامج جديدة

حدد الاجتماع بعض المجالات الفنية التي يمكن أن تستفيد من الاستثمارات الجديدة. وقد قرر إعطاء الأولوية لتطوير بعض البرامج بين دول الجنوب لهذا الغرض. من بين المجالات الفنية التي تحظى بالأولوية تكوين مجموعات من أصحاب المزارع الصغيرة، وتطوير قدراتهم من أجل المشاركة في السوق، والسيطرة علي خسائر ما بعد الحصاد، وإدارة المياه على نطاق صغير، وتوفير مدخلات المزارع. وثمة حاجة أيضاً إلي بناء القدرة المؤسسية للدول الأعضاء لتنفيذ هذه البرامج. وقد تقرر في هذا الصدد تقديم بعض المقترحات الملموسة إلي البنك الإسلامي للتنمية من أجل تمويلها أو المشاركة في تمويلها.

الشراكة من أجل التنفيذ

وافق الاجتماع علي أن يسعى فريق العمل لإعداد المزيد من الترتيبات للتعاون والمشاركة، وذلك في ضوء الشراكات الثنائية القائمة في مجال الأمن الغذائي، مثل الشراكة بين البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والشراكة بين الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والشراكة بين منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبين البنك الإسلامي للتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، إلخ.

الخطوات اللاحقة

وافق الاجتماع على أن ينعقد الاجتماع القادم على هامش اجتماع التعاون العام فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمزمع عقده في الفترة من ٢٩ يونيو/حزيران – ١ يوليو/تموز، ٢٠١٠، في الوقت الذي سيكون قد تم فيه توزيع التفاصيل الضرورية فيما يخص التنفيذ قصير الأجل للبرامج آنفة الذكر من قبل مكتب تنسيق الكومسيك فيما بين أعضاء قوة العمل.

ومن أجل الإعداد للاجتماع القادم، وافق فريق العمل التابع للكومسيك على إعداد ثلاث وثائق؛ تهدف الوثيقة الأولى إلى تقييم الوضع الحالي في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قياسا على معايير الاختيار، وذلك بهدف دعم البرامج الوطنية للأمن الغذائي، كما توصي بخطوات العمل في هذا الشأن. أما الوثيقة الثانية فتهدف إلى تقييم إمكانية وضع برامج خاصة بشأن التعاون بين دول الجنوب، وخاصة في المجالات الفنية ذات الأولوية، كما توصي بخطوات العمل في هذا الشأن. أما الوثيقة الثالثة فترمي إلى صياغة التوصيات التي خرجت بها الوثيقتان الأولى والثانية في شكل خطة عمل تستلزم التنفيذ الفوري، على أن تخصص ميزانية لهذا الغرض إلى جانب المصادر المقترحة للتمويل. وفي الاجتماع المزمع عقده في شهر يونيو/حزيران، يقوم فريق العمل باعتماد خطة العمل قصيرة الأجل، وجمع الأموال اللازمة لتنفيذ تلك الخطة، بغية رفع تقرير بشأن التقدم الذي تم إحرازه إلى الدورة السادسة والعشرين للكومسيك. وستتولى منظمة الأغذية والزراعة مسؤولية توفير الدعم اللازم لإعداد الوثائق التي يتم تقديمها أمام الاجتماع المزمع عقده في شهر يونيو/حزيران. وذلك بمعرفة مكتب تنسيق الكومسيك.

وسينظر اجتماع يونيو/ حزيران في مسودة الشروط المرجعية لقوة العمل.

المرفق
(١٣)

الأصل: بالإنجليزية

مشروع جدول أعمال
الدورة السادسة والعشرين للكومسيك
(اسطنبول، ٥-٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠)

١- الجلسة الافتتاحية واعتماد جدول الأعمال

٢- المستجدات الاقتصادية العالمية ذات الصلة بالبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛
- التقرير الاقتصادي السنوي

٣- استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وخطط العمل الخاصة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
- *استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي*
- *تقييم خطة العمل*
- *التعاون في مجال السياحة*
- *التعاون في مجال المواصلات*
- *استعراض أنشطة فريق العمل الإحصائي*
- *تقرير لجنة الدورة*

٤- التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
- *نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي*
- *الخريطة الاسترشادية الخاصة بتعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي*
- *المساعدة الفنية ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية*
- *الأنشطة المتعلقة بتمويل التجارة*

٥- التعاون بين منظمات القطاع الخاص
- *المعارض التجارية الإسلامية*
-*اجتماعات القطاع الخاص*

٦- التخفيف من حدة الفقر، وتقديم المساعدة الاقتصادية/الفنية للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي
- *صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا*

- *برنامج القطن الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي*
- *التعاون بين المؤسسات التنموية والتعاونية بالدول الأعضاء*
- *البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي*
- *برنامج الأمن الغذائي*

٧- التعاون المالي فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي
- *التعاون بين بورصات الدول الأعضاء*
- *التعاون بين البنوك المركزية*

٨- جلسة تبادل وجهات النظر حول "الزراعة والتنمية الريفية"

٩- وضع معايير وإجراءات الأغذية الحلال لمنظمة المؤتمر الإسلامي

١٠- تطبيقات الحكومة الإلكترونية وانعكاساتها الاقتصادية على البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي

١١- موعد انعقاد الدورة السابعة والعشرين للكومسيك

١٢- ما يستجد من أعمال

١٣- اعتماد التقرير

المرفق
(١٤)

الأصل: بالإنجليزية

الكلمة الختامية لمعالي الاستاذ كمال مادن أوغلو،
وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية،
رئيس الجلسة الختامية للاجتماع السادس والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(أنطاليا، ١٢ مايو/أيار ٢٠١٠)

المندوبون الموقرون أعضاء لجنة المتابعة،

يأتي الاجتماع السادس والعشرون للجنة المتابعة في أعقاب الاحتفال بالكومسيك في عيدها الخامس والعشرين، وكذا بعد الاختتام الموفق لفعاليات القمة الاقتصادية. وقد أبرز هذا الحدث العظيم مرة أخرى عزم قادة العالم الإسلامي على تعزيز أواصر التعاون والتضامن فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

إن تأسيس الكومسيك في بواكير الثمانينيات قد أتاح لنا فرصة إطلاق مشروعات من شأنها أن تُسطِّر صفحات من النجاح يُضرب بها المثل في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري؛ ومع ذلك، أثبتت الخبرات السابقة أن تحقيق تعاون متعدد الأطراف لا يتأتى ما لم تكن عملية تحديد الأولويات فاعلة، ويكون التنفيذ مؤثراً، والرصد منظماً، والتقييم دقيقاً.

ولا شك أيضاً أن غياب الميزة المقارنة في أغلبية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تنشأ نتيجة غياب الاستغلال الفاعل للموارد الطبيعية ورأس المال البشري، تفرض علينا الاستمرار في التعاون معاً بشكل أكثر فعالية حتى نتمكن من الارتقاء بالوضع الاقتصادي ومستوى المعيشة في كافة أرجاء مجتمعات منظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي جانب هام من جوانب المسئولية المنوطة بنا، نجحنا في اختتام الاجتماع السادس عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك، بفضل المداولات المكثفة والمثمرة. كما قمنا بإعداد صياغة مشروع جدول الأعمال للدورة السادسة والعشرين للكومسيك بهدف إعطاء الأولوية للمجالات الملحة، فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والتجاري، مثل الزراعة والتنمية الريفية، والسياحة، والنقل.

المندوبون الموقرون،

والآن، يطيب لي أن أتشارك معكم ملاحظاتي الخاصة فيما يتصل بعمل اللجنة والقضايا المتصدرة سير هذا العمل.

وبدايةً، سوف تعقد الكومسيك جلسة استعراض لمنتصف المدة، وفقاً للقرار الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في جلستهم السادسة والثلاثين، وذلك من أجل الارتقاء بمستوى تنفيذ برنامج العمل العشري. ولهذا الغرض، سوف ينعقد اجتماع تحضيري بمشاركة المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ ونتوقع أن ينجح هذا الاجتماع في تحديد العراقيل القائمة أمام تنفيذ البرنامج، والوقوف على السبل والوسائل اللازمة للتغلب علي هذه العراقيل.

ومن جهة أخرى، قامت اللجنة بفحص مقترحات المشروعات في ضوء الآراء المقدمة من قبل الدول الأعضاء، بغية إثراء جدول أعمال الكومسيك، كما طلبت من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تدارس مقترح المشروع "خلق آلية لتسوية النزاعات الخاصة بالتجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والاستثمار"، ويقوم بصياغة خطة عمل لتقديمها للكومسيك في دورتها السادسة والعشرين، بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

أما عن نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، فليس من ثمة شك أنه لإنجاز جد عظيم أن يدخل بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) حيز النفاذ. وبالرغم من هذا، فإنه ليؤسفني حقًا أن أعبر عن اعتقادي بأن نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لن يقوم بدوره في تحقيق نسبة الـ ٢٠% المستهدفة على النحو المنشود، وذلك لأنه مازال أمامنا خطوة هامة لم تُتخذ حتى الآن، ألا وهي تفعيل قواعد المنشأ، حيث إنه لن يتسنى لنا تفعيل نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أو تفعيل بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) إلا إذا دخلت قواعد المنشأ حيز التنفيذ. فالحاجة ملحة لأن تقوم أربع دول أخرى بالمصادقة على البروتوكول. وفضلا عن ذلك، فإنه يتحتم على الدول الأعضاء التي قامت بالمصادقة على كل من بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاص بنظام الأفضليات التجارية، واتفاقية قواعد المنشأ الالتزام بواجباتها على النحو المنصوص عليه في الاتفاقيات.

وفي هذا الصدد، لابد من إعطاء الأولوية لبذل المزيد من الجهود بهدف تعزيز التعاون والتضامن في مجال القطن. ومن أجل ذلك، فإننا نهيب بالدول الأعضاء أصحاب المشروعات لتقديم مقترحات مشروعاتهم التي تم اعتمادها، إلى البنك الإسلامي للتنمية، وذلك من خلال القنوات الرسمية المناسبة، حتى يتم النظر فيها وتوفير الدعم المالي لها. وفي هذا المضمار، فلقد دعت اللجنة كلا من البنك الإسلامي للتنمية، بوصفه رئيسًا للجنة المشروعات، والمؤسسات المالية ذات الصلة بالنظر في تمويل المشروعات التي لم يبت في أمرها بعد، وذلك من أجل الإسراع بالبدء في تلك المشروعات في أقرب وقت ممكن.

كما أننا قمنا بالنظر في تقرير سير العمل الذي قام بتقديمه فريق عمل الكومسيك المعني ببرنامج الأمن الغذائي، باعتباره خطو هامة نحو تعزيز التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في مجال وضع برامج حول الأمن الغذائي.

وأود كذلك أن أتناول مسألة وضع معايير وإجراءات للأغذية الحلال، وهو ما يعتبر علامة بارزة في إنجازات الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد كررت اللجنة أهمية هذه المسألة وأشارت إلى قرار الدورة الخامسة والعشرين للكومسيك، ووضعتها على جدول أعمال الدورة السادسة والعشرين. وفي هذا السياق، طلبت اللجنة كذلك من الدول الأعضاء التوقيع والمصادقة على النظام الداخلي لمعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية، والذي سيلعب دوراً هاماً ومؤثراً في توحيد المعايير بالدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

المندوبون الموقرون،

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشير إلي بند آخر هام من بنود جدول الأعمال، وهو تجديد العضوية في المكتب. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تقوم بإعلام الدول الأعضاء التي تمثل المناطق الجغرافية الثلاثة بوصفها نواباً للرئيس، وهي جمهورية الكاميرون، وجمهورية إيران الإسلامية، ودولة الكويت، بأن عليها إجراء المشاورات مع الدول الأعضاء في المناطق الخاصة بهم لتعيين أعضاء جدد بالمكتب.

أما وقد اختتمنا أعمال الاجتماع السادس والعشرين للجنة المتابعة، أود أن أتقدم بالشكر للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، و المركز الإسلامي لتنمية التجارة، و الغرفة لإسلامية للتجارة والصناعة، و الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، ومركز أنقرة، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة الأغذية والزراعة على مشاركتهم ومساهمتهم القيمة في الاجتماع. وكذا أود أن أتقدم بالشكر إلى زملائنا في مكتب تنسيق الكومسيك، وفريق الترجمة الفورية، والمراجعين، والمترجمين، على جهودهم المضنية التي ساعدت على إنجاح هذا الاجتماع.

وأتمنى أن نلتقي جميعاً في الدورة السادسة والعشرين للكومسيك التي ستنعقد في الفترة من ٥-٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠ في اسطنبول، وأتمنى لكم عودة سالمة إلى بلدانكم.

شكراً لكم